جـامعة الكـوفة

كلية الآداب / قسم اللغة العربية

الدراسات العليا

التوجيه النحويّ للقراءات القرآنيّة الشاذَّة في كتـاب المحتسِـب لابـن جنّي (ت392هـ)

أطروحـة قدَّمهـا إلى

مجلـس كـلية الآداب فـي جـامعة الكوفـة

غـــانـــم كـــامـــل سـعـود الحسـنـاوي

وهي جـــزء من متطلبات نيـل درجة الدكتـوراه في اللغـة العربيـة وآدابها

بـإشـراف

الأسـتاذ الدكتـور عبد الكاظـم محسـن الياسـري

شعبان 1430هـ آب 2009

م

إقرار المشرف العلمي

أشهد أن إعداد هذه الرسالة قد جرى بإشرافي بمراحلها كافة ، وأرشحها للمناقشة .

التوقيع

الاسم : أ.د عبد الكاظم محسن الياسري

التاريخ : 31 / 12 / 9 200 م

بناء على ترشيح المشرف العلمي وتقرير الخبيرين العلمي واللغوي أرشح الرسالة للمناقشة .

التوقيع :

رئيس القسم : أ.م.د رحيم خريبط الساعدي

التاريخ : 31 / 12 / 9 200 م

إقــرار لجنة المناقشة

استنادا إلى محضر مجلس الكلية في جلسته الرابعة المنعقدة بتاريخ 30 / ك1 / 2009م بشأن تشكيل لجنة لمناقشة الرسالة الموسومة بـ**(التوجيه النحوي للقراءات القرآنية الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني (392هـ))**

للطالب (**غانم كامل سعود**) .

نقرّ نحن رئيس لجنة المناقشة وأعضاءها بأننا اطلعنا على الرسالة وناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها بتاريخ 9 / 2 / 2010 ووجدناها جديرة بالقبول لنيل درجة الدكتوراه في اللغة العربية وآدابها وبتقدير ( ) .

التوقيع التوقيع

أ.م.د صباح عطيوي عضوًا أ.م.د سامي ماضي عضوًا

التوقيع

التوقيع

أ.م.د هادي عبد علي هويدي عضوًا

أ.م.د علاء الدين هاشم الخفاجي عضوًا

صادق مجلس كلية الآداب - جامعة الكوفة على قرار لجنة المناقشة .

التوقيع

أ.م.د. علاء حسين الرهيمي

عميد الكلية

بِسْمِ اللهِ الرَّحمنِ الرَّحِيمِ

﴿ إِنَّ هَـذَا الْقُرْءَانَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ

وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ

أَنَّ لَهُمْ أَجْراً كَبِيراً ﴾ .

سُورَةُ الإِسْرَاء : 17 / 9

)60%234!11

أَهدي ثوابَ هَذا العَمَل الذي أَسأَلُ اللهَ أنْ يجعلَهُ خَالِصًا لوَجهِهِ الكَريم

إلى مَقَام صَاحِبِ الرّسَالَةِ السَّمْحَةِ

* مُحَمَّدِ بنِ عَبْدِ اللهِ)

ثُمَّ إلى رُوح وَالدي؟، الذي شَهِدَ مَعِي أَوَّلَ

هَـــذَا الغَرْس ، ولم يُدْرِك بَاكُـــورَةَ الثّـــمَار

ثم إلى مَن شَاطَرَني الرِّحلة ، وصَبَرَ مَعِي

زوجتي . . .وأولادي .

شكر وامتنان . . .

أتوجه بالشكر لله ، والامتنان إلى أَساتيذي الأَجِلاَّء في قسم اللغة العربية في كلية الآداب / جامعة الكوفة لكرمهم في معاملة طلبة الدراسات العليا ، وجميل صبرهم .وأخص بالذكر منهم الأستاذ المساعد الدكتور رحيم خريبط الساعديّ رئيس قسم اللغة العربية ، والأستاذ المشرف على البحث الأستاذ الدكتور عبد الكاظم محسن الياسريّ .

وأشكر الأخوة في مكتبة الروضة الحسينية المطهَرة ، ومكتبة الروضة العباسية المطهَرة ، والأخوة والأخوات في المكتبة العامة في كربلاء المقدسة ، والأخ صاحب مكتبة الصادق في الحلة الفيحاء المحترم ، وجميع من مدَّ لي يد العون من أجل إظهار هذا البحث على صورته هذه .

محتوى البحث

المقدِّمة..... **1 – 3**

التمهيد:..... **5 – 15**

- القراءات القرآنية وأهميَّتها في الدرس اللغويّ ..... 5 – 11
- موقفُ ابن جني من الاحتجاج بالقراءة الشاذة ..... 11 – 15

الفصل الأول: منهجه في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية ..... **17 – 43**

- مدخل .....17 – 18
- احترازه بالقرآن ..... 19 – 20
- الحمل على النظير من القراءات ..... 20 – 23
- الاعتدال ..... 23 – 25
- موقفه من تخيُّر القراءة ..... 25 – 26
- موازنته بين الآراء النحويَّة ..... 27 – 28
- تذكيره بأصول النحو ..... 29 – 30
- الترجيح والمفاضلة بين القراءات ..... 30 – 36
- ميله إلى الاختصار ..... 36 – 38
- السهو ، أو التناقض ..... 38 – 40
- مهارته في إظهار صنعته النحوية ..... 41 – 43

الفصل الثاني : الاتجاه الصوتي في التوجيه النحوي.....**44 – 78**

- دراسة الأصوات عند علماء النحو العربي الأوائل .....44 – 46
- أثر القرينة في التوجيه النحوي 47
- الأصل المفترض والواقع اللغويّ للحركة .....48 – 53
- الفواصل النطقية .....53 – 72

أ. الوقف .....54 – 65

الوقف والإعراب ..... 56 – 57

الوقف في التوجيه النحوي عند ابن جني .....56 – 65

ب. السَّكت .....65 – 72

السَّكت وتحديد الجواب بعد الطلب ..... 68 – 70

السّكت في التوجيه النحوي عند ابن جني ..... 71 – 72

- التنغيم ..... 72 – 77

التنغيم والحذف ..... 73 – 74

التنغيم في التوجيه النحوي عند ابن جني ..... 74 – 77

الفصل الثالث: الاتجاه الصرفي في التوجيه النحوي..... 79 – 110

- إدراك ابن جني علاقة الصرف بالنحو ..... 79 – 83
- التحول الداخلي وأثره في التوجيه النحوي..... 83 – 84
- أمثلة التحول الداخلي في الألفاظ القرآنية ..... 85 – 99
  - التحول في (عَبَدَ) ..... 85 – 90
  - التحول في (أنفس) ..... 91 – 92
  - التحول في (حَسب) ..... 92 – 94
  - التحول في (أغفلنا) ..... 94 – 96
  - التحول في (أفكَ) ..... 96 – 97
- **البناء للمعلوم وللمجهول ..... 98 – 110**
- المبنيُّ للمجهول في اللغات الأخرى ..... 99 – 100
- المبنيُّ للمعلوم وللمجهول في التوجيه النحوي عند ابن جني..... 100– 110
- شدة العناية بالمفعول والاهتمام به ..... 101 – 106
- التحويل في الإسناد ..... 106 – 107
- التقدير في الإعراب ..... 107 – 108
- الإعلامُ بوقوع الحدث وليس بالفاعل ..... 109 – 110

الفصل الرابع : التوجيه النحويّ للظواهر الطارئة على التركيب 112– 151

- **مدخل 112**

- **الحذف 112– 138**

أولا : الحذفُ بدلالة المقال ..... 113 – 126

ثانيًا : الحذفُ بدلالة المقام (الحال) ..... 126 – 135

- الحذفُ استغناءً بعلم المخاطب 127– 132
- الحذفُ استغناءً بالحال المُدرَكَة بالحِسّ..... 132 – 133
- الترجيح بين تقدير محذوف والوصف بالمصدر على سبيل المبالغة 133– 134

ثالثاً : الحذف الذي تقتضيه الصنعة الإعرابية ..... 135 – 137

- **الحمل على المعنى ..... 138 – 147**
- الحديثُ عن الجمع بلفظ المفرد ..... 143 – 147
- الحديثُ عن الجمع بلفظ التثنية 147
- **العطف على المحل ..... 148 – 151**

الخـاتمة ..... 153 – 157 المصادر والمراجع ..... 159 – 176 الملخص باللغة الانكليزية (Summary)

المقـــدمـــة

ققق%١١امم

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، والصلاةُ والسلامُ على المبعوثِ رحمةً للعالمينT بن عبدِ الله) .

أَمَّا بعدُ...

فإِنَّ التأليفَ في اللغة ، ونحوها أمرٌ يكتسب أهميتَهُ من اللغة نفسها ، وتأثيرها في حياة الشعوب ، فكيف إذا كان هذا التأليف في لغةٍ كانت ومازالت محلَّ تقديس واعتزاز من أهلها ، فهي لغة الدين والدنيا ، وبها أنزلَ الله عزّ وجلّ كتابه على نبيه ، وكانت قبل هذا وبعده غاية الفَخَار وآلتهُ ؟ . والقرآن الكريم له من المقام المحمود عند المسلمين عامة والعرب خاصة ما جعله عنوانًا لفخرهم ، وهُويّة تثبت انتماءهم ؛ فهو كتابُ الله الذي به ختم رسالاته إلى عباده ، أنزله على رجل اصطفاه من بين خلقه ليختم به أنبياءه ورسله .

والقراءات القرآنية تمثل الكيفية التي قرئ بها القرآن . وقد انبرى لحملها في الصدور رجال لا تلهيهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله ، فواظبوا على مراجعتها وصونها ، لتنقلها الألسنُ إلى الأسماع .

وقد قيل في هذه القراءات الكثير ، وصُنِّف بها كتبٌ تباينت مناهجها ، وكان أوَّل من صنف في الاحتجاج للشاذة منها هو أبو الفتح عثمان بن جني المتوفى سنة (تصفر رمضان ربيع أول ه) ، فترك لنا في أخريات سني عمره الزاخر بالعطاء العلميّ كتابًا احتسب به وجه الله عزَّ وجلَّ وسمَّاه : (المُحتَسب في تبيين وُجُوه شَوَاذ القراءات والإيضاح عنها) . كانت غايته منه إنصاف هذه الطائفة من القراءات التي سمَّاها أهلُ زمانه شاذة . والكتاب يكتسب أهميته من وجوه عدّة الوجه الأول منها : أهميَّة الموضوع الذي كتب فيه ، وما أثير حوله من جدل ، والوجه الثاني : عُلوّ كعب مؤلفه في اللغة وعلومها ، ولاسيما أنَّه كتب كتابه هذا وهو في أوج نضجه العلمي ليختم به جهدًا علميّاً بذله في خدمة لغة القرآن ، فكان بارّاً بها ، ذابّاً عن حياضها ، والوجه الثالث لأهمية الكتاب يتمثل في فنون اللغة والأدب وعلومها التي ضمها هذا الكتاب بين دفتيه ؛ إذ يجد القارئ فيه من شعر العرب ونثرهم ولهجات قبائلهم شيئا لا يقل أهمية عن المسائل الصوتية والصرفية والنحوية ، التي سبرتها عقلية ابن جني التي قل نظيرها .

وقد وجد الباحث في هذه المادة اللغوية المتنوعة الغنيّة غاية المُريد الذي يسعى إلى أنْ يستنبط شيئا يبتغي به وجه الله سبحانه ، ويردّ به الدَّين الذي في عنقه لهذا اللسان العربي المبين ، فاختار التوجيه النحوي للقراءات القرآنية الشاذة في هذا الكتاب موضوعًا لبحثه للدكتوراه في اللغة العربية . ووضع بعد انتظار طويل ، وتأمّل عميق خطة البحث بعد الاستعانة بالله ، واستشارة الأستاذ المشرف على البحث الدكتور عبد الكاظم محسن الياسريّ من أجل وضع خطة جديدة للتوجيه النحوي تليق بأهمية الموضوع ، فكان أنْ وزَّعنا التوجيه النحوي في كتاب المحتسب على ثلاثة اتجاهات هي : الاتجاه الصوتي ، والاتجاه الصرفي ، والاتجاه النحوي الذي تمثل في توجيه ابن جني للمظاهر الطارئة على التركيب ، وهذا ما كشفه لنا كتاب المحتسب نفسه ، فصاحبه كان ينظر إلى اللغة ككلٍ متكامل يسند بعضه بعضًا.

واقتضت طبيعة البحث على وفق هذه الرؤية أنْ ينهض على أربعة فصول تسبقها مقدمة هي هذه التي بين يدي القارئ الكريم ، ثم تمهيدٌ تناول بالبحث القراءات القرآنية وأهميتها في الدرس اللغوي ، وموقف ابن جني من القراءة الشاذة .

أمَّا الفصل الأول ، فبحث في المنهج الذي اختطه ابن جني لنفسه في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية التي احتج لها في كتابه ، وهذه الملامح هي : احترازه بالقرآن ، وحمله القراءة على نظيرها من القرآن ، أو من كلام العرب ، (شعرهم أو نثرهم) ، والاعتدال ، ورأيه في تخيّر بعض القراء قراءاتهم ، وموازنته بين الآراء النحوية ، وتذكيره بأصول النحو ، والترجيح والمفاضلة بين القراءات ، وميله إلى الاختصار ، وما وقع فيه من سهو ، أو تناقض في بعض الآراء ، ومهارته في إظهار صنعته النحوية .

وكان الاتجاه الصوتي الذي سلكه ابن جني لكشف أسرار التركيب النحوي محورًا للفصل الثاني من البحث . وقد قدَّم الباحث لهذا الفصل بمدخلٍ عرض فيه جانبًا من جهود النحاة الأوائل في دراسة الأصوات ، ثم بحث في أثر القرينة الصوتية في التوجيه النحوي ، ليفصِّل بعدها في الجوانب الصوتية التي اتخذها ابن جني أسُسًا لتوجيهه النحوي ، وهي استناده في التوجيه إلى العلاقة بين الأصل المفترض للحركات والواقع اللغوي لفكِّ رموز التركيب ، ثم التفت الباحث إلى أثر الفواصل النطقية (الوقف والسَّكت) في الإعراب والمعنى ، بعد أنْ أوضح كلَّ مصطلح منها عند القدماء والمحدثين ، وبيَّن كيف وظفها ابن جني في توجيهه النحوي باعتبار أنَّ هذه الفواصل من صميم الدرس الصوتي ، وختم الباحث هذا الفصل ببحث عن التنغيم ، وتوظيف ابن جني له في توجيهه النحوي .

وكان عنوان الفصل الثالث : (الاتجاه الصرفي في التوجيه النحوي) ، وقد تناول فيه الباحث إدراك ابن جني علاقة الصرف بالنحو ، والتحول الداخلي للمفردات وأثره في التوجيه النحوي ، ثم بحث موضوع المبني للمعلوم والمجهول بوصفه موضوعًا صرفيًّا ذا أثر نحوي ، وقد وظفه ابن جني في توجيهه النحوي للقراءات الشاذة التي احتج لها في كتابه .

وانفرد الفصل الرابع ، وهو الأخير من هذه الرسالة ببحث جملة من المظاهر الطارئة على التركيب في كتاب المحتسب ، وهذه المظاهر الطارئة لا ترتبط ارتباطاً مباشرًا بالجانب الصوتي ، أو الجانب الصرفي ، وتمثلت في القراءات القرآنية التي وجهها بالحذف ، أو الحمل على المعنى ، أو العطف على المحل ، في ضوء ما وجده من أمثلة القراءات في كتاب المحتسب ، والباحث في كل ما ذكره يؤصل الآراء ، ويقارن بينها ، ويحلل ما يستدعي التحليل منها ، ويناقشها ، فقد اتبع في كل ذلك منهجًا وصفيّاً تحليليّاً . وختم البحث بخاتمة ذكر فيها أهمَّ نتائج البحث .

واستعان الباحث على إتمام بحثه بطائفة من المصادر والمراجع من كتب النحو ، وكتب الصوت لمؤلفين مختلفين ، وكتب الصرف ، والمعجمات اللغوية ، وكتبِ علم اللغة لمؤلفين مختلفين ، وكتب القراءات ، وتراجم القراء ، وكتب تفسير القرآن ، ومعاني القرآن وإعرابه ، وكتب أخرى مختلفة ، ورسائل جامعية ، ودوريات .

ولم تخلُ رحلة البحث من صعوبات وعقبات يسّرها الله عزَّ وجلَّ برحمته ولطفه ، فله الحمدُ ، وله الشكرُ ما لاح بارق ، وما ذرَّ شارق ، ثم الشكر من بعده لكلِّ مَن قدَّم لي يدَ العون لكي يتم هذا العمل بدءًا بالأستاذ الدكتور عبد الكاظم الياسريّ المشرف على البحث الذي كان معي في كل خطوة أخطوها لكي لا تزلّ قدمٌ بعد ثبوتها ، ثم لقسم اللغة العربية في كلية الآداب في جامعة الكوفة ممثلا برئيس القسم الأستاذ الدكتور رحيم خريبط الساعدي وأساتيذ القسم الفضلاء ، ومَن منحني شيئاً من وقته لقراءة هذا البحث ، وتقويمه ، أو مناقشة صاحبه به ، ولاسيما أساتيذي الكرام الذين تجشموا عناء السفر وتحمَّلوا وعثاء الطريق ولهم - ولا ريب - على البحث وصاحبه يدٌ بيضاء . والحمدُ لله ربِّ العالمين .

التـــمهيـــد

القـراءات القـرآنيـــة أهميتها في الدرس اللغويّ وموقف ابن جنـي من الاحتجاج بالشاذة منها .

القراءات القرآنية ، و أهميتها في الدرس اللغويّ :

لاغنى لمن يتصدى للبحث في اللغة العربية عن أنْ يجعل القرآن الكريم وقراءاته نصب عينيه ، فالقرآن الكريم هو كتاب العربية الأكبر ، الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه ، وهو المعجز في بلاغته ، ونظمه ، وهو الوحي المنزل على محمد بن عبد الله) للبيان والإعجاز . والقراءات القرآنية وثيقة تاريخية نطمئن إليها في فقه اللغة العربية الفصحى من جميع نواحيها ، وثيقة تنتقل إلينا بالنطق وبالرسم معا ، يتوارثها القراء جيلا عن جيل ، لذا ينبغي أنْ تدرك أهمية دراستها بأسلوب علمي ، إذ إنَّ هذه القراءات على اختلاف رواياتها سجل دقيق لما كان يشيع في كلام العرب من ظواهر صوتية ولغوية ، ولا فرق في ذلك بين قراءةٍ من السبعة ، أو من غيرها مما سمي بـ(الشّواذ) ، فهذه الشواذ لم توصفْ بالشذوذ لضعف روايتها ، ولا لأنَّها تحتوي ظواهر لهجية غير شائعة في اللسان الفصيح ، وإنَّما سُمِّيَ الشَّاذ شاذاً ؛ لأنَّه خارج عن سبعة ابن مجاهد [1] ، ((**إلا أنَّه مع خروجه عنها نازع بالثقة إلى قرَّائه ، محفوف بالروايات من أمامه ووراءه ، ولعله ، أو كثيراً منه ، مساوٍ في الفصاحة للمجتمع عليه**)) . [2]

والقراءات منبع غزير يثري اللغة ، ويمدها بالنمو والحياة لتصمد بوجه التيارات الفكرية على اختلاف العصور والأزمنة . وهي سجلٌ وافٍ للغات العرب ولهجاتها ، فإذا أردنا أنْ نوازن بين اللهجات ، أو هذه اللغات من حيث النمو أو التطور ، فإننا نجد كتب القراءات خير عون لنا في تحقيق هذا الغرض [3] ، وقد اهتم النحاة العرب بالقراءات القرآنية ووظفوها في درسهم النحوي منذ أنْ طالعنا أول كتاب متكامل في النحو العربي ، وهو كتاب سيبويه ، ولكلٍّ منهم جهود في توجيهها

---

(1) ينظر أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، د.عبد الصبور شاهين : 9، والظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ، د. صاحب أبو جناح : 29.

(2) المحتسب :32/1 ، ويذكر أنَّ ثمة مستويين يتحقق فيهما مفهوم الشذوذ : المستوى الأول فقهيّ ، وهو موضع عناية الفقهاء والقراء ، ويترتب على تحققه عند جمهورهم ردّ القراءة الشاذة وتحريم التلاوة بها تعبدا، والمستوى الآخر: لغويّ ، وهو يتقرر بموجب معايير النحويين واللغويين وقواعدهم ، وهي لا تلتقي بالضرورة مع مقاييس القراء كما أنَّها ليست موضع اتفاق بين أهل اللغة أنفسهم . وعلى المستوى الأول يشترط القراء لصحة القراءة شروطا ثلاثة هي أنَّ تكون القراءة موافقة لرسم المصحف ، وأنْ توافق العربية ولو بوجه ، وأنْ يصح سندها . (ينظر: النشر :1 / 9 - 10) .

(3) ينظر: القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د.عبد العال سالم مكرم :347 ، وينظر : اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، د. عبدُه الراجحي : 1 .

بما يغني الدرس النحوي ؛ فكان لها نصيب موفور في توجيهاتهم للمسائل النحوية [1] . ويرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ الدارسين قد عزفوا عن هذا المجال لصعوبة تأتّيهِ ، وعُسْر مواصلة البحث في دروبه ومتاهاته ، ولندرة مابين أيدينا من مصادر مخطوطةٍ ومطبوعةٍ .[2] ((فالاهتمام بالقراءات – على أهميتها - قليلٌ اليوم إذا ما قيس بدراسات القدماء)) .[3]

ومن الطبيعي أنْ يكون لكلِّ قراءة وجه ومسوّغ ، مادامت معزوَّة إلى راويها ، ولم يكن القرّاء على كثرتهم مفرّطين في جنب اللغة ؛ بل كانوا حريصين تمام الحرص على سلامتها ، وهم بروايتهم لما شذ من الأوجه قد حافظوا لنا على قدر كبير من الظواهر اللغوية المقبولة التي جاز أنْ يُقرأ القرآن بها ، وإذ ما رفضت قراءة ما مقاييس الأصوليين فهذا لا يمنعنا من درسها شاهداً – أحيانا - على ظاهرة لغوية ، أو صوتية ؛ فالقراءات التي خالفت الرسم القرآني مع اتفاقها مع القراءة المشهورة في الأصل الاشتقاقي لا تخلو من أثر يلفت النظر إليه ، ذلك أنَّ معظمها رواياتٌ يرجع منشؤها إلى اعتبارات لهجية . وهكذا نجد معظم الأمثلة في هذه الطائفة من القراءات ناشئًا عن التأثير اللهجي ، أو عن أسباب أخرى غير اللهجات ، كاستعمال صيغة من صيغ جمع التكسير في موضع الفعل الماضي في مثل (أعبُد) و (عَبَدة) ، وكالعدول عن الرفع إلى النصب في(حُورٌ عِينٌ [4]) ، بنصب حور ، وصفته [5] ، وهي مخالفة للرسم من هذا الوجه ، وهذه القراءة ذكرها سيبويه في

(1) ينظر : المبرِّد والقراءات القرآنية ، بحث للدكتور علي ناصر غالب ، مجلة المورد ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الرابع ، 2001م - 1421هـ : 36.

(2) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 7.

(3) عاصم بن أبي النَّجود مقرئ العراق والآفاق وأصول قراءته ، د . أحمد نصيف الجنابي ، المورد : 1992م : 5 .

(4) سورة الواقعة : 22/56 .

(5) قرأها الأعمش وحمزة والكسائي والمفضل بكسر الراء والنون (وحُورٍ عِينٍ) بالجر عطفًا على ما قبلها ، (ولحمِ طيرٍ مِمَّا يشتهون) ينظر : القطع والائتناف لأبي جعفر النحاس : 703 ، وتفسير الثعلبي : 204/9 ، وتبيان الطوسي : 492/9 ، ونسبها البيضاوي(ت682هـ) في تفسيره : 300/2-301 إلى حمزة والكسائي ، ونسبها ابن حيان في البحر المحيط : 206/8 إلى السُّلمي والحسن وعمرو بن عبيد وأبي جعفر وشيبة والأعمش وطلحة والمفضل وأبان وعصمة والكسائي . أمَّا القراءة بالنصب فقد نسبت إلى أبيّ ، وعائشة = =وأبي العالية ، وعاصم في زاد المسير لابن الجوزي : 281/7 في حين نسبها ابن عطية في المحرر الوجيز : 188/5 إلى عكرمة ، ونسبها القرطبي إلى

الكتاب إذ قال : ((ولا يجوز أنْ تضمر فعلاً لا يصل إلا بحرفِ جرٍّ ، لأنَّ حرف الجر لا يُضمر)) [1] ، إذ إنَّ ألف المنصوب تثبَّت في المصحف العثماني على أية حال[2] ؛ وهذا التأثير اللهجي قد نجده أيضا في الروايات الموافقة للرسم والمتحدة في الأصل الاشتقاقي ، ولاسيما إذا كان الاختلاف بين الروايتين راجعا إلى نوع الحركات ، فقد ورد أنَّ قراءة (مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ) بوزن (سَهْل) ، لغة بكر بن وائل[3] ، وكذلك أوجه الموافقة للرسم في(أفٍّ) ، وقلب التاء ثاءً في (مَلكوت) ، حين صارت(مَلكوث) لغةً ، وقراءة (هيهاتِ) في تميم وأسد[4] ، وبعض تميم بالفتح . [5]

ومن الجدير بالذكر أنَّ قراءات القرآن تكاد تخلو من الظواهر اللهجية التي ترفضها الفصحى ، كالعنعنة ، والكشكشة ، والفحْفَحَة ، والعَجْعَجَة ، والاستنطاء ، فقد آل معظم ذلك إلى الانقراض من العربية الفصحى ؛ بل اشتملت على الظواهر الراقية التي تتناسب وفصاحة اللسان العربي ، كالإمالة والإدغام والهمز والإسكان وغيرها من الظواهر...، فهذه ظواهر فصحى امتصَّتها لهجة قريش أو بعضها من تقاليد اللهجات المجاورة ، التي كانت تنازعها السيطرة على لسان العرب ، ولاسيما لهجة تميم . فلا عجب أنْ نجد ثلة من الباحثين يرون في القراءات القرآنية الصورة الحقيقيّة التي كان عليها النطق العربي الفصيح .[6]

الأشهب العقيلي ، والنخعي ، وعيسى بن عمر الثقفي ، ثم قال : ((كذلك هو في مصحف أبي)) أي أنه نسبها إلى أبيّ عن طريقهم . ينظر : تفسير القرطبي : 205/17 .

(1) كتاب سيبويه : 1 / 94 – 95 ، وقد نسبها إلى أبيّ بن كعب .

(2) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 257 - 268 .

(3) ينظر : البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسيّ (745ه) :6 / 374 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 404/6.

(5) ينظر: جامع البيان ، للطبري (310ه) : 28/18 ، وتفسير الثعلبي (427ه) : 46/7 ، والمحرر الوجيز ، لابن عطية الأندلسيّ (546 ه) : 4 / 143 ، وتفسير القرطبيّ (671ه) : 122/12 ، والقراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 267-278.

(1) يرى الدكتور عبد الصبور شاهين أنَّ القراءات القرآنية خلت من الظواهر اللهجية الهابطة عن مستوى الفصحى ، ولكن الاستقراء يأبى ذلك ؛ إذ وصلت إلينا قراءات بالعنعنة ، نحو قراءة ابن مسعود : (عَتَّى حِين) ، وبالاستنطاء نحو : (إنَّا أَنطيناك الكوثَر) ينظر : أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، د. عبد الصبور شاهين : 9 - 12.

ولعلَّ خير من بحث في توجيهه القراءة الشاذة وبيان أهميتها في الدرس اللغويّ هو أبو الفتح بن جني . قال الزّركشيّ (ت794هـ) : ((وتوجيه القراءة الشاذة أقوى في الصناعة من توجيه المشهورة ومن أحسن ما وُضِع فيه كتاب المحتسب لأبي الفتح...وقد يُستبشع ظاهر الشاذ باديَ الرأي ، فيدفعه التأويل كقراءة : ﴿قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَتَّخِذُ وَلِيًّا فَاطِرِ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَهُوَ يُطْعَمُ وَلَا يُطْعِمُ [1]﴾ على بناء الفعل الأول للمفعول دون الثاني ؛ وتأويل الضمير في (وهو) راجع إلى الوليّ...)) [2] ، وقد اهتمّ العلماء بفن توجيه القراءات وتبيين وجه ما ذهب إليه كل قارئ . وهذا الإمام الزركشي نفسه يُشيد بهذا الفن في موطن آخر من كتابه (البرهان) ويذكر طائفة ممّا صُنِّف فيه . ويرى أنَّه فن جليل ، به تعرَفُ جلالة المعاني وجزالتها ، ويذكر طائفة من الكتب التي صنفت فيه ، ومنها كتاب (الحجّة) لأبي علي الفارسي (ت377هـ) ، وكتاب (الكشف) لمكي القيسي (ت437هـ) [3] ، وكتاب (الهداية) للمهدويّ (توفي بعد سنة 430هـ) [4] , ثم يعرج على مَن صنَّفوا في توجيه القراءات الشواذ ، ويرى أن من أحسنها كتاب (المحتسب) لابن جني . [5]

ولا شك في أنَّ التشدد في قبول اللهجات العربية يترتب عليه رفض معظم الشواذ ، من حيث كانت غير موافقة لقياس الفصحى القرشية ، أعني قياس اللغة الأدبية التي ارتفعت إلى أرقى مستوى من التطور وإحكام المقاييس .((ليس معنى هذا إننا نقبل كل قراءة شاذة ، مهما تكن مخالفة لنهج الفصحى ، فان ابن جني لم يقصد إلى هذا ، لا في رأيه ولا في تطبيقه ، وإنَّما المراد أننا نريد تفصيح الشاذ ، أو هذا الذي سُمّيَ شاذاً، متى ابتعد عن الظواهر اللهجية المُسِفةِ ، التي لا تليق بلغة

---

(2) الآية برسم المصحف : (وَهُوَ يُطْعِمُ وَلَا يُطْعَمُ) ببناء الفعل الأول للمعلوم , والثاني للمجهول . (سورة الأنعام : 6 / 14) .

(3) البرهان في علوم القرآن : 1 / 341 .

(4) هو أبو محمد مكي بن أبي طالب حموش بن محمد بن مختار القيسي القيرواني الأصل القرطبي المسكن ، أستاذ القراء والمجودين . توفي سنة 437هـ . ينظر : غاية النهاية : 2 / 309 .

(5) هو أحمد بن عمار المهدوي ، قارئ مشهور بالمغرب له مصنفات كثيرة ، منها الهداية في القراءات السبع ، قرأ على محمد بن سفيان ، وقرأ عليه غانم بن الوليد وغيره . توفي بعد سنة 430هـ . غاية النهاية : 1 / 92 .

(5) ينظر : البرهان : 419/1.

القرآن)). [1] فضلاً عن ذلك فإن إهمال اللهجات له علاقة وثيقة بغياب مفهوم (البعد التاريخي) في علم اللغة العربية . [2]

ويؤيد هذا الاتجاه ما ذكره السيوطي (ت911هـ) في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) نقلا عن أبي بكر الواسطي في كتابه (الإرشاد في القراءات العشر) ، قال : ((في القرآن من اللغات خمسون لغة)) .[3]

وقد أفاض السيوطي بذكر هذه اللغات تحت عنوانين هما : (فيما وقع بغير لغة الحجاز) ، و(فيما وقع بغير لغة العرب) ، وقال في العنوان الأول : إنَّه رأى فيه تأليفاً مفرداً، ثم ذكر أمثلة ذلك نقلا عمَّن سبقه من العلماء . [4] أمّا في العنوان الآخر فقد ذكر أنَّه أفرد له كتاباً سمّاه (المهذب فيما وقع في القرآن من معرّب) ، وقد لخّص في كتابه الإتقان فوائده . [5]

وعلى الرغم ممَّا قد يبدو في هذا الإحصاء من مبالغة فان له دلالة معينة هي أنَّ لغة القرآن قد وسّعت من مفردات اللغات واللهجات شيئاً كثيرًا . ولعلَّ هذا هو ما عناه ابن الجزري ومن أخذ برأيه حين اشترط لِصِحَّة القراءة موافقة العربية ، ولو بوجه ، فهذه الموافقة الوجهيّة تتسع بلا شك للقراءات الشاذة غالباً مع المحافظة على المستوى الفصيح اللائق بنص القرآن ، وهو ما نحرص عليه .

وللقراءات الشاذة أهميتها اللغوية والتاريخية ، وقد تكون القراءة الشاذة في منزلة المشهورة ، من حيث الفصاحة ؛ بل قد تكون أفصح منها ، ولكن هكذا شاء لها القدر ، أنْ تَـنْزوي في مستوى الشذوذ [6] ومن هذه القراءات ما نسبت إلى أصحابها ، ومنها ما لم تنسب ، فمنها ما اجتمع على روايته جمهور من الصحابة والتابعين ، ومنها مجهول الراوي ، وكل ذلك يعد - بصرف النظر عن السند- خير ما يمثل حال اللغة الفصيحة ولهجاتها القديمة ، بجميع ظواهرها ، الشائعة والمحدودة ،

---

(1) القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د.عبد الصبور شاهين : 273.

(2) ينظر : أعلام الفكر اللغوي ، الجزء الثالث ، التقليد اللغوي العربي ، كيس فير ستيج : 222 .

(3) الإتقان في علوم القرآن : 2 /89 .

(4) ينظر : الإتقان في علوم القرآن : 2 / 78- 90.

(5) ينظر : المصدر نفسه : 2/91- 103.

(1) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 7 .

فليس من شاردة أو واردة إلا ولها في الشواذ شاهد أو أكثر.[1]

وكان لاختلاف هذه القراءات بحسب تصنيف رواتها أثر في اختلاف مواقف النحاة منها ؛ لكونها تعبر عن لهجات مختلفة ، وتحمل معاني كثيرة ومتباينة للنص القرآني ، أثارت حولها الجدل ، وشجعت على التفكير والاجتهاد . [2]

وإذا راجعنا تراجم أكثر القارئين بالشذوذ ، نجدهم أناسا فضلاء علماء ، لم تصانعْهم الأقدار ، وقدّمت عليهم من هم دونهم بالمنزلة . والملاحظ أنَّ معظم القراءات ليست شاذة بالمعنى الحقيقي للشذوذ وإنّما رميت بالشذوذ ؛ لأنها كانت خلاف معهود العامة ، وخلاف ما يعرفه شيوخ الإقراء في الأمصار [3] ، ولكن هذا لم يمنع اللغويين والنحويين ، والمفسرين من ذكر بعضها هنا وهناك من مؤلفاتهم والاحتجاج به بدءًا من سيبويه , الذي وجد في بعضها وجها من قوة العربية يؤيد قاعدة أقرها في كتابه من غير أنْ ينكر قراءة العامة ، وهو يشير إلى قارئها حينًا [4] ، ويكتفي بقوله : ((قرأ أناس)) حينًا آخر . [5]

والقراء الذين صُنِّفت قراءاتهم فيما بعد بالشاذة هم إمَّا من الصحابة الكرام ، أو من التابعين ، أو من تابعي التابعين ، وكانوا على علم بلغة القرآن الكريم ودقائقها ، ولم تكن القراءات الموافقة لرسم القرآن الكريم على درجة واحدة من الذيوع والانتشار ، تبعا لعدد الذين يحملون القراءة ، ومستوى عدلهم وتوثيقهم ، وهذا الأمر دفع العلماء إلى الاختيار ، الذي قاد إلى ترك القراءات التي لا تناسب قناعاتهم ، ثم ما لبثت أنْ تحولت هذه القناعات إلى مقاييس محدِّدة ، فلم يكن القراء على كثرتهم على مستوىً واحد من ضبط العربية ، مما دفع طائفة من العلماء الغُيُر على العربية إلى الكتابة في هذا الفن ، والتماس العون في ضبط القراءات من علوم العربية ، وهو ما طبع هذا البحث بطابع لغويّ ، أيَّده أنَّ قسمًا من القراء هم من اللغويين والنحاة .

---

(2) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(3) ينظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، د. كريم حسين ناصح : 130 .

(4) ينظر : التمهيد في علوم القرآن ، محمد هادي معرفة : 36 - 37.

(5) ينظر في سبيل المثال : كتاب سيبويه ، ط1 ، دار الجيل :1 /95 .

(5) المصدر نفسه : 1 / 144 .

موقف ابن جني من الاحتجاج بالقراءة الشاذة:

القراءات القرآنية الشاذة لا تعني عند ابن جني أنَّها قائمة على لهجة شاذة - كما يوحي به المصطلح - وإنَّما هي ما لم يذكره ابن مجاهد في كتابه . [1] أمَّا صلة القراءات - مشهورها وشاذها - باللهجات فهي صلة وثيقة . إذ إنَّها من العلوم التي ينبغي الاعتماد عليها في دراسة العربية الفصيحة ؛ لأنَّ رواياتها من أوثق الشواهد على ما كانت عليه ظواهرها الصوتية والصرفية والنحوية ، واللغوية عامة ، في مختلف اللهجات ؛ بل إنَّ من الممكن القول بأنَّ القراءات الشاذة هي أغنى مأثورات التراث بالمادة اللغوية ، التي تصلح أساسًا للدراسة الحديثة ، التي يلمح فيها المرء صورة تاريخ اللغة الخالدة .[2] وهذا ما سجله أبو الفتح لنا في كتابه المحتسب . فهو قد نظر إلى المادة اللغوية الثرة التي ضمتها تلك القراءات نظرة موضوعية ، ولفت الأنظار إلى ما خفي من أسرار اللسان العربي في تلك الروايات اللغوية المتعدِّدة الأسانيد ، وراح يلتمس لها الوجوه ، وحين لم يجد لها توجيهًا مقبولا لديه فهو يعلل ضعف هذه القراءة ، أو تلك ، قياسًا بنظيرتها المشهورة .

ومما يقوّي رأي ابن جني في إنصاف القراءات الشاذة تجويز طائفة من علماء السلف القراءة بالشاذ في الصلاة ، فثمة رأي لأبي حنيفة (ت150هـ) ، وإحدى الروايتين عن مالك(ت179هـ) ورأي لأصحاب الشافعي (ت204هـ) ، وأحمد بن حنبل (ت241هـ) أنَّه تجوز القراءة بالشاذ في الصلاة ؛ لأنَّ الصحابة والتابعينع كانوا يقرؤون بهذه الحروف في الصلاة .[3] وقال السيد أبو القاسم الخوئيّ υفي تفسير البيان : ((والحق : إنَّ الذي تقتضيه القاعدة الأولية ، هو عدم جواز القراءة في الصلاة بكل قراءة لم تثبت القراءة بها من النبي الأكرم) ، أو من أحد أوصيائه المعصومينΔ، لأنَّ الواجب في الصلاة هو قراءة القرآن فلا يكفي قراءة شئ لم يحرز كونه قرآنا ...، وعلى ذلك فلا بُدَّ من تكرار الصلاة بعد القراءات المختلفة أو تكرار مورد الاختلاف في الصلاة الواحدة ، لإحراز الامتثال القطعي ، ... وأمَّا بالنظر إلى ما ثبت قطعيا من تقرير المعصومين Δشيعتهم على القراءة ، بأيَّة

---

(1) ألف أبو بكر بن مجاهد المتوفى سنة (324هـ) كتاب السبعة في القراءات على رأس المِائة الثالثة ببغداد ، واختلِف في سبب اقتصار ابن مجاهد على سبعة من القراء ، وخطَّؤهُ في ذلك كثير من الأئمة المتقدمين . ينظر : النشر في القراءات العشر : 1/ 49 وما بعدها .

(2) ينظر : القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث : 273.

(1) ينظر : النشر ، لابن الجزري :14/1 ، ومعجم القراءات القرآنية ، د. عبد العال سالم مكرم ، و د. أحمد مختار عمر : 113/1-114 ، والقراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية ، د. حمدي سلطان حسن العدويّ : مج 1/ 58.

واحدة من القراءات المعروفة في زمانهم ، فلا شك في كفاية كل واحدة منها . فقد كانت هذه القراءات معروفة في زمانهم ، ولم يرد عنهم أنَّهم ردعوا عن بعضها ، ولو ثبت الردع لوصل إلينا بالتواتر ، ولا أقل من نقله بالآحاد ، بل ورد عنهم Δإمضاء هذه القراءات بقولهم : (اقرأ كما يقرأ الناس . إقرؤا كما علمتم) [1]. وعلى ذلك فلا معنى لتخصيص الجواز بالقراءات السبع أو العشر ، نعم يعتبر في الجواز أنْ لا تكون القراءة شاذة ، غير ثابتة بنقل الثقات عند علماء أهل السُّنَّة ، ولا موضوعة ، أما الشاذة فمثالها قراءة (**مَلَكَ يومَ الدّينِ**) بصيغة الماضي ونصب يوم ، وأمَّا الموضوعة فمثالها قراءة (**إنَّما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ**) برفع كلمة (الله) ، ونصب كلمة (العلماء) على قراءة الخزاعي عن أبي حنيفة [2])) .[3] وصفوة قول السيد الخوئي υ : ((أنَّه تجوز القراءة في الصلاة بكل قراءة تعارف عليها الناس في زمان أهل البيت Δ)).[4]

وإذا أضفنا إلى هذه الآراء رأي ابن شنبوذ (ت 328هـ) [5] وابن مقسم (ت354هـ)[6] ، - وهما عالمان معاصران لابن مجاهد وهناك من يرى أنَّهما أعلى منه كعبا في مجال القراءة - اللذين

---

(2) الحديث للإمام جعفر بن محمد الصادق A. ينظر : وسائل الشيعة ، للحر العاملي : 4 / 821 .

(1) ذكر هذه القراءة ابن الجزريّ في كتابه (النشر في القراءات العشر) قال : ((قال أبو العلاء الواسطي أن الخزاعى وضع كتاباً في الحروف نسبة إلى أبي حنيفة فأخذت خط الدار قطني وجماعة أن الكتاب موضوع لا أصل له (قلت) وقد رويت الكتاب المذكور ومنه (إنما يخشى اللهُ من عباده العلماءَ) برفع الهاء ونصب الهمزة وقد راج ذلك [على] أكثر المفسرين ونسبها إليه وتكلف توجيهها وإن أبا حنيفة لبرئ منها)) . النشر : 1 / 27.

(3) البيان في تفسير القرآن : 168.

(3) المصدر نفسه والصفحة نفسها .

(4) هو محمد بن أحمد بن أيوب بن الصَّلت بن شنبوذ ، أبو الحسن البغدادي شيخ الإقراء بالعراق ، وأحد من جال في البلاد في طلب القراءات مع الثقة والعلم ، وكان وقع بينه وبين أبي بكر بن مجاهد خلاف ، كان يرى جواز القراءة بالشاذ ، وهو ما خالف رسم المصحف الإمام ، مع أنَّ الخلاف في جواز ذلك معروف بين العلماء قديمًا وحديثا. ينظر : غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري : 2 / 52 – 55 .

(5) هو ابن مقسم العطار ، محمد بن الحسن البغدادي ، من علماء القرن الرابع الهجري ، نادى بضرورة تصحيح كل قراءة وافقت الرسم ووجهًا من وجوه العربية ، وإن لم يكن لها سند . عدّه الذهبي من أحفظ أهل زمانه لنحو الكوفيين ، وأعرفهم بالقراءات مشهورها وغريبها وشاذها . ينظر : معرفة القراء الكبار للذهبي : 1/ 247- 248 .

يجيزان القراءة في الصلاة بالقراءة الشاذة ، واشترط الأول في القراءة صحة السند وإنْ خالفت رسم المصحف واشترط الآخر لصحة القراءة موافقة الرسم ، ووجهًا من وجوه العربية ، وإنْ لم يكن لها سند . و إذا أضفنا هذين الرأيين إلى ما تقدم تتضح لنا قوة هذه القراءات من الجانب الفقهي ، وهو أمر ليس من شأن هذا البحث اللغوي الخوض في تفاصيله ، ولكننا نجد في قبول أئمة المذاهب القراءة بالشاذ في الصلاة ، وهي عمود الدين فمن باب أولى أنْ تقبل هذه القراءات في الدرس اللغوي عامة ، والدرس النحوي على وجه الخصوص بوصفها رافدًا مهما يصبُّ في مصلحة تيسير الدرس النحوي ، وإغناء قواعد اللغة .

ونحن مع الرأي القائل بإنكار تواتر القراءات - مشهورها وشاذها - ؛ إذ إنَّ القرآن الكريم في رأينا هو المتواتر ليس القراءات ؛ لأنَّ ((القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان)) [1] ، فالقرآن هو الوحي المنزل علىT) ، للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف قراءة ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها ؛ من تخفيف وتثقيل . أمّا تواترها عن النبي) ففيه نظر ؛ فإنَّ إسناد الأئمة السبعة موجود في كتب القراءات ، وهي نقل الواحد عن الواحد لم تكمل شروط التواتر في استواء الطرفين والواسطة ، وهذا شيء موجود في كتبهم [2] . وقد أشار الشيخ شهاب الدين أبو شامة (ت665 ه) [3] في كتابه (المرشد الوجيز) إلى شيء من ذلك .

---

(1) البرهان في علوم القرآن : 395/2 ، وينظر: الإتقان : 1/ 205.

(2) لمَّا كانت الأخبار المتواترة في الغالب متعددة الطبقات قال العلماء : لابد في الخبر المتواتر من استواء الطرفين فالطرفان هما:الطبقة الأولى والطبقة الأخيرة ، والوسط وهو ما بينهما والمراد بالاستواء الاستواء في الكثرة المذكورة لا الاستواء في العدد ؛ فالرواة إذا لم يبلغوا في الكثرة المبلغ المشروط في الخبر المتواتر سواء كان ذلك في جميع الطبقات أو في بعضها لم يسمَّ خبرهم متواترا وإنما يسمى مشهورا.(ينظر: توجيه النظر إلى أصول الأثر ، طاهر الجزائري الدمشقي : 110/1) .

(3) هو عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم بن عثمان الإمام العلاّمة ذو الفنون شهاب الدين أبو القاسم المقدسي الأصل الدمشقي الشافعي الفقيه المقرئ النحوي أبو شامة ولد سنة (599ه) وقرأ القرآن وله دون العشر وقرأ القراءات كلها سنة ست عشرة على الشيخ علم الدين السخاوي ... وكتب الكثير من العلوم وأتقن الفقه ودرس وأفتى وبرع في العربية وصنف شرحًا نفيسًا للشاطبية . الوافي بالوفيات للصفدي : 18/ 67– 68 ، وينظر : معرفة القراء الكبار للذهبي : 673/2 – 675 .

[1] وجدير بالذكر أنَّ الدكتور طه حسين من المحدثين الذين تبنَّوا هذا الرأي إذ قال : ((...وهنا وقفة لابد منها ، ذلك أن قومًا من رجال الدين فهموا أن هذه القراءات السبع متواترة عن النبيّ نزل بها جبريل على قلبه ، فمنكرها كافر من غير شكٍّ ولا ريبة ... والحقّ أنَّ ليست هذه القراءات من الوحي من قليل ولا كثير ، وليس منكرها كافرًا أو مغتمزًا في دينه ، وإنما هي قراءات مصدرها اللهجات واختلافها)) . [2]

وقد أيد الأستاذ ولفنسون هذا الرأي ، ووجد أنَّ قسمًا من القراءات يطابق اللهجات العربية التي كانت شائعة عند العرب في القرن الأول بعد الهجرة . [3]

(4) ينظر: البرهان في علوم القرآن : 2 / 395- 396 ، وينظر : دراسات قرآنية ، د. محمد حسين الصغير : 99 – 123 .

(2) في الأدب الجاهليّ ، ط 9 : 95-96.

(3) ينظر : تاريخ اللغات الساميّة ، أ . ولفنسون : 181.

الفصل الأول

منهجُه في التوجيه النحويّ للقراءات القرآنية

مـدخـل :

منهج ابن جني في توجيه القراءات القرآنية لا يختلف عن منهجه الحرّ في اللغة عامة ، ذلك المنهج الذي ينمُّ على عقلية فذة لا تتأثر بالماضي ((عقلية حرة ، لا تضفي القدسية على مذهب ما ؛ لأنَّ الحق أكبر من هذه القدسية)) [1] ؛ لذا نجده يوظف معرفته بدقائق العربية ، وإحاطته بأسرارها ، للكشف عن المعاني البلاغية الرائعة التي تقف وراء اختلاف القراءات القرآنية ، وهو لا يقنع بالمعاني التي ألفها النحاة ، وتعارفوا عليها ؛ بل نجده قد وظف مقدرته العلمية المعروفة في اللغة عامة ، وفي النحو والصرف خاصة ، ووظف براعته في التحليل والتعليل والقياس ، من أجل أنْ يستطلع اللغة ، ويستكشف فيها أسرارها الجديدة . وعلى هذا نجده يؤكد ارتباط النحو بالمعاني . [2] ولا يُشَك في أنَّه بذلك قد أثر أكبر الأثر في الجرجاني (ت471هـ) ، وفي تطور فهمه لوظيفة الدرس النحوي . [3]

وقد عبَّر السيوطي في الاقتراح عن منهج ابن جني هذا في توجيه القراءات الشاذة بقوله : ((أمَّا القرآن فكل ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية سواء كانَ متواترا أم آحادا أم شاذا

---

(1) القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية : 144.

(2) ينظر : أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، د. قيس إسماعيل الأوسي : 35 - 38.

(3) ينظر : البلاغة تطور وتاريخ ، د. شوقي ضيف :167 ، وأثر النحاة في البحث البلاغي ، د. عبد القادر حسين : 312 ، 337 .

، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشاذة في العربية إذا لم تخالف قياسا معروفا بل ولو خالفته ويُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه ، وإنْ لم يجز القياس عليه كما يُحتج بالمُجْمَع على وروده ومخالفته للقياس في ذلك الوارد بعينه)) .[1]

ويكتسب رأي السيوطي هذا أهمية أخرى فضلا عمَّا ذكره من جواز الاحتجاج بالقراءات الشاذة سواء أخالفت القياس أم لم تخالفه ، وتأتي هذه الأهمية من تعريف السيوطي للشاذ في كتابه (الإتقان في علوم القرآن) ؛ إذ إنَّه يرى أنَّ الشاذ هو ما لم يصحّ سنده [2] ، أي : أنَّ السيوطي أجاز الاحتجاج بما هو دون الشاذ الذي ذكره ابن جني ، واحتجّ لهُ ، فالأخير يشترط صحة السند - كما هو معروف - ، ويرى أنَّ الشاذ هو ما خرج عن سبعة ابن مجاهد ((**إلا أنَّه مع خروجه عنها نازعٌ بالثقة إلى قرائه ، محفوفٌ بالروايات من أمامه وورائه**)) .[3] فالسند عنده مقدَّم على موافقة العربية ، وقد صرّح بهذا في توجيهه قراءة (أَنَّ الْحَمْدَ لِلَّهِ [4]). قال : ((ولو قرأ قارئ : إنَّ الحمدَ لله ، بكسر الهمزة على الحكاية التي للفظ بعينه لكان جائزًا ، لكنْ لا يُقدَّم على ذلك إلا أَنْ يَردَ به أثرٌ وإنْ كان في العربية سائِغًا)). [5]

وأيَّد السيوطي هذه النظرة الموضوعية إلى الشاذ إذ نقل عن إسماعيل بن إبراهيم القراب في الشافي من أنَّ ((التمسُّك بقراءة سبعة من القراء دون غيرهم ليس فيه أثرٌ ولا سُنَّة ؛ وإنَّما هو من جمع بعض المتأخرين ، فانتشر وأوهَم أنَّه لا تجوز الزيادة على ذلك ، وذلك لم يقل به أحد)) .[6]

ومن ملامح المنهج الذي شار عليه أبو الفتح بن جني في المحتسب أنَّه أورد القراءات مرتبة بحسب مواقعها في كلِّ سورة ، وكان يبدأ حديثه في كلِّ مرة بإثبات أسماء القرّاء ، ثم يذكر القراءة ،

---

(4) الاقتراح للسيوطي : 48 ، وينظر : النحاة والقراءات (بحث منشور في مجلة الموسم ، العدد 59 ، 2006م) : 135.

(5) ينظر: الإتقان : 200/1.

(1) المحتسب : 1/ 32.

(4) قوله تعالى : (**أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ**) بـ(أنْ) مخففة كسرت لالتقاء الساكنين . سورة يونس : 10 /10.

(3) المحتسب : 1 / 308.

(4) الإتقان : 207/1.

وكان في النادر ما يغفل اسم القارئ ، وذلك لعدم معرفته إياه .

ومن أجل إنصاف الرجل نوافق الدكتور محمود أحمد الصغير حين جعل من الأسباب التي دعت ابن جني إلى تأليف كتابه المحتسب رغبته في إعادة الثقة اللغوية بالقراءات الشاذة . [1]

ملامح منهجه في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية:

1ـ احترازه بالقرآن :

عاش ابن جني في عصر ساد فيه اللحن ، واضطراب الألسن والتباعد عن الفصاحة ؛ وعمَّ ذلك الأعراب حتى لا تكاد ترى عربيا فصيحا ، وقد ذكر ذلك هو نفسه . [2] وكانت غاية علماء العربية الأولى في محاربة اللحن هي صون القرآن - وهو كتاب العربية الأكبر- من أنْ يُلحن به لحرص المسلمين عليه ، وحبهم الشديد له , وتقديسهم إياه .

وكان أبو الفتح شديدَ الاحتراز بالقرآن الكريم ، دائمَ الدفاع عنه ، محبًا للعربية لغة القرآن ، ويُلمس احترازُهُ الكبير بالقرآن ، وحبُّه للغة العرب في مواطنَ كثيرةٍ من مؤلفاتهِ ، منها ما وجدناه في كتابه المحتسب ، فهو يرى أنَّه ينبغي أن يُحملَ ما ورد في اللغة على القرآن ، ولا يحمل ما ورد في القرآن على اللغة ، فالقرآن متبوع وليس تابعًا ، وقال في هذا المورد : ((**وينبغي للقرآن أن يُختارَ لهُ ، ولا يُختارَ عَلَيْهِ**)) [3] ، وهو ((**يُتَخَيَّرُ لَهُ ولا يُتَخَيَّرُ عليهِ**)) [4] ، وجاء في كتاب المحتسب ما ينمُّ على حبِّهِ للعربية لغةِ القرآن سوى ما كتبَهُ في سائر كتبه ، ونحن اخترنا ما كتبه عن العربية

---

(5) ينظر : القراءات الشاذة وتوجيهها النحويّ : 200.

(1) ينظر: الخصائص ، لأبي الفتح بن جني : 5/2 ، وابن جني النحويّ ، د . فاضل صالح السامرائيّ : 101.

(2) المحتسب : 41/1.

(3) المصدر نفسه :53/1.

في المحتسب لأمرينِ :

ألأولُ : أنَّ كتاب المحتسب هو آخر ما ألفه ابن جني ، فقد جاء في أوجّ نضجه العلميّ . حتى أنَّ تلميذه الشريف الرضيّ كان قد صرَّح بذلك فقال : ((كان شيخنا أبو الفتح عمل في آخر عمره كتابًا يشتمل على الاحتجاج بقراءة الشواذ)) . [1] والآخَرُ : هو أنَّ المحتسب شكَّل محورًا لهذا البحث . قال منوِّها بالعربية : ((**... وكلام العرب لمن عرفه ومن الذي لا يعرفه ؟ ألطفُ منَ السِّحر ، وأنقى ساحةً من مَشُوف الفكر**[2] **، وأشدُّ تساقطا بعضًا على بعض ، وأمسُّ تساندا نقلا إلى فرض**)) . [3]

وقال بعد أنْ كشف بعضًا من أسرار الفاتحة ، وتكلم على ما هو أبلغ من الالتفات : ((**فانظر إلى هذه اللغة الكريمة وشرفها ، وتلاقي هذه الأغراض وتعطفها ، ألأقدام تكاد تطؤها ، والأفهام مع ثقوبها صافحة عنها...**)) . [4]

وقال في قراءة عاصم الجحدري[5] **: (وَعَزَّرْتُمُوهُمْ**[6]**)** ، خفيفة : ((عَزَرْتُ الرجل أعزرُهُ : إذا حطتُهُ وكنفتُهُ ، وعزَّرتُهُ : فخّمتُ أمرَهُ وعظّمتُهُ ، وكأنَّه لقربه من الأزر وهو التقوية معناه أو قريبا منه ، ونحوه عزر اللبن وحَزَر إذا حَمَض فاشتد ، **فانظُر إلى تلامح كلام العرب واعجب**)) . [7] فيما

---

(4) حقائق التأويل في متشابه التنزيل ، للشريف الرضيّ : 331.

(1) المَشُوفُ المَجلوُّ ، ودينار مَشُوفٌ أَي مَجلوٌّ قال عنترة :

ولقد شَرِبْتُ من المُدامةِ بَعْدما ..... ركدَ الهَواجِرُ بالمَشُوفِ المُعْلَمِ

يعني الدينار المَجلوَّ وأَراد بذلك ديناراً شافَه ضاربُه أَيْ : جلاه وقيل عنى به قَدَحاً صافياً مُنَقشاً والمَشُوفُ من الإبل المَطْلِيُّ بالقَطران لأَن الهناء يشُوفه أَي يجلوه . (ينظر : لسان العرب : 9 / 184)

(2) المحتسب : 1 / 93 .

(3) المصدر نفسه : 1 / 146 .

(4) هو عاصم بن أبي الصباح العجاج الجَحدري البصري ، أخذ القراءة عن سليمان بن قتة عن ابن عباس ، وقرأ على نصر بن عاصم ويحيى بن يعمر . توفي سنة 128هـ . غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري : 349/1.

(5) قوله تعالى **: (وَعَزَّرْتُمُوهُمْ)** بتشديد الزاي **.** سورة المائدة : 12/5 .

(6) المحتسب : 1 / 208 ، وينظر: المحرر الوجيز : 2 / 168 ، والبحر المحيط : 3 /460 .

رأى العكبريّ (ت616هـ)أنَّ المعنى في التشديد والتخفيف واحد [1].

وأبو الفتح لا يُخفي احترازه بالقرآن ، وحبُّه للغة القرآن ، وهذه سمة عامة يلمسها القارئ في مؤلفاته ، إذ إنَّه دائم التأمل في هذه اللغة ، تشدُّه إليها رغبته في معرفة أسرارها ، لذا فقد أخذ كل علم منها نصيبه من هذا الاهتمام .

2 ـ الحمل على النظير من القراءات :

كان يحمل القراءة الشاذة على رسيلاتها ونظيراتها . منه توجيهه ما رواه المفضَّل عن الأعمش عن يحيى وإبراهيم وأصحابه : (ألاّ تَقسطوا[2]) بفتح التاء . ووجَّه هذه القراءة بزيادة (لا) ((حتى كأنَّه قال : وانْ خفتم أنْ تقسطوا في اليتامى ، أيْ : تجوروا . يقال : قسط إذا جار ، وأقسط إذا عدل . قال جل وعلا : (وَأَمَّا الْقَاسِطُونَ فَكَانُوا لِجَهَنَّمَ حَطَبًا [3]) . وزيادة **(لا)** قد شاعت عنهم واتسعت ، منه قوله تعالى : (لِئَلَّا يَعْلَمَ أَهْلُ الْكِتَابِ[4])، وقوله : (وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ [5]) . فيمن ذهب إلى زيادة (لا) , وقال : وما يشعركم أنَّها إذا جاءت يؤمنون... والأمرُ فيه أوسع فبهذا يُعلم صحّة هذه القراءة)) . [6]

ومن ذلك ردّه تضعيف ابن مجاهد قراءة أبي العالية [7] : **(لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا [1])** بالتاء فيما يروى

---

(1) ينظر : إملاء ما منَّ به الرحمن : 211/1 .

(1) قوله تعالى :(**أَلَّا تُقْسِطُوا**) بضم التاء . سورة النساء : 4 / 3 .

(3) سورة الجنّ : 72 / 15.

(4) سورة الحديد : 57 / 29 .

(5) سورة الأنعام : 6 / 109 .

(5) المحتسب : 1 / 180-181.

(6) هو أبو العالية الرياحي رُفَيْع بن مهران البصري الفقيه المقرئ مولى امرأة من بني رياح بطن من تميم رأى أبا بكر وقرأ القرآن على أُبيّ وغيره ، وسمع من عمرو بن مسعود . قال فيه أبو بكر بن داود : ليس أحد أعلم بالقرآن

عنه بأنَّها غلط . ورأى في موضع آخر في توجيهه هذه الآية ومثيلاتها : أنَّ التأنيث فيها إنَّما جاء على المعنى . قال : ((... وإنْ شئت حملته على تأنيث المذكر لمَّا كان يُعَبَّر عنه بالمؤنث ، ألا ترى إلى قول الله سبحانه :(فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا ﴾ ، فتأنيث المِثل لأنه في المعنى حسنة ... وعليه أيضًا قوله تعالى :(تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ [2] ﴾ ، لمَّا كان البعض سيارة في المعنى)).[3]

فهو هنا حمل القراءة الشاذة على نظيراتها من القراءات الفاشية . وقد يحمل القراءة على نظيرتها من دون النظر إلى كون القراءة المحمول عليها فاشية أم شاذة ؛ فهو مع تسليمه بتقديم القراءة الفاشية على رسيلتها الشاذة في الأعمِّ الأغلب غير أنَّه كان يرى أنَّ من الإنصاف ألاّ تطرح الأخيرة بحجة أنَّ الأولى أقوى منها . ومثال ذلك قراءة عيسى الثقفي[4] : (وَقَضَيْنَا إِلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ فِي الْكِتَابِ لَتَفْسُدُنَّ فِي الأَرْضِ [5]) بفتح التاء وضم السين والدال ، التي احتج لها بقراءة ابن عباس : (لَتُفْسَدُنَّ) . قال : ((إحدى هاتين القراءتين شاهدة للأخرى ؛ إذ إنهم إذا أُفسدوا فقد فسدوا)) [6] ،

بعد الصحابة من أبي العالية ، ثم سعيد بن جبير ، وثقه أبو زرعة وأبو حاتم وغيرهما مات سنة تسعين ، والأصح سنة ثلاث وتسعين . سير أعلام النبلاء للذهبي(748هـ) : 4/207–216 ، الإصابة لابن حجر (852هـ) :2/427.

(1) قوله تعالى : (لاَيَنْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا) بالياء . سورة الأنعام : 6 /158 .

(1) قوله تعالى : (يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ) بالياء في (يلتقطه) . سورة يوسف : 12 /10 .

(2) المحتسب : 1 / 237 .

(4) أبو عمر الثقفي النحوي البصري ، عرض على ابن أبي إسحاق وعاصم الجَحْدَري ، وروى عنه القراءة أحمد بن موسى اللؤلؤي وهارون بن موسى وآخرون . توفي سنة149. غاية النهاية : 1 / 613 .

(4) قوله تعالى : (لَتُفْسِدُنَّ) بفتح اللام ، وضمِّ التاء ، وسكون الفاء ، وكسر السين . سورة الإسراء: 4/17.

(5) المحتسب : 2 / 14 .

وقراءة النبي) وعلي بن أبي طالب وابن مسعود وأبي الدرداء[1] ﷺ .

﴿ وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَالذَّكَرَ وَالْأُنْثَى [2]﴾ بغير (ما خلق) . قال أبو الفتح : ((في هذه القراءة شاهد لما أخبرنا به أبو بكر محمد بن الحسن عن أبي العباس أحمد بن يحيى من قراءة بعضهم : (وَمَا خَلَقَ الذَّكَرِ وَالْأُنثَى) وذلك أنه جرَّهُ لكونه بدلاً من (ما) ، فقراءة النبي ﷺ شاهد بذلك)) [3] .

وقد يحمل القراءة على النظير من كلام العرب المنثور مثلما فعل في توجيه جملة من القراءات الشاذة ، ومنها ما استشهد فيه عند استرساله في توجيه قراءة أبي العالية السابقة الذكر : **(لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا)** . قال : ((وحكى الأصمعي عن أبي عمرو قال : سمعت رجلاً من اليمن يقول : فلانٌ لَغوب ، جاءته كتابي فاحتقرها ، قال : فقلت له : أتقول جاءته كتابي ؟ فقال : نعم ، أليس بصحيفة ؟ فلا تعجب إلاّ من هذا الأعرابي الجافي وهو يُعلِّل هذا التعليل في تأنيث المذكر وليس في شعرٍ منظوم فيُحتمل ذلك له ، إنما هو في كلامٍ منثور ، فكذلك يكون تأنيث الإيمان . ألا تراه طاعة ًفي المعنى ؟ فكأنه قال : لا تنفعُ نفسًا طاعتها ...)) . [4]

فهو في النص المتقدم يحمل القراءة الشاذة على نظيرها من كلام العرب المنثور بعد أنْ حملها على نظيرها في القرآن الكريم بقراءته المشهورة ليثبت قوتها في العربية ، ويؤيد صحة ما ذهب إليه . وهذا ملمحٌ من ملامح منهجه في التوجيه النحوي .

3 ـ الاعتدال :

---

(6) أبو الدرداء عويمر بن زيد ﷺ ويقال عويمر بن عبد الله ويقال ابن ثعلبة الأنصاري الخزرجي الإمام الربانيّ ، وكان يقال : هو حكيم هذه الأمة قبل إسلامه تأخر إلى يوم بدر ، ثم شهد أحدًا وأبلى يومئذٍ بلاءً حسنًا وحفظ القرآن عن رسول الله ﷺ وكان عالم أهل الشام ومقرئ أهل دمشق وفقيههم وقاضيهم . تهذيب التهذيب لابن حجر : 80/12

(1) قوله تعالى : (**وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى وَمَا خَلَقَ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى**) . سورة الليل : 92 /2 ، 3 . أما قراءة : (والذكر والأنثى) فقد نسبها الطبرسي(ت548ه) أيضا في جوامع الجامع :3 /796 إلى النبي)، وعلي وابن عباسX.

(2) المحتسب : 2 / 364 .

(4) المحتسب :1 / 237 - 238.

نظر أبو الفتح إلى القراءات باعتدال ، وقد سلك مسلك سيبويه في نقل ما يرد مخالفًا للجمهور من دون أنْ يقطع بتخطئته ما وجد له تأويلاً ، فسيبويه ((لم يخطئ قراءةً ولم يُلحِّن قارئًا ، ولم يُرجح قارئا من القراء على غيره ؛ بل كان يؤيد القراءة ، أو يؤوِّلها ، أو يرجِّحها من غير أنْ يعتمد على شخصية القارئ في ذلك ، وسواء لديه أوَرَد اسمهُ في القراءة أم لم يرد ، أكان من القراء السبعة ؟ أو العشرة ؟ أم لم يكن ؟ تواترت قراءته أم كانت من الآحاد ؟ أم من الشاذ ؟)) . (1)

والفرق بين موقف الرجلين - فيما نرى – أنَّ أبا الفتح تصدى إلى البحث في موضوع القراءات الشاذة ليصنف فيها كتابًا مستقلاً ، فكان لا بدَّ له من المقارنة والترجيح ، والتوجيه ، ومناقشة آراء من سبقه ؛ والنحو علمٌ قائمٌ على سوقه ، تصدى إلى تأسيسه سيبويه ، ولم يكن آنذاك للقراءات القرآنية ما لها من الجدل والاختلاف في عصر ابن جني ؛ فتمايزَ الموقفان لتمايز الغايتين من التأليف ؛ إذ كانت غاية سيبويه أن يؤسس لعلم العربية ، في حين أراد أبو الفتح أنْ يُبيِّن أوجُه الصحَّة في طائفة من القراءات التي سمّاها أهل زمانه شاذة لا لشيء إلا لأنها خرجت عن سبعة ابن مجاهد ؛ فموقف ابن جني في كتابه المحتسب كان موقف المدافع ، والمدافع مُلزم بإثبات الحجة ؛ لذا فهو يلجأ إلى تسمية الأشياء بمسمياتها ، فيرجِّح قراءةً على أخرى ، ويورد أدلة هذا الترجيح أو ذاك بما امتلكه من ناصية اللغة وعلم بأسرارها .

وهو على كلِّ حالٍ كان أسلمَ موقفا من شيخه أبي علي ، الذي صنع كتاب الحجة في توجيه القراءات السبع ، قال في خطبة كتاب المحتسب : ((إلا أننا مع ذلك لا ننسى تقريبه على أهل القرآن ليحيطوا به ولا ينأوا عن فهمه فإنَّ أبا علي رحمه الله عمل كتاب (الحجة) في القراءات فتجاوز فيه قدر حاجة القراء إلى ما يجفو عنه كثير من العلماء)) . (2)

ومن شواهد اعتداله في دفاعه عن القراءة القرآنية ، أنَّه كان يحرص على اختيار أعلى الوجوه وأحسنها لحمل القراءة عليه ؛ فليس كل ما يجوز في العربية يجوز في القراءة ، فكان يعلق على توجيه الأخفش لأحدى القراءات بقوله : ((فيجوز على هذا في العربية لا في القراءة ؛ **لأنَّها سنة لا تخالف**)) . (3) فهو يؤمن بسنيَّة القراءة ، لذا ينبغي أن يُصطفى لتوجيهها أعلى مذاهب

---

(1) دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي : 47.

(2) المحتسب : 1 / 34.

(3) المصدر نفسه : 1 / 233 .

العربية ، فالقراءة عنده يصونُها السَّند الذي يضفي عليها سمة القداسة فضلاً عن أن قسمًا منها يمثل صور اختلاف قراءة ألفاظ الوحي القرآني المنزل على محمد بن عبد الله) ، [1] وبعضها الآخر يمثل تفسيرًا وتبيينًا للقرآن الكريم سجله الصحابة الكرام ﷺ لإيضاح مقاصد الوحي ومراميه لمن يأتي من بعدهم ، ولم يسعده حظه برؤية المصطفى) وسؤاله عنها ، وهو ما اصطلِح عليه بالقراءات التفسيرية .

وكان أبو الفتح إذا وجد في القراءة وجهًا مقبولاً ، فإنَّه لا يتوانى في بيانه ، وقد عبر عن هذا قوله : ((**ليس ينبغي أنْ يقال على شيءٍ له وجه من العربية قائم وإنْ كان غيره أقوى منه أنَّه غلط**)) [2] ؛ لذا فهو يعتمد في توجيهه القراءات الشاذة على التماس الوجوه المقبولة التي تليق بحمل ما جاء في هذه القراءة أو تلك عليها ، وكان يقدم هذه الشواذ في الاحتجاج على الشعر ، ويلجأ إليها أوّلاً إن وجدت ، ثم يعطف عليها بعض الأساليب الأخرى .

ويمكن أن نستشف اعتداله في الحكم على ما يتناهى إليه من آراء من توجيهه قراءة : (**عَتَّى حِينٍ** [3]) ، التي ((روي عن عمر أنَّه سمع رجلاً يقرأ بها ، فقال له : من أقرأك هذا ؟ قال : ابن مسعود ، فكتب إليه : إن الله عزَّ وجل أنزل هذا القرآن فجعله عربيًا ، وأنزله بلغة قريش ، فأَقرِئ الناس بلغة قريش ، ولا تُقرئْهُم بلغة هُذيل)) [4] . فعلَّق أبو الفتح على هذه الرواية قائلاً : ((العرب تبدل أحد هذين الحرفين من صاحبه لتقاربهما في المخرج ، كقولهم : بُحثر ما في القبور ، أي بُعثر... فعلى هذا يكون عتَّى وحتَّى ، **لكن الأخذ بالأكثر استعمالاً . وهذا الآخر جائز وغير خطأٍ**)) . [5]

وكان يكفي أبا الفتح أن يقبل نهي عمر كما هو ؛ فـ(حتى) جاءت في القرآن الكريم بلغة قريش –

---

(1) ينظر : البرهان : 1 / 318 .

(2) المحتسب :1 / 236.

(3) قوله تعالى : (حَتَّى حِينٍ) بالحاء . سورة يوسف : 12 / 35.

(4) المحتسب : 1 / 343 ، وينظر : أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو ، د . يحيى علي يحيى المباركي : 321 .

(5) المحتسب : 1 / 343 .

بالحاء ليس بالعين كما تنطقها هذيل- [1] ، ولكنه أعمل فيها رأيه ورأى أنها من باب الإبدال تماشيا وإيمانه بالنظرية الصوتية في نشوء الألفاظ ، و(عتّى) عنده استعمالها جائز ، ولكن القرآن يُقرأ بالأكثر استعمالا ً.

4. موقفه من تخيُّر القراءة:

إن مصطلح (تخيُّر القراءة) ، أو (اختيار القراءة) يعني : ((إضافة الحروف والقراءات إلى أئمة القراءة ورواتهم المراد بها أن ذلك القارئ وذلك الأمام اختار القراءة بذلك الوجه من اللغة حسبما قرأ به ، فآثره على غيره ، وداوم عليه ولزمه حتى اشتهر وعرف به ، وقصد فيه ، وأخذ عنه ، فلذلك أضيف إليه دون غيره من القراء وهذه الإضافة إضافة اختيار ودوام ولزوم لا إضافة اختراع ورأي واجتهاد)) . [2]

وقد تباين ظاهر موقفه من تخير بعض القراء قراءته من غير التفات إلى السند ، ففي حين أنكر ذلك ، وراح يدافع عن القراء في توجيهه قراءة الأعمش [3] التي رواها عن أنس : (لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمِزونَ [4]) ، وأنَّ يجمحون ويجمزون ويشتدون عند أنس واحد . قال : ((ظاهر هذا أن السلف كانوا يقرؤن الحرف مكان نظيره من غير أن تتقدم القراءة بذلك ، لكنه لموافقته صاحبه في المعنى . وهذا موضع يجد الطاعن به إذا كان هكذا على القراءة مطعنًا ، فيقول : ليست هذه الحروف كلها عن النبي λ ، ولو كانت عنه لما ساغ إبدال لفظ مكان لفظ إذ لم يثبت التخيير في ذلك عنه ، ولما أُنكر أيضا عليه (يجمزون) إلا أن حسن الظن بأنس يدعو إلى اعتقاد تقدم القراءة بهذه الأحرف الثلاثة التي هي : (يجمحون) و(يجمزون) و(يشتدون) ، فيقول : إقرأ بأيها شئت ، فجميعها قراءة مسموعة

---

(1) ينظر : الإتقان : 2/ 160.

(2) النشر في القراءات العشر : 1 / 69 .

(3) سليمان بن مهران الأعمش أبو محمد الأسديّ ، أخذ القراءة عرضا عن إبراهيم النخعيّ وعاصم بن أبي النَّجود ، وروى عنه عرضًا حمزة الزيات وابن أبي ليلى وأبان بن تغلب ، توفي سنة 148هـ . غاية النهاية : 1/ 315 .

(4) قوله تعالى : (لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ) بالحاء . التوبة : 9/ 57 .

عن النبي λ ؛ لقوله A: نزل القرآن على سبعةِ أحرفٍ كلُّها شافٍ كافٍ ...)) . [1] فأبو الفتح في كتابه المحتسب كان كثيرًا ما يميل إلى التماس العذر لرواة القراءات الشاذة ، وهو هنا يحسن الظن بأنس ، ويحسن الظن بغيره في مواضع أخرى اعتمادًا على أنه يرى التخيير في القراءة يكون من بين المنقول الصحيح ، فنجده في قراءة قتادة (ت117هـ) [2] **(فَاقْتَالُوا أَنْفُسَكُم**[3]**)** قد أعيته الحيلة عن حمل القراءة على نظيرٍ لها في العربية ليقرَّ بأن : ((هذا ما يُحضِرُهُ طريق اللغة ، ومذهبُ التصريف والصنعة ، إلاّ أن قتادة ينبغي أن يُحسنُ الظنُّ به ، فيُقال : إنه لم يورد ذلك إلا بحُجَّة عنده فيه من رواية أو دراية)) . [4]

ولا نجد هذا النَّفس من الدفاع عن القراءة الشاذة ، والذب عنها عنده في تعليقه على قراءة أَبي السَّمّال (ت215هـ) [5] : (**فحاسوا** [6]**)**، بالحاء[7] : ((قال أبو زيد ، أو غيره : قلت له : إنّما هو (**فجاسوا**) ، فقال : (حاسوا وجاسوا) واحد **وهذا يدل على أن بعض القراءة يُتخيّر بلا رواية ، ولذلك**

---

(1) المحتسب : 1 / 296 .

(2) أبو الخطاب السدوسي البصري أحد الأئمة في القراءة ، روى عن أبي العالية وعن أنس بن مالك وسعيد بن المسيب ، وروى عنه أبان بن يزيد العطار وأبو عوانة . غاية النهاية : 2 / 25 .

(3) قوله تعالى : (**فَاقْتُلُواْ أَنفُسَكُمْ**) من غير ألف . سورة البقرة : 2 /54 ، وقراءة قتادة (**فَاقْتَالُوا أَنْفُسَكُم**) ذكرها ابن عطية في المحرر الوجيز : 1/ 146 ، وأبو حيان في البحر المحيط : 1 / 368 .

(4) المحتسب : 1 / 84 .

(5) قعنب بن أبي قعنب ، أبو السمال العدوي البصري ، له اختيار في القراءة شاذ عن العامة ، رواه عنه سعيد بن أوس . غاية النهاية : 2 / 27 . ويرى الحافظ أبو عمرو الداني أن القراءة هي لأبي السوار الغنوي وليس لأبي السمَّال كما ذهب أبو الفتح . ينظر : البرهان : 3 / 388 .

(6) قوله تعالى : (**فَجَاسُوا**) بالجيم . سورة الإسراء : 17 / 5 .

(7) ينظر : الكشاف : 438/2 ، 176/4 ، ومجمع البيان : 6 / 219 ، والمحرر الوجيز : 3 / 439 ، وتفسير الرازي : 30 / 176 ، والبحر المحيط : 6 / 9 ، والبرهان للزركشي : 3 / 388 ، والإتقان : 2 / 239 ، وفتح القدير للشوكاني : 3 / 209 ، وقد نسبها إلى ابن عباس .

نظائر)) .[1] والظاهر من كلامه (بعض القراءة يُتَخيَّر) أنَّ التخيير هنا يكون من القراء اجتهادًا من عند أنفسهم ؛ وليس هو من المنقول الصحيح عن الرسول الأكرم)!، فهو يصرح بأن بعض القراءة يتخير بلا رواية . وقد ردَّ رأيه هذا صاحب البرهان بدر الدين الزركشي (ت794هـ) قائلا : ((وهذا الذي قاله ابن جني غير مستقيم ، ولا يحِلّ لأحدٍ أن يقرأ إلا بالرواية)) .[2]

5. موازنته بين الآراء النحوية:

يكاد يكون الاعتدال الذي أشرنا إليه سبيله التي سلكها في كتابه ِالمحتسب (موضوع البحث) فقد اتسع في هذا المذهب ليسِمَ به جملة آرائه النحوية سوى ما أشرنا إليه في اعتداله في النظرة إلى القراءات . قال في توجيه قراءة أبيٍّ [3]: (**قَالُوا أَإِنَّكَ أَو أَنْتَ يُوسُفُ**[4]): ((ينبغي أن يكون هذا على حذف خبر إنَّ ... وقد جاء عنهم حذف خبر إنَّ ، قال الأعشى [5] :

إنَّ مَحَلا وإنَّ مُرْتَحَلا وَإنَّ في السَّفر إذا مَضَى مَهَلا

أراد إنَّ لنا محلاً ، وإنَّ لنا مُرتَحَلا ، فحذف الخبر ، والكوفيون لا يجيزون حذف خبر إنَّ إلاّ إذا كان اسمها نكرة ، ولهذا وجه حسن عندنا وإن كان أصحابنا [يعني البصريين] يجيزونه مع المعرفة)) .[6] . فهو هنا يصرح بميله إلى مذهب الكوفيين في هذه المسألة .

---

(1) المحتسب : 2 / 15.

(2) البرهان : 388/3 .

(3) لم تقف الدكتورة خولة عبيد خلف على هذه القراءة في كتابها (قراءة أبي بن كعب دراسة نحوية لغوية).

(4) قوله تعالى : (**قَالُوٓاْ أَإِنَّكَ لَأَنتَ يُوسُفُ**) . سورة يوسف : 12 / 90 .

(5) ينظر : ديوانه : 233 ، وكتاب العين : 26/3 ، وكتاب سيبويه : 2/ 141 ، ولسان العرب : 11/ 163 ، وخزانة الأدب : 10/ 485 .

(6) المحتسب : 1/ 349 .

ومثل هذا الموقف يطالعنا في توجيهه قراءة سهل بن شعيب النَّهمي[1](**جَهَرَةً**[2]) و(**زَهَرَةٌ**[3]) .

قال أبو الفتح : ((مذهب أصحابنا في كلِّ شيء من هذا النحو فيه حرف حلقي ساكن بعد حرف مفتوح أنَّه لا يحرك إلا على لغة فيه ، كالزَّهْرَة والزهَرَة ، والنَّهْر والنَهَر ... ومذهب الكوفيين فيه أنَّه يُحرَّك الثاني لكونه حرفاً حلقيًّا ، فيجيزون فيه الفتح وإنْ لم يسمعوه ؛ كالبَّحر والبَحَر والصَّخر والصخَر . وما أرى القول من بعدُ إلا معهم ، والحقَّ فيه إلا في أيديهم . وذلك أنني سمعت عامة عُقيلٍ تقول ذلك ولا تقف فيه سائغًا غير مستكره ...)) . [4]

ولم يكتف بتأييد الكوفيين في هذه المسألة ، ولكنَّه راح يسجل لنا استقراءه لهجات القبائل العربية ، ومنها قبيلة عُقيل ليقوي به مذهب الكوفيين الذين اقتصروا في هذه المسألة على القياس بأن عززه أبو الفتح هنا بالسماع .

وقد يعرض مسألة خلافية بين العلماء ويرجح رأيا على آخر ، ففي توجيهه قراءة يعقوب[5] (وَيْكَ)[6] يقف عليها ، ثم يبتدئ ، فيقول : (أنَّهُ) ذكر في (ويكأنَّ) ثلاثة آراء ، فمنهم من جعلها كلمة واحدة فلم يقف على (وي) ، ومنهم من يقف على (وي) ، ومنهم من يقف على (ويك) كما في

---

(1) سهل بن شعيب مولى قريش الكوفي الذي يقال له النهمي من أصحاب الصادق A . ينظر : رجال الطوسي : 222 ، ومعجم رجال الحديث ، للسيد الخوئي : 9 / 272 .

(2) قوله تعالى : (**جَهْرَةً**) بسكون الهاء . سورة البقرة : 2 / 55 .

(3) قوله تعالى : (**زَهْرَةَ**) بسكون الهاء أيضًا : سورة طه : 20 /131 .

(4) المحتسب : 1 / 84 .

(5) يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق الإمام أبو محمد الحضرمي قارئ أهل البصرة بعد أبي عمرو بن العلاء ، وأحد الأئمة العشرة . أخذ القرآن عن أبي المنذر سلام الطويل ، وأبي الأشهب العطاردي ، ومهدي بن ميمون ، وسمع حروفًا عن حمزة . توفي بالكوفة سنة (205ه) . ينظر : تاريخ الإسلام للذهبي: 14/ 460 .

(6) يشير إلى قوله تعالى:(**وَيْكَأَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ مِنْ عِبَادِهِ . . . وَيْكَأَنَّهُ لَا يُفْلِحُ الْكَافِرُونَ**) (القصص : 82/28).

القراءة المروية عن يعقوب .[1] قال : ((والوجه فيه عندنا قول الخليل وسيبويه وهو أن (وي) على مذهبهما اسم سمي به الفعل في الخبر ، فكأنه اسمُ أعجبُ ، ثم ابتدأ فقال : (كأنه لا يُفلح الكافرونَ) و (وَيْ كَأَنَّ اللهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَنْ يَشَاءُ من عِبَادِه) . فـ(كَأَنَّ) هنا إخبارٌ عارٍ من معنى التشبيه ، ومعناه : أَنَّ الله يبسط الرزق لمن يشاءُ . و(وَيْ) منفصلة من (كَأَنَّ))) .[2]

6 ـ تذكيره بالأصول النحوية :

كان أبو الفتح حريصًا على ترسيخ ما يرتضيه من أصول النحو البصري ، فحفلت توجيهاته النحوية بذكر تلك الأصول التي قام عليها هذا النحو ، فيعللها ، أو يعلل بها ، ومنها :

1. الموصوف لا تعرض بينه وبين صفته الفاء ، لا تقول : مررت برجل فيضرب زيدًا ؛ وذلك لأنَّ الصفة تجري مجرى الجزء من الموصوف ، وجزء الشيء لا يعطف على ما مضى منه ،[3] والشيء لا يعطف على نفسه .[4]
2. قال : ((المعرفة لا توصف بالنكرة))[5]، وجاء في الكتاب : ((واعلم أنَّ المعرفة لا توصَف إلا بمعرفة ، كما أنَّ النكرة لا توصَ ف إلا بنكرة))[6] ، وجاء في الأصول قريبًا من هذا

---

(1) نسب السيرافي في تعليقه على كتاب سيبويه هذا الرأي إلى الفراء وهو أن تكون ويك موصولة بالكاف ، وأن منفصلة ، ومعناها عنده تقرير ، كقولك : أما ترى ؟! . ينظر : هامش كتاب سيبويه : 2 / 154 ، وقد ذكر هذه القراءة الطبرسي مرجحًا مذهب الخليل وسيبويه . ينظر : مجمع البيان : 7 / 456 ، ورويت القراءة بالوقف على (ويك) عن أبي عمرو في المحرر الوجيز: (4 / 302) ، وقال ابن الجوزي في زاد المسير (6 / 115) : ((وكان جماعة منهم يعقوب يقفون على (ويك) في الحرفين ، ويبتدئون (أن) و(أنه) في الموضعين)) .

(2) المحتسب : 2 / 155 ، و ينظر : كتاب سيبويه : 2 / 154 ، ودراسات لأسلوب القرآن الكريم ، محمد عبد الخالق عضيمة : القسم الثالث ، الجزء الرابع : 199 – 204 .

(3) ينظر : المحتسب : 2 / 100 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 53 .

(5) المحتسب : 2 / 100 .

(6) كتاب سيبويه : 2 / 5 .

.[1]

3. لا موضع لجملة من الإعراب ما لم تقع موقع المفرد . [2]
4. إعمال الظاهر أولى من تقدير ما ليس بظاهر . [3]
5. الفاعل ليس المراد به أن يكون فاعلاً بالمعنى دون ترتيب اللفظ .[4] قال ابن السراج في هذا الأصل : ((واعلم : أنَّ الفاعل لا يجوز أنْ يُقدم على الفعل إلا على شرط الابتداء خاصة)) .[5]
6. الفعل لا يرفع إلا الواحد فاعلاً أو مفعولا أُقيم مقام الفاعل . [6] قال ابن السراج : ((اعلم : أنَّ كل فعل لا يخلو من أنْ يكون عاملاً وأول عمله أنْ يرفع الفاعل أو المفعول الذي هو حديث عنه)) . [7]
7. الموصوف لا يضاف إلى صفته إذا كانت هي هو في المعنى . [8]
8. ((الأفعال أقعد في الاعتلال من الأسماء من حيث كانت كثيرة التصرف وله وضعت)) . [9]
9. النكرة أشد حاجة إلى الصفة . أمَّا المعرفة فتقل حاجتها إلى الصفة . [10]
10. الحال والصفة ضربٌ من الخبر . [11]
11. يجوز أنْ يقع المعمول بحيث يجوز وقوع العامل . [1]

---

(1) ينظر : الأصول في النحو ، لابن السراج ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي : 2 / 33 .

(2) ينظر : المحتسب : 2 / 100 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 262 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 230 .

(5) الأصول في النحو : 1 / 174.

(6) ينظر : المحتسب : 1 / 230 .

(7) الأصول في النحو : 1 / 54.

(8) ينظر : المحتسب : 1 / 360 ، وينظر : المفصل : 127 و: شرح المفصل : مج1 ، ج3 : 536 .

(9) المحتسب : 2 / 105 .

(10) ينظر : المحتسب : 2 / 289 .

(11) ينظر : المحتسب : 2 / 165 .

12. ما لا يتعدى قد يتعدى بحرف الجر . [2]
13. يجوز أنْ يتقدم أحد الخبرين على صاحبه . [3]
14. الأجناس يقع قليلها موقع كثيرها ، وكثيرها موقع قليلها . [4]
15. أصل المفعول أنْ يكون فضلةً وبَعدَ الفاعل ، كَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا...[5] وهو من الأصول التي ذكرها ابن السراج . [6]

7 ـ الترجيح والمفاضلة بين القراءات:

على الرغم من إنصاف ابن جني للقراءات الشاذة كان موضوعيًا في نظرته إلى القراءات المشهورة ، إذ غالبًا ما كان يرجحها على رسيلتها الشاذة ، ودليل الباحث على صحة ما ذهب إليه غلبة عدد القراءات المشهورة التي فضلها على عدد القراءات الشاذة في كتابه المحتسب .

ومن القراءات الشاذة التي رجح عليها نظيراتها المشهورة في توجيهه النحويّ : قراءة ابن عباس ، والحسن ويحيى بن يعمَر [7] ، وعاصم الجحدري ، وأبي رجاء [8] بخلاف (وَإِلهَ أَبِيكَ)

---

(1) ينظر : المحتسب : 2 / 108 .

(2) ينظر : المصدر نفسه : 2 / 108 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : / 108 ، وينظر : شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : 2 / 65 .

(4) ينظر : المحتسب :1 / 316 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 65/1.

(6) ينظر : الأصول في النحو : 1 / 75 .

(7) هو أبو سليمان يحيى بن يعمر الليثي العدواني البصري ، تابعي جليل ، عرض على ابن عمر وابن عباس ، وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق ، وكان نحويا صاحب علم بالعربية والقرآن ، نزل مرو وولي القضاء بها ، وكان ثقة . أخبار القضاة لابن حيان : 3 / 305 ، وتذكرة الحفاظ للذهبي : 1 / 75 ، وسير أعلام النبلاء للمؤلف نفسه : 4 / 441 ، وغاية النهاية : 2 / 381 .

(8) هو عمران بن تيم ، أبو رجاء العطاردي البصري ، تابعي كبير ، عرض القرآن على ابن عباس ، وروى القراءة عنه عرضًا أبو الأشهب العطاردي (ت105 ه) . غاية النهاية : 1 / 406 .

بالتوحيد [1] .

قال ابن جني : ((قول ابن مجاهد بالتوحيد لا وجه لـه ، وذلك أنَّ أكثر القراءة **(وَإِلَٰهَ آبَائِكَ)** جمعاً كما ترى ، فإذا كان [أبيك] واحداً كان مخالفاً لقراءة الجماعة ؛ فتحتاج حينئذٍ إلى أن يكون (أبيك) هنا واحدًا في معنى الجماعة ، ولم يحتج فيه إلى التأوُّل لوقوع الواحد موقع الجماعة)) . [2]

ومن هذه المواطن أيضًا قولـه تعالى : (**ماءً لِيُطَهِّرَكُم** [3]) ، وهي قراءة الناس ، إذ رجّحَها على قراءة الشعبي(ت104هـ ، أو 107هـ) [4] : **(ما ليطهّركم به)** . قال : ((... وعلى كل حال فمعنى القراءة بقوله : (**ماءً لِيُطهّركم به**) والقراءة بقولـه : **(ما لِيُطهّرَكم به)** يرجعان إلى شيءٍ واحد ، إلا أنّ أشدّهما إفصاحا بأنّ الماءَ أنزل للتطهُّر بهِ هي قراءة من قرأ : (**ماءً لِيُطهّرَكم بِهِ**) ؛ لأنَّ فيه تصريحاً بأن الماء أنزل للطهارةِ ، وتلك القراءة الشاذة إنما يُعلم أنه أُنزل للطهارة به...)) . [5]

ومنه أيضًا تفضيله القراءة المشهورة على قراءة الحسن بخلاف وأبي رجاء والجَحْدري وقتادة

---

(1) قوله تعالى :(**وَإِلَٰهَ آبَائِكَ**) بالجمع . سورة البقرة : 2 /133. والقراءة بالتوحيد ذكرها ابن جرير الطبري (ت310هـ) في جامع البيان : 1 / 782 ، وأبو الليث السمرقندي (ت383هـ) : 1 / 122 ، والثعلبي (ت427هـ) : 1/ 281 ، والطوسي (ت460هـ) في التبيان : 1 / 476 ، والسمعاني (ت489هـ) : 1 / 143 ، والزمخشري في الكشاف : 3 / 377 ، وابن عطية الأندلسي (ت546هـ) في المحرر الوجيز : 1 / 214 ، وأبو البقاء العكبري(ت616هـ) : 1 / 65 ، والقرطبي (ت671هـ) : 2 / 138 ، وأبو حيان (ت745هـ) في البحر المحيط : 1 / 573 ، والسيوطي (ت911هـ) في الدر المنثور : 139 ، والشوكاني (ت1255هـ) في فتح القدير : 146 .

(2) المحتسب : 112/1.

(3) سورة الأنفال : 8 / 11 .

(4) أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد الشعبي: من همدان ، ولد لست سنين خلت من خلافة عثمان ومات سنة (104هـ) ، وقيل سنة (107هـ) ، وهو ابن اثنتين وثمانين سنة. طبقات الفقهاء : 1 / 81 .

(5) المحتسب : 275/1.

ويعقوب : (**وَفَصْلُهُ فِي عامين**[1]) إذ قال : ((الفَصْلُ أعَمّ ُ منَ الفِصَال ؛ لأنَّهُ مستعمل في الرّضاع وغيره ، والفصالُ هنا أوقع ؛ لأنه موضع يختص بالرضاع)) .[2] وقوله : (والفصال هنا أوقع) ترجيح بيِّن للقراءة المشهورة على نظيرتها الشاذة معتمدا فيه على معرفته العميقة بدلالات الألفاظ ، والاستقراء يؤيد ما ذهب إليه لما في بناء فِعَال المزيد على (فَعِل) من تخصيص ، فالصيام أخص من الصوم ، والقتال أخص من القتل ، وهذا المعنى يغنينا عما ذكر من معاني (فِعال) التي ذهب إليها علماء اللغة من امتناع ، وقرب ، وحينونة ، ووسم ، وكلها فيها التخصيص [3] . وهذا في حدود ما اطلعنا عليه من مصادر لم يُسبق إليه ابن جني ، ولم يقفوه به أحد ، وهو أقرب إلى واقع اللغة مما ذكر عند غيره .

ومنه أيضًا تفضيله القراءة المشهورة على قراءة أنس بن مالك : (**كشجرةٍ طَيِّبَةٍ ثابتٍ أَصْلُهَا**) .

قال : ((قراءة الجماعة َ(**أَصْلُهَا ثابتٌ** [4]) أقوى معنًى ، وذلك إنك إذا قلت: (ثابتٍ أصلُها) فقد أجريت ثابتًا صفةً على شجرة ، وليس الثبات لها ، إنما هو للأصل ، ولعمري إن الصفةَ إذا كانت في المعنى لما هو من سبب الموصوف [يعني : النعت السببيّ] جرت عليه ، إلاّ أنها إذا كانت له كانت أخصّ لفظًا به)) .[5]

والذي يقوي قراءة العامة أيضًا إسميتها فأصلها ثابت جملة إسمية ، والجملة الإسمية أقوى في الدلالة من الجملة الفعلية ؛ لما في الأولى من احتواء للأزمنة ، وثبوت ، واستمرار . أما الأخرى

---

(1) قوله تعالى :(**وَفِصَالُهُ فِي عَامَيْنِ**) (سورة لقمان : 31 / 14] ، وقراءة (وَفَصْلُهُ) ذكرها الشيخ الطبرسي في مجمع البيان : 8 / 78 ، والبيضاوي : 4 / 347 ، وذكرها السيوطي في الاتقان تحت عنوان (فيما كُتِب موافقا لقراءة شاذة) : 2 / 452 ؛ إذ إن هذه القراءة تلتقي بنظيرتها المشهورة في الرسم الخالي من الألف .

(2) المحتسب :167/2.

(3) ينظر : كتاب سيبويه : 4 / 7 ، 10 ، 12 ، 13 ، وشرح شافية ابن الحاجب للرضي الاستراباذي : 1 / 154 ، ومعاني الأبنية ، د . فاضل صالح السامرائي : 28 – 30 .

(4) سورة إبراهيم : 14 / 24.

(5) المحتسب : 362/2.

(الفعلية) بصيغة اسم الفاعل العامل عمل فعله فهي تفيد التغيُّر والحدوث .

وعلق على قراءة الحسن [1] : (لا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُون[2]) . قال : ((وقراءة العامة في هذا أوضح وأشرح ؛ وذلك أن فيها نفي سبب الموت ، وهو القضاء عليهم . وإذا حذف السبب فالمسبب أشد انتفاءً ...)) [3] . ويستشف من هذا التوجيه أسلوب أهل المنطق في ذكر مصطلحي السبب والمسبب .

وقال في قراءة ابن مسعود : (وَمَكْرًا سَيِّئًا[4]) : ((وقراءة العامة أقوى معنى ؛ وذلك أن (المكر) فيها معرفة لإضافته إلى المعرفة ، أعني : (السَّيِّئ) ، فكأنه قال : (ولا يحيق المكر السَّيِّئ الذي هو عالٍ مستكرَه مستنكر في النفوس) . وعليه قال مِن بعد :(وَلَا يَحِيقُ الْمَكْرُ السَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِ) ، وأبدل (استكبارًا) وما بعده من النكرة قبله ، وهي هو من قوله : (مَا زَادَهُمْ إِلَّا نُفُورًا) ، وحسُن تنكير الاستكبار لأنه أدنى إلى (نفور) ممَّا بعده...)) .[5]

والقراءة المشهورة عند أبي الفتح هي حجة القراءة الشاذة ، ودليل على الكثير من معانيها ، وهذا يعود عنده إلى الارتباط اللغوي بين القراءتين ، وإلى تلاقيهما عند معنى التنزيل ، فهو يبحث

---

(1) هو الحسن بن أبي الحسين بن يسار ، أبو سعيد البصريّ ، إمام زمانه علمًا وعملاً ، قرأ على حطان الرُّقاشيّ عن أبي موسى الأشعريّ ، وعلى أبي العالية عن أبيّ وزيد وعمر ، وروى عنه أبو عمرو بن العلاء ، وآخرون . توفي سنة (110هـ) . غاية النهاية : 1 / 235 .

(2) قوله تعالى :(لَا يُقْضَى عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا) . سورة فاطر : 35 / 36 ، وقد ذكر القراءة الشاذة (فَيَمُوتون) الزمخشري في الكشاف : 3 / 310

(3) المحتسب : 2/ 202.

(4) ينظر : جامع البيان : 22 / 175 ، والتبيان : 8 / 438 ، وتفسير السمعاني : 4 / 364 ، والكشاف : 3 / 312 ، والمحرر الوجيز : 4 / 443 ، وزاد المسير : 6 / 259 ، وتفسير القرطبي : 14 / 359 ، والبحر المحيط : 7 / 305 ، وفتح القدير : 4 / 356 .

(5) المحتسب : 2/ 202.

دائما عن المناسبة التي تدعم صحة فكرته وهي أن القراءات الشاذة لا تقل شأنًا عن القراءات المشهورة التي فضلها ابن مجاهد .[1]

وقد يفضل القراءة الشاذة على نظيرتها المشهورة ، ومن ذلك قراءة الحسن وعمرو [2]: **(قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَسَاءَ[3])** بالسين بدلا من الشين في **(أَشَاءُ)** . قال : ((هذه القراءة أشدُّ إفصاحا بالعدل من القراءة الفاشية التي هي **:(مَنْ أَشَاءُ)** ؛ لأن العذاب في القراءة الشاذة مذكورٌ علة الاستحقاق له ، وهو **الإساءة** ، والقراءة الفاشية لا يُتَناول من ظاهرها علّة إصابة العذاب له ، وأنَّ ذلك لشيء يرجع إلى الإنسان ، وإنْ كُنَّا قد أحطنا علماً بأن الله تعالى لا يظلم عبادهُ وأنَّهُ لا يعذب أحداً منهم إلا بما جناهُ واجترمه على نفسه ، إلا أنَّا لم نعلمْ ذلك من هذه الآية ، بل من أماكنَ غيرها . وظاهر قوله تعالى : **(مَن أَشَاء)** بالشين معجمة رُبَّمَا أَوهَمَ مَن يضعُف نظرُهُ مِنَ المخالفين أنَّه [أي : الله جلَّ وعلا] يعذب مَن يشاء من عباده ، أساء أو لم يُسِيء . نعوذ بالله من اعتقاد ما هذه سبيله ، وهو حسبنا ووليُنا)) .[4]

ومن ذلك ما رواه أبو عبد الله السلميّ عن عليّ بن أبي طالب π :**(وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ)** بفتح الياء .[5] وقد أنكر ابن مجاهد القراءة بها . ودافع ابن جني عنها قائلاً : ((هذا الذي أنكره ابن مجاهد

---

(1) ينظر : القراءات القرآنية وتوجيهها النحوي : 212 .

(2) هو أبو علي الأسواري التميمي ، معتزلي قدري من القراء القصاص ، من أهل البصرة ، كان متروك الحديث ، ليس بثقة ، ولا يكتب حديثه ، مات بعد المئتين بيسير. ينظر: الضعفاء الكبير، للعقيلي(ت322هـ): 3/290-291، والكشف الحثيث لمحمد بن سبط العجمي ، أبو الوفا الحلبي : 203 ، والأعلام للزركلي: 83/5

(3) قوله تعالى : **(قَالَ عَذَابِي أُصِيبُ بِهِ مَنْ أَشَاءُ)** بالشين في(أَشَاءُ) . سورة الأعراف : 7 /156 .

(4) المحتسب : 1 /261.

(5) ينظر : معاني القرآن للنحاس : 1 / 222 ، والكشاف : 1 / 372 ، ومجمع البيان : 2 / 216 , وإملاء ما مَنَّ به الرحمن : 1 / 98

عندي مستقيم جائز وذلك على حذف المفعول ، أي : والذين يتوفون أيامهم أو أعمارهم أو آجالهم ، كما قال (سبحانه) : (فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ [1]) (الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ[2]) وحذف المفعول كثيرٌ في القرآن وفصيح الكلام ، وذلك إذا كان هناك دليل عليه . قال الله تعالى : (وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ [3]) أيْ : شيئاً)) [4] . وقد تبع في هذا التوجيه أبا جعفر النحاس . [5]

ومن شواهد تفضيله القراءة الشاذة ما وجه به قراءة أبي السَّمَّال : (وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا) بالرفع . قال : ((الرفع هنا أظهر من قراءة الجماعة ؛ وذلك أنه صرفه إلى الابتداء ؛ لأنه عطفه على الجملة الكبيرة التي هي قوله : (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ [6])، فكما أن هذه الجملة مركبة من مبتدأ وخبر ، فكذلك قوله تعالى[7] : (وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا) جملة من مبتدأ وخبر ، معطوفة على قوله (وَالنَّجْمُ وَالشَّجَرُ يَسْجُدَانِ) . وأما قراءة العامة بالنصب : (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) فإنَّها معطوفة على(يَسْجُدَانِ) وحدها ، وهي جملة من فعل وفاعل ، والعطف يقتضي التماثل في تركيب الجمل...)) . [8]

---

(1) سورة المائدة : 5 / 117 .

(2) سورة النحل : 16 / 28 ، 32 .

(3) سورة النمل : 27 /23 .

(5) المحتسب : 1 / 125.

(6) ينظر : معاني القرآن للنحاس : 1 / 222

(7) سورة الرحمن : 55 / 6 .

(8) يشير إلى القراءة الشاذة بالرفع ، في حين جاء قوله تعالى : (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) , سورة الرحمن : 55 / 7 . بالنصب .

(1) المحتسب : 2 / 302 ، وينظر : مجمع البيان للطبرسي : 328/9 .

وفضَّل قراءة أخرى شاذة لأبي السَّمَّال مُؤثرًا الرفع على النصب في قوله تعالى : (**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ** [1]) برفع (كُلّ) . قال : ((الرفع هنا أقوى من النصب ، وإن كانت الجماعة على النصب ؛ وذلك انه من مواضع الابتداء ، فهو كقولك : زيدٌ ضربته ، وهو مذهب صاحب الكتاب)) .[2]

وتفضيله القراءة الشاذة على المشهورة يتفق تمامًا وخطته التي وضعها لكتابه ، وصرح بها في خطبة الكتاب ، وهي إنصاف القراءة الشاذة بالاحتجاج لها ، وأداء حقها عليه ، وهو كان قد أفصح عن غرضه هذا قائلاً : ((...غرضنا منه أنْ نُري وجهَ قوةِ ما يُسمى الآن شاذاً ، وأنَّه ضاربٌ بالصحة بجرانه ، آخذ من سمت العربية مهلة ميدانه ، لئلا يرى مرَى أَنَّ العدول عنه إنَّما هو غَضٌّ منهُ أو تهمةٌ له)) . [3] وقوله : (نري وجه...) يفصح عن محور الكتاب ، الذي هو توجيه هذه القراءات .

8. ميله إلى الاختصار :

كتاب المحتسب يمثل آخر ما ألّفه ابن جني في حياته العلمية ؛ لذا جاء معبّرًا عن غاية النضج في فكره اللغوي ، إذ كبح فيه شيئًا من جُماح الميل إلى الإسهاب والإطالة اللذين كان عليهما في بعض كتبه السابقة ، ومنها كتابه (الخصائص) ، فقد حاول في هذا الكتاب الجنوح إلى الاختصار ، ولعله قد استمع فيه إلى نصيحة معاصريه ، فلبّى رغبة قرّائه ، في الاختصار غير المُخِلّ ، وقد ذكّر في غير موضع من كتابه بنيَّته ترك الإطالة ، واختصار المقالة . ومن الشواهد التي ترجح صحة ما ذهبنا إليه ما يأتي :

---

(1) سورة القمر : 54 / 49 .

(3) المحتسب : 2 / 300 ، و ينظر : الكتاب : 74/1 ، وفيه عن الآية : ((فأما قوله عزَّ وجل :(**إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ**) فإنه على قوله : زيدًا ضربته ، وهو عربيٌّ كثير)) .

(4) المحتسب : 1 / 32 – 33 .

قال في جواز تخليط العرب في الاسم الأعجمي موجها بذلك قراءة الحسن والزهري[1] وابن أبي إسحاق وعيسى الثقفي والأعمش **(إِسْرَايِيل[2])** ((...**ونكره الاستكثار من الشواهد والنظائر ، تحاميًا لطول الكتاب**)) .[3]

وقال في توجيه قراءة أبي العالية **(لَا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا [4])** بالتاء فيما يُروى عنه : ((كثر عنه تأنيث فعل المضاف المذكر إذا كانت إضافته إلى مؤنث ، وكان المضاف بعض المضاف إليه أو منه أو به ... ونظائر ذلك كثيرة جدًّا لاوجه للإطالة بذكرها)) . [5]

وقال في موضع آخر : ((والكلام يطول وقد أشبعناه في كتابنا المنصف)) [6] ، وقال : ((ونَدَعُ الإطالة بالشواهد إشفاقًا من الإطالة التي سُئِلنا اجتنابها ...)) [7] ، وقال في توجيهه قراءة علي A **(وَيَذَرَكَ وإلاهَتَكَ)** لقوله تعالى : **(وَيَذَرَكَ وَآلِهَتَكَ[8])** ((... أمَّا (إلاهتك) فإنه عبادتك ، ومن الإله ، أي :

---

(1) محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب أبو بكر الزهري المدني أحد الأئمة الكبار وعالم الحجاز والأمصار تابعي ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن قرأ على أنس بن مالك ، ولد سنة خمسين وقيل سنة إحدى وخمسين ، روى عن عبد الله بن عمر ...، وروى عنه الحروف عثمان بن عبد الرحمن الوقاصي وعرض عليه نافع بن أبي نعيم فيما حكاه أحمد بن جبير عن إسحاق المسيبي عنه ، وروى عنه مالك بن أنس ومعمر والأوزاعي و بن أبي عبلة وآخرون . غاية النهاية : 2 / 262 .

(2) وردت لفظة : (**إِسْرَائِيلَ**) في القرآن الكريم محققة الهمزة ، وقد أشار أبو الفتح إلى تسهيلها في سورة البقرة : 2 /40) . ينظر : المحتسب : 1 / 79 .

(3) المحتسب : 1 / 81 .

(4) قوله تعالى : (**لاينْفَعُ نَفْساً إِيمَانُهَا**) بالياء . سورة الأنعام : 6 / 158.

(5) المحتسب : 236/1 – 237 .

(6) المصدر نفسه : 246/1.

(1) المحتسب : 258/1.

(8) سورة الأعراف: 7 / 127 .

مستحقّ العبادة ... ، ويقال : لاهِ أبوكَ ، ولَهْ أبوكَ ، وَلهْيَ أبوكَ ، **وفي** تصريفها بعض الطول فندعه تخفيفًا)) . [1]

وقال في توجيه قراءة السُّلمِيّ[2] : **(لشيءٌ عُجَّابٌ)** لقولـه تعـالى : **(لَشَيءٌ عُجَابٌ[3])** ((... ومثلـه : رجلٌ كَريم ، وكُرَام ، وكُرَّام . وزادوا مبالغة فيه بإلحاق التاءِ ، فقالوا : كُرَّامَة . والشواهد كثيرة ، إلاّ أنَّه كتابٌ سُئِلنا اختصاره ؛ لئلاّ يطول على كاتبه ، فأوجبت الحال الإجابة إلى ذلك)) .[4] وقال في توجيه قراءة أيوب السختياني[5] : **(ولا الضأّلين)** بالهمز ((وفيه أكثر من هذا ، ولولا تنكب الإطالة كراهية الإملال والسآمة لأتينا به ...)) .[6]

ومن الأسباب التي دعت أبا الفتح للاختصار فيما نرى أنَّ كتابه هذا كان خلاصة تجربة عميقة ، وموهبة لغوية فذة ، وقد دلنا على ذلك كثرة إحالاته فيه على مؤلفاته الأخرى المتقدِّمة ، نحو(الخصائص) [7] ، (والمنصف) [8] ، و(سر الصناعة) [9] , وغيرها [10] ، وما كان يشع في

---

(3) المحتسب : 2 /231.

(4) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة مقرئ الكوفة الضرير ، أخذ القراءة عرضًا عن عثمان بن عفان وعلي بن أبي طالب وآخرين ، وأخذ القراءة عنه عرضًا عاصم وعطاء بن السائب . توفي سنة 74هـ . غاية النهاية : 1 / 413 .

(3) سورة ص : 38 / 5 .

(6) المحتسب : 125/1.

(7) هو أيوب بن أبي تميمة السختياني ، ويكنى أبا بكر مولى لعنزة . كان ثقة ثبتًا في الحديث جامعًا عدلاً ورعًا كثير العلم حجة . مات في الطاعون سنة 132 هـ ، وهو ابن ثلاث وستين سنة . ينظر: طبقات ابن سعد: 246/7 ، وطبقات خليفة : 373 ، وثقات ابن حبان : 53/6 .

(8) المحتسب : 1 / 49 .

(1) ينظر: المحتسب : 106/1 , 299 ، 364 ، 54/2.

(2) ينظر : المحتسب : 246/1 ، 274

(3) ينظر : المحتسب : 366/2.

(10) ينظر : المحتسب : 2 /71.

مقدمة كتابه من روح الشيخ الفاني الذي لا همَّ له سوى ابتغاء وجه ربه الأعلى فجاء كتابه معبرًا عن تلك الروح ، وعن تلك الغاية الجليلة التي ألف من أجلها ، والتي عبر عنها عنوانه . وقد أشرنا إلى شهادة تلميذه الشريف المرتضى بهذا الشأن فيما تقدم من هذا البحث .

ولمّا كانت حدود الشذوذ واضحة ، والمادة القرآنية المتفق عليها مجموعة في كتب مستقلة ، والدواعي والأسباب متوافرة حُفِّز أبو الفتح على الاحتجاج [1] ؛ ولم يحتج إلى الإطالة لوضوح الغاية .

ولكن هذا الاختصار الذي نشده في كتابه ، و سعى إليه لم يكن منهجًا ثابتا لديه فقد استرسل في الكلام في غير موضع بما تتجاوزه الحاجة ، فأخذ منه البحث في اشتقاق لفظة (ذريَّة) مثلا نحو خمس صفحات [2] ، وأخذ منه البحث في أصل (كأي) نحو ثلاث صفحات . [3]

9 - السَّهو ، أو (التناقض) :

لم يكن الوضوح في التوجيه النحوي سمة عامة في منهجه ، الذي توزّع على اتجاهات ثلاثة هي: الاتجاه الصوتيّ ، والاتجاه الصرفيّ ، والاتجاه النحويّ ، فقد كان يقع أحيانًا في السهو ، ومن أمثلة ذلك في المحتسب :

توجيهه قوله تعالى : (**فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا** [4]) بالحمل على المعنى في تأنيث (المثل) ؛ لأنَّه في المعنى حسنة [5] ، ورفض أنْ يحمله على حذف الموصوف . قال : ((... فإن قلت : فهلاّ حملته على حذف الموصوف ، فكأنَّه قال : فله عشر حسنات أمثالها . قيل : **حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ... ليس بمستحسن في القياس ، وأكثر مأتاه إنما هو في الشعر** ، ولذلك ضَعُفَ حَمْل (دانية)

---

(5) ينظر : القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي : 202.

(6) ينظر : المحتسب : 1/ 156 – 160 .

(3) ينظر : المحتسب : 1 / 170 – 173 .

(4) سورة الأنعام : 6 /160 .

(2) ينظر : المحتسب : 237/1.

من قوله تعالى: (وَدَانِيَةً عَلَيْهِمْ ظِلَالُهَا [1]) على أنَّه وصف جنة ، أيْ : وجنةً دانيةً عليهم ظلالُها عطفاً على (جنة) من قوله : (وَجَزَاهُمْ بِمَا صَبَرُوا جَنَّةً وَحَرِيرًا) وجنة دانية عليهم ظلالها لما فيه من حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه حتى عطفوها على قوله :(مُتَّكِئِينَ فِيهَا عَلَى الْأَرَائِكِ [2]) ودانية عليهم ظلالها ، فكانت حالاً معطوفة على حال قبلها ، فلهذا يضعف أن يكون تقدير الآية على : فله عشر حسنات أمثالها ، بل تكون (أمثالها) غير صفة ، لكنه محمول على المعنى ، إذ كنَّ حسنات كما ترى)) [3] . ورفض في موضع آخر إقامة الصفة مقام الموصوف في القرآن خاصة بقوله : ((... وهذا غير مستحسن في القرآن)) [4]

وهذا الرأي ليس بجديد على ابن جني ؛ فهو قد صرح به في كتابه الخصائص [5] ، ولكن الجديد أن نجده في المحتسب ، الذي يمثل ذروة ما ألفه حين ختم به مؤلفاته الكبيرة ، والجديد أيضا أن ينقض رأيه هذا في الكتاب نفسه من دون الإشارة لا إلى خصوصية التعبير القرآني ، ولا إلى ما توافق عليه النحاة الذين استقروا أساليب العرب ، فوجَّهوا طائفة من التراكيب الفصيحة على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، هذا الاستقراء الذي يقره المنهج الوصفي المعني برصد الظاهرة اللغوية من خلال الاستعمال [6] ، والمنهج التحويلي ، الذي ينظر إلى الظاهرة اللغوية من خلال توجيه الفكر للغة ولاسيما في البنية العميقة . [7]

---

(1) سورة الإنسان : 76 / 14 .

(2) سورة الإنسان : 76 / 13 .

(5) ينظر : المحتسب : 237/1 .

(4) المحتسب : 2 / 246 .

(5) قال في الخصائص في باب شجاعة العربية : ((وقد حُذف الموصوف وأقيمت الصفة مُقامه وأكثر ذلك في الشعر . وإنما كانت كثرته فيه دون النثر من حيث كان القياس يكاد يحظره)) . الخصائص : 2 / 366 .

(1) ينظر : منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، د. علي زوين : 14 – 22 . ويعني الباحث بالمنهج الوصفي المنهج الوصفي التفسيري ليس التقريري .

(2) ينظر : المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، د. رمضان عبد التواب : 187 – 196 .

ويعود ابن جني في مواطن أخرى إلى التوجيه بحذف الموصوف ، قال في توجيه قراءة ابن مسعود : **(وَإِنْ خِفْتُمْ عائِلَةً[1]) :** ((... وأمَّا قوله تعالى : **(وَلَا تَزَالُ تَطَّلِعُ عَلَى خَائِنَةٍ مِنْهُمْ [2])** فيجوز فيه أنْ يكون مصدرًا أي خيانة منهم ، ويجوز أنْ يكون على أنَّ معناه على نيَّةٍ خائنةٍ أو عقيدةٍ خائنةٍ ، وكذلك أيضًا يجوز أنْ يكون لا تسمعُ فيها كلمة لاغية ، وكذلك الآخر على إنْ خِفتم حالاً عائلة . فالمصدر هنا أعذب وأعلى)) . [3]

ووجه قراءة عمرو بن فائد : **(بسورةٍ مِثْلِهِ[4])** بالإضافة بقوله : ((هو عندي على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ، أي بسورةٍ كلامٍ مثله ، أو حديثٍ مثله ، أو ذكرٍ مثله...)) [5]. وهذا التوجيه وأمثاله يناقض قوله المتقدم بأن ((حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه... ليس بمستحسن في القياس ، وأكثر مأتاه إنَّما هو في الشعر)) .[6] فإذا كان هذا كله جائزًا في التوجيه النحوي عنده ، فلمَ هذا التشدد في القياس على حساب ما يحتمله المسموع ، ولاسيما أنَّه قد بدأ كتابه بالدفاع عن هذا المسموع ؟ فهو في رأيه ((**نازع بالثقة إلى قرائه ، محفوف بالروايات من أمامه وورائه ، ولعله ، أو كثيراً منه ، مساوٍ في الفصاحة للمجمع عليه**)) .[7]

ويذكر النحاة شروطًا لإقامة الصفة مقام الموصوف منها ما ذكره المبرد في المقتضب : ((

---

(3) الآية برسم المصحف : **(وَإِنْ خِفْتُمْ عَيْلَةً)** . سورة التوبة : 9 / 28 . أما قراءة ابن مسعود **(وَإِنْ خِفْتُمْ عائِلَةً)** فقد ذكرها أبو الفتح في المحتسب : 1 / 287 ، وذكرها أبو جعفر النحاس (ت338هـ) في كتابه معاني القرآن : 3 / 196 ، والسمعاني (ت489هـ) في تفسيره : 2 / 300 ، والطبرسي (ت 548هـ) في تفسيره مجمع البيان : 5 / 38 .

(2) سورة المائدة : 5 /13.

(5) المحتسب : 1/ 287.

(6) قوله تعالى : **(بِسُورَةٍ مِثْلِهِ)** بتنوين (سورةٍ) وقطعها عن الإضافة . سورة يونس : 10 / 38 .

(5) المحتسب :312/1.

(1) المحتسب : 237/1.

(2) المحتسب : 32/1 .

وإنما امتنع من أنك لا تقيم الصفة مقام الموصوف ، حتى تتمكن في بابها ، نحو : مررت بظريف ؛ ومررت بعاقل ، لأنها أسماء جارية على الفعل و (أيَّما رجل) إنَّما معناه كامل ، فليس بمأخوذ من فِعْل)) . [1] يعني أنَّه لا يجوز حذف الصفة في (أيَّما رجل) ، وأشباهها ؛ لأنَّها ليست من لفظ الفعل ، إنَّما هي في معناه .

وجاء في المقرب : ((فإنْ كانت الصفة اسمًا لم يجز حذف الموصوف ، وإقامة الصفة مقامه ، إلا إذا كانت خاصة بجنس الموصوف ، نحو قولك : مررتُ بكاتبٍ ، أو إذا كانت الصفة قد استعملت استعمال الأسماء ، فلم يظهر موصوفها أصلا ، نحو الأبطح والأبق والأجرع)) . [2]

وقال ابن يعيش في وصف هذا الباب من النحو : ((قال [أي : الزمخشري] وهذا باب واسع يعني حذف الموصوف إذا كانت الصفة مفردة متمكنة في بابها غير ملبسة نحو قولك مررت بظريف ومررت بعاقل وشبههما من الأسماء الجارية على الفعل فأما إذا كانت الصفة غير جارية على الفعل نحو مررت برجل أي رجل وأيَّما رجل فإنه يمتنع حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه لأنَّ معناه كامل وليس لفظه من الفعل ، وكذا لو كانت الصفة جملة ...)) . [3]

10ـ مهارته في إظهار صنعته النحوية :

كان أبو الفتح يتحرى الأوجه المحتملة للقراءة القرآنية ، فكان من أجل الوصول إلى مراده يحاول إظهار مدى تمكنه من ناصية اللغة على وجه العموم ، ومن صنعة النحو خصوصًا ، فكانت أصول النحو حاضرة في ذهنه ، وجَّه قراءة يحيى وإبراهيم والسُّلمي[4] : **(أَفَحُكْمُ الْجَاهليَّةِ يَبْغُونَ [5])**

---

(3) المقتضب ، لأبي العباس المبرد : 4 / 293 – 294 .

(4) المقرب ، لابن عصفور الأشبيلي (663هـ) 1 / 227 – 228 .

(5) شرح المفصل : مج 1 ، ج 3 / 623 .

(4) هو عبد الله بن حبيب بن ربيعة مقرئ الكوفة الضرير ، أخذ القراءة عرضًا عن عثمان بن عفان ، وعلي بن أبي طالب ، وآخرين ، وأخذ القراءة عنه عرضًا عاصم وعطاء بن السائب . توفي سنة 74هـ . غاية النهاية :413/1.

(5) قوله تعالى : (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) بنصب الميم . المائدة : 5 /50 .

برفع الميم في (يبغون) [1] وجهها بحذف الضمير العائد ؛ والمعروف أنَّ الوجه مع تقدير الضمير هو النصب بفعل مضمر يكون هذا الظاهر تفسيرًا له ؛ لوجود همزة الاستفهام ، وهذا مذهب صاحب الكتاب ، وابن جني لم ينكر هذه القاعدة ، واعترف أن في توجيهه صنعة ، ولكنه ليس بخطإٍ ، والذي سوَّغ له هذا التوجيه أن الضمير العائد غير مذكور ، ثم قال : ((وإن شئت لم تجعل قوله (يبغون) خبرًا ، بل تجعله صفة خبر موصوف محذوف ، فكأنه قال : (أفحكم الجاهلية حكم يبغونه) ، ثم حذف الموصوف الذي هو حُكم وأقام الجملة التي هي صفته مقامه ، أعني يبغون ...)) . [2]

فهو في الشطر الأول من هذا التوجيه تجوَّز في قاعدة نحوية معروفة في باب الاشتغال فوجه رفع (حكم) متكئاً على حذف الضمير العائد ، وهو يعلم أن وجود همزة الاستفهام هو أشد لتسليط الفعل [3] ، وهو وإن صرح في أول كلامه بأن الرفع في هذه القراءة ((وجهٌ غيرُهُ أقوى منه ، وهو جائز في الشعر)) [4] غير أنه راح يقدر محذوفًا هنا وهناك ، ويطوع قاعدة بناها على المحذوف المقدر من أجل أن ينصف هذه القراءة الشاذة ، ثم يحمل معناها من بعدُ على معنى رسيلتها المشهورة .

ويفصح عن صنعته النحوية في توجيهه قراءة ابن عباس وابن جُبير Z (مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ لَهُنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ [5]) بأنْ يعلق اللام في (لهنَّ) تارة بـ(غفور) ، وأخرى بـ(رحيم) ، ويعلل التعليق بالأولى بقوله : ((اللام في (لهُنَّ) متعلقة بـ(غفور) ؛ لأنَّها أدنى إليها ، ولأنَّ فَعولاً أدنى في التعدي من فعيل ، فكأنَّه قال : فإن الله من بعد إكراههن غفورٌ لهُنَّ ...)) . [6] ، وعلى وفق هذا تكون (رحيم)

---

(3) ينظر : المحتسب : 1 / 210 .

(4) : المحتسب : 1 / 212 .

(5) ينظر : المصدر نفسه : 1 / 211 .

(6) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(1) قوله تعالى : (مِن بَعْدِ إِكْرَاهِهِنَّ غَفُورٌ رَّحِيمٌ) (سورة النور : 24 /33) . وقراءة ابن عباس وابن جبيرZ من القراءات التفسيرية ؛ لأنها تخالف الرسم القرآني بزيادة (لهُنَّ) فيها .

(2) المحتسب : 2 / 108 .

صفة لـ(غفور) .

أمَّا تعليق لام (لهن) بـ(رحيم) فجائز عنده ، والوجه فيه أن ما لا يتعدى قد يتعدى بحرف الجر ، ولإيصال فكرته افترض معترضًا يرى في هذا التعليق تقدم التابع (الصفة) على المتبوع (الموصوف) ، وتخلص من هذا الاعتراض بجعل كل من (غفور) و(رحيم) خبرين لـ(إِنَّ) ، ويجوز تقدم أحد الخبرين على صاحبه .

الفصل الثاني

الاتجاه الصوتي في التوجيه النحوي

دراسة الأصوات عند علماء النحو العربي الأوائل:

الدراسة الصوتية هي الدراسة اللغوية الأولى التي يعنى بها اللغويون ، وبها يعرف الدارس كثيرا من الظواهر اللغوية التي تدرس في كتب النحو ، من إبدال وإعلال ، وإدغام [1]، إلى غيرها من ظواهر لغوية لا تفهم فهماً مستوعبا إلاّ إذا أخذت الدراسة الصوتية لها مكانًا في دراسة العربية

(1) لنا في مؤلفات ابن جني غنى عن التفصيل ، فما ذكره في المنصف ، وسر الصناعة ، والخصائص ، ناهيك عن المسائل الصوتية والصرفية في المحتسب دليل على صحة ما ذكرنا . ولمزيد من التفصيل في تلك الجهود يمكن الرجوع إلى كتاب (الدراسات الصوتية واللهجية عند ابن جني) للدكتور حسام سعيد النعيمي ، والبحث اللغوي عند العرب ، للدكتور أحمد مختار عمر ، الفصل الثاني : الأصوات : 93-122 ، والفصل الثالث : 123-160 .

.[1] والذي يطالع كتاب سيبويه ، وهو أول كتاب نحوي وصل إلينا يجد الدرس الصوتي جزءا أساسًا منه . [2]

وتتضح أهمية دراسة الأصوات في منهج النحو والصرف في عمل النحاة العرب في مظاهر عدة منها : مظهر الاختلاف بين اللهجات اختلافا صوتيًّا في النطق ، من سبيل تسهيل الهمزة أو تحقيقها ، ومن حيث الإمالة ، أو صراحة الحركة .. وما إلى ذلك من مظاهر النطق .[3]

وإنَّ صنيع النحاة العرب بتقديمهم لدراسة النحو بباب صرفي هو : (الكلام وما يتألف منه) ، إنّما يشير إلى أنَّ النحو لا يفتأ يستعمل معطيات الصوتيات والصرف المختلفة في عرض الأغلب الأعمّ من تحليلاته ، وفي الرمز لعلاقاته وأبوابه[4] . وموضوعات العربية - على اختلافها - يعتمد بعضها على بعض ؛ فالدراسة الصوتية ، والدراسة الصرفية والمعجمية ، والدراسة النحوية كلها موضوعات لغوية تهدف إلى ناحية تطبيقية تفيد منها الأجيال فيما تقرأ وفيما تقول وفيما تكتب ؛ ((وما أحوج النحو(علم التراكيب) إلى النظر الصوتي في التحليل والتفسير)) [5] وقد أشرنا في هذا الفصل إلى شيء مما يقدمه لنا التنغيم ، والفواصل النطقية من عون وفائدة في هذا المجال .

((فالتنغيم عامل مهم في تنميط الجمل إلى إثباتية واستفهامية وتعجبية...إلخ . والفواصل الصوتية ممثلة في السكتة – تنبئ بوضوح عن اتصال طرفي الجملة بعضها ببعض ، كما هو الحال في الجملة الشرطية...)) . [6]

---

(2) ينظر : النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي : 27.

(2) ينظر : في سبيل المثال : باب (ما تكسر فيه أوائل الأفعال المضارعة) الكتاب : 110/4 ، و(ما يسكن استخفافا وهو في الأصل متحرك) : 113/4 ، و(ما تُمال فيه الألفات) : 117/4-128 ، و (ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف) : 159/4-165 ، و(الوقف في أواخر الكلم المتحركة في الوصل) : 166/4-201 ، و(الإشباع في الجر والرفع وغير الإشباع والحركة كما هي) : 204/202 و(نظائر ما مضى من المعتل) : 330/4-365 ، و(التضعيف) : 417/4-430 ،

(4) اللغة بين المعيارية و الوصفية ، د. تمام حسن :161.

(1) ينظر : اللغة معناها ومبناها ، د. تمام حسان :86.

(2) علم الأصوات ، د. كمال بشر : 28.

(3) علم الأصوات : 28.

وقد لمح (فندريس) ((أنّ النظام الصوتي عند كل الشعوب يخضع لقوانين عامة واحدة ...أمّا العبارة الصرفية ففيها الكثير من التنوّع))[1] ، ولعل هذا الذي رصده (فندريس) يصوّر لنا حقيقة مهمة هي أن الدرس الصوتيّ ألصقُ بعلم اللغة من الدرس الصرفيّ ، وأن قواعده أقرب إلى العموم والشمولية .

ولم تغب هذه الحقيقة عن الفكر اللغويّ العربيّ ؛ فالاسمُ المندوب- مثلا- نوع من أنواع المنادى ، لكن لك أنْ تلحقَ في آخره ألفاً ؛ لأنّ النّدبة تفجع وحُزن ، وذلك يحتاج لرفع الصوت ومَدِّهِ لإسماع جميع الحاضرين، قال صاحب الكتاب : ((إعلم أنَّ المندوب مدعوٌّ ، ولكنه مُتفجَّعٌ عليه ، فإن شئت ألحقتَ في آخرِ الاسم الألفَ ، لأنَّ الندبة كأنهم يترنّمون فيها...)).[2]

وقال ابن يعيش (ت643هـ) : ((إعلمْ أنَّ المندوب مدعوٌ ولذلك ذكر مع فصول النداء لكنه على سبيل التفجُّع فأنت تدعوه وإنْ كنت تعلم أنّه لا يستجيب ، كما تدعو المستغاث به وإن كان بحيث لا يسمع كأنه تعدّه حاضراً. وأكثر ما يقع في كلام النساء لضعف احتمالهنّ وقِلّة صَبْرهنّ ، ولما كان مدعوّا بحيث لا يسمع أتَوْا في أوّله بيا أو وا لمدِّ الصوت ، ولمّا كان يسلك في الندبة والنّوح مذهب التطريب زادوا الألف آخرًا للترنُّم كما يأتون بها في القوافي المطلقة ...)).[3]

ولا يعجب المرء من هذه اللفتات الصوتية وأشباهها لدى علماء النحو العرب الأوائل ، فهؤلاء العلماء كانوا هم القرّاء الأوائل ، إذ مزجوا بين دراسة العربية ، والنظر في قواعدها وأحكامها وقياساتها ، وضبط تلاوة القرآن وتحقيق صحّة المخارج ، وإعطاء الحرف حقّهُ ومستحقّه من جهاز النطق .[4]

وقد برهنت التجارب الحديثة على أن الإنسان عندما ينطق بلغته لا يتبع درجة صوتية واحدة في النطق بجميع الأصوات ، ومن اللغات ما يجعل لاختلاف الصوت أهمّية كبيرة ، إذ تختلف فيها معاني الكلمات تبعا لاختلاف درجة الصوت حين النطق بها ؛ فكلمة (مُحمَّد) يمكن أن تؤدي في تنغيم معين على النداء ، وفي تنغيم آخر تدل على الإخبار ، أو على التعجب ، أو على الدعاء ، أو على

---

(4) اللغة ، فندريس : 296

(5) كتاب سيبويه : 2 / 220 .

(1) شرح المفصل : مج1 /287.

(2) ينظر : مباحث في علم اللغة واللسانيات ، د. رشيد عبد الرحمن العبيديّ : 58.

السخرية والتهكم ، أو على سبيل التأكيد ، ... وهكذا فلهذه الكلمة أكثر من ست دلالات ، ولم يغب عن أذهان النحاة العرب أنَّ اللغة العربية لا يمكن أن يفهم نحوها وصرفها فهمًا صحيحًا إلا بعد دراسة أصواتها . ذلك أن بعض ظواهر النحو والصرف تعتمد اعتمادا تامّا على دراسة الأصوات ، وبعضها الآخر لا تكون دراسته في أحسن صورها إلا عند اعتمادها على دراسة الأصوات .

ويرى الدكتور تمام حسّان أنَّ النحاة العرب على معرفتهم بهذه الحقيقة واستجابتهم لها في غضون دراسة النحو والصرف ، لم تكن هذه الحقيقة دافعهم الرئيس إلى دراسة أصوات اللغة العربية ، وإنّما كان تجويد القرآن نطقا وترتيلا هو الذي أوحى إليهم بهذه الدراسة .[1]

ونحن لا ننكر ما للقرآن من أهمية في إشعال جذوة الدرس اللغويّ العربيّ ، لكننا نختلف مع الدكتور تمام حسان في عدّه تجويد القرآن والعناية بنطقه دافعًا وحيدًا لنشوء الدراسات الصوتية الصرفية ، وتوظيفها في الدرس النحوي ؛ فالنحو العربيّ قام على دعائم قوية يُعدُّ القرآن الكريم من أقواها ، لكنه ليس الدعامة الوحيدة لنشأة مثل هذه الدراسات ، والموروث العربي من شعر ونثر ، ومحاولة فهم مقاصد الشعراء والبلغاء كان وراء كثير من الدراسات الصوتية والصرفية .

أثَـر القرينة الصوتية في التوجيه النحويّ:

القرينة الصوتية من القرائن اللفظية (السياقية) ، وهي تنتظم معهنَّ في النظام اللغوي ، وتعين الباحث المتطلع إلى ربط طارف الدرس اللغويّ بتَلِيدِهِ على توجيه التراكيب النحوية ، وأساليب الكلام توجيهًا قريبًا من واقع اللغة ؛ ومما شجّع الباحث على توظيف هذه القرينة في دراسة التوجيه النحوي عند ابن جني في كتابه (المحتسب) : ما وجده عند علماء اللغة العربية القدامى (رحمهم الله) من إشارات إلى أهمية هذه القرينة ؛ ومما يُشهد به لابن جني هو إنهُ لم يكتفِ بتوظيف هذه القرينة في توجيههِ النحويّ ؛ بل إنه كان سبّاقا في رصدها عند صاحب الكتاب .

قال سيبويه : ((وتقول : سير عليه ليلٌ طويلٌ وسير عليه نهارٌ طويل . وإن لم تذكر الصفة وأردت المعنى رَفعتَ ، إلا أنَّ الصفة تبيِّن بها معنى الرفع وتوضِّحُهُ)) .[2]

(3) ينظر: اللغة بين المعيارية والوصفية ، د. تمام حسان :160-161.

(1) كتاب سيبويه : 220/1 .

قال: ((وقد حُذِفَتِ الصفة ، ودلت الحال عليها ، وذلك فيما حكاه صاحب الكتاب من قولهم : سِيرَ عليْهِ ليْلٌ ، وهم يريدون : ليلٌ طويلٌ : وكأنَّ هذا إنما حذفت فيه الصفة لما دلّ من الحال على موضعها ، وذلك أنك تحس في كلام القائل من التطويح والتطريح والتفخيم والتعظيم ما يقوم مقام قوله : طويل أو نحو ذلك)) .[1]

ومن هنا يمكن أن نتلمس أنَّ أبا الفتح عدَّ التنغيم قرينة صوتية يستدل بها على معاني التراكيب ، ضمن السياق ، وهو الإطار الصوتي الذي تقال به الجملة في السياق ،[2] ، أو ما سُمِّيَ بسياق الحال كما فهمه فيرث [3]، أو دلالة المقام كما فسره البلاغيون .

وقد لمس الباحث أنَّ الاتجاه الصوتي الذي سلكه ابن جني في التوجيه النحويّ للقراءات القرآنية الشاذة في كتابه (المحتسب) تجسّد في جوانب لغوية صوتية مختلفة هي على النحو الآتي:

1. **الأصل المفترض والواقع اللغويّ للحركة** :

العلاقة بين الأصل والفرع في جانب منها معنوية ؛ ذلك أن التخصص والشياع دلالتان معنويتان ، وتعريف القياس عند النحويين هو : (تقدير الفرع بحكم الأصل) ، أو (حمل فرع على أصل بعلة) ، أو (إلحاق الفرع بالأصل بجامع) ، أو (اعتبار الشيء بشيء بجامع)[4] وهو مأخوذ من علم الأصول ، فالقياس عند الأصوليين ((لابد فيه من حمل فرع على أصل بعلة ، أو شبه)) [5] ، وأركانه الأصل والفرع وحكم الأصل والوصف الجامع [6] ، والعلة ، ((وهي الجهة المشتركة بين

---

(2) الخصائص : 2 / 372 – 373 .

(3) اللغة العربية معناها ومبناها :226- 231 ، والنحو والدلالة ، للدكتور محمد حماسة :118-226 ، وأثر القرائن في التوجيه النحويّ عند سيبويه (أطروحة دكتوراه) ، لطيف حاتم عبد الصاحب الزامليّ : 183.

(3) ينظر : علم الدلالة ، د. أحمد مختار عمر : 68 - 78 .

(1) ينظر : لمع الأدلة لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني : 93 .

(2) عدة الأصول ، للشيخ الطوسي : 2 / 656 ، 3 / 86 .

(3) ينظر : أصول الفقه للشيخ محمد رضا المظفر : 187/3 ، وأضواء البيان للشنقيطي : 177/4

الأصل والفرع التي اقتضت ثبوت الحكم وتسمى جامعًا))[1] ، ولو وازنا بين أركان القياس عند الفقهاء والنحويين لوجدناها أربعة : (الأصل والفرع والعلة والحكم) . وإرجاع الأشياء إلى أصولها باعتبار أن لكل فرع أصلا أخذ منه ليس ببعيد عن عقلية ابن جني الاعتزالية في زمنه الذي لم تتميز فيه العلوم من بعضها بوضوح ، وهو يرى أن لحركات البناء أصولاً ، وقد تخرج عن أصولها عندما تأتي ضمن تركيبٍ معيَّن . ونجده يلمح إلى قضية الأصل والفرع في معظم مؤلفاته ، فقد أوضح هذه العلاقة في كتابه (الخصائص) بقوله : ((واعلم أنَّ العرب تؤثِر من التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل ما إذا تأمّلته عرفت منه قوّة عنايتها بهذا الشأن وأنَّه منها على أقوى بالٍ ألا ترى أنهم لَمّا أعربوا بالحروف في التثنية والجمع الذي على حدّه فأعطَوُا الرفع في التثنية الألف والرفع في الجمع الواو والجرّ فيهما الياء وبقي النصب لا حرف له فيُمازَ بهِ جذبوه إلى الجرّ فحملوه عليه دون الرفع لتلك الأسباب المعروفة هناك فلا حاجة بنا هنا إلى الإطالة بذكرها ففعلوا ذلك ضرورة ثم لمّا صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجرّ فقالوا ضربت الهنداتِ كما قالوا مررت بالهندات ولا ضرورة هنا لأنهم قد كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا رأيت الهنداتَ فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه فدلّ دخولهم تحت هذا مع أنَّ الحال لا تَضطرّ إليه على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الأصل وإنْ عَرى من ضرورة الأصل)) [2]

وقد بنى أبو الفتح توجيهه النحوي على فكرة أصول الحركات وفروعها في قراءة عبد الله ابن يزيد[3] : (أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ فِيهُ رِجَالٌ[4]) بكسر الهاء في (فيهِ) الأولى وضمّ هاء (فيه) مختلستين . قال : ((أصل حركة هذه الهاء الضَّمّ ، وإنَّما تكسر إذا وقع قبلها كسرة ، أو ياء ساكنة كقولك : مَرَرْتُ بِهِ ، ونزلتُ عليه . وقد يجوز الضم مع الكسرة والياء ، وقد يجوز إشباع الكسرة والضمة

---

(4) أصول الفقه : 3/ 187 .

(1) الخصائص : 1 / 111 ، ولمزيد من التفصيل في العلاقة بين الفقه وأصوله والنحو ينظر : ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، د. أحمد سليمان ياقوت ، الباب الثالث ، الفصل الأول منه (تأثير الفقه وأصوله في الإعراب)152-176 ، والفصل الثاني (أثر الإعراب في الفقه) 177- 183 .

(2) هو أبو عبد الرحمن القرشيّ المقرئ البصريّ ، ثم المكيّ . إمام كبير في الحديث ومشهور في القراءات . لقن القرآن سبعين سنة . روى الحروف عن نافع وعن البصريين . مات سنة (ت213هـ) . ينظر: سير أعلام النبلاء للذهبي : 1/ 167 – 168 .

(3) قوله تعالى:(أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ فِيهِ رِجَالٌ) . بكسر هاء (فيه) في الموضعين (سورة التوبة : 9 / 108) .

ومطلهما إلى أنْ تحدث الواو والياءُ بعدهما ، نحو مررت بهِي وبِهُو ، ونزلْتُ عَليهي وعليهُو...)) [1] . وهذا التوجيه ليس ببعيد عمَّا قرَّره في سر صناعة الإعراب من ((أنَّ الحركات أبعاض حروف المد واللين وهي : الألف ، والياء ، والواو ، فكما أنَّ هذه الحروف ثلاثة فكذلك الحركات ثلاث وهي الفتحة والكسرة والضمة فالفتحة بعض الألف والكسرة بعض الياء والضمة بعض الواو وقد كان متقدمو النحويين يسمون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصغيرة والضمة الواو الصغيرة وقد كانوا في ذلك على طريق مستقيمة)) . [2] فقد عبّر في كلامه المتقدم تعبيرًا بيِّنًا عن علاقة الجزئية بين الحركات وأحرف المدّ .

وتفسير علم اللغة الحديث لهذا الإشباع والمطل هو : تحويل المقطع القصير /هـِ/ إلى مقطع طويل مفتوح/ هـِ/ [3] ، ثم إن ضمّ الهاء في نحو هذا لغة الحجاز ، وأمّا غيرهم فيكسرها . جاء في (شرح الرضيّ على الكافية) : ((وحركة هاء المذكر ضمة إلا أن يكون قبلها ياء أو كسرة ، فإن كان قبلها أحدهما فأهلُ الحجاز يبقون ضمَّتها ويقولون : بهو ، ولديهو ، وغيرهم يكسرونها)) . [4]

والقرآن الكريم نزل في هذا بلغة سائر العرب ، والنطقُ بالضمة يحتاج إلى جهد عضليّ أكبر من الكسرة والفتحة ؛ لأنها لا تنطق إلا بانضمام الشفتين وارتفاعهما ، ولا تحتاج الكسرة ولا الفتحة إلى ذلك ،. فإنَّ : ((الضَّمَّ أثقلُ عندهم)) [5] ، وإنَّ ((الفتحة أَخَفُّ عليهم منَ الضمةِ والكسرة)) [6] ، فجاءت (فيه) الثانية بالضمة التي هي أثقل الحركات للدلالة على عظم منزلة أولئك الرجال الذين أحبوا أن يتطهَّروا فأحبهم الله .

---

(4) المحتسب :301/1.

(5) سر صناعة الإعراب : 1 / 19.

(6) ينظر: أبحاث في أصوات العربية ، د. حسام سعيد النعيميّ : 9.

(1) شرح الرضي على الكافية: 421/2 . وينظر : الهمع : 1 / 58-59.

(5) كتاب سيبويه : 4 / 113 .

(6) المصدر نفسه : 4 / 167 ، وينظر : الخصائص : 1 / 68 – 69 ، ومعاني الأبنية في العربية : 100 ، 102 ، ، وبلاغة الكلمة في التعبير القرآني :91 - 92.

وقد ناسب أنْ تأتي حركة البناء على أصلها أن أولئك الرجال كانوا على أصل الفطرة (الطهارة) ، فناسب أنْ تأتي الحركة على أصل الوضع – والله أعلم - .

أما تعليله للمخالفة بين الهائين في هذه القراءة ، مع إمكان كسرهما جميعًا ، أو ضمهما جميعًا ، ولو كان كذلك ((لكان جميلاً حسنًا)) [1] ، فإنه تركز في استثقالهم تكرير اللفظ بعينه ((حتى أنهم لا يتعاطونه إلاّ فيما يتناهى عنايتهم به ، فيجعلون ما ظهر في تجشمهم إيّاه دلالة على قوة مراعاتهم له)) [2] . وساق أمثلة وشواهد كثيرة لتأييد صحة مذهبه في استثقال العرب تكرير اللفظ بعينه نحو تنويعهم في ألفاظ التوكيد ... ليصل إلى نتيجة مفادها أنّ ((هذه القراءة اختيرت لوقوع الخلاف بين الحرفين)) . [3] والذي لا يقوِّي هذا التوجيه وجوب الوقف على (فيه) الأولى ، وهو ما يلزم فيه السكون العارض ، ولكن القراءة بالضمِّ ههنا يؤيدها ما ذهب إليه الدكتور إبراهيم أنيس من أنَّ القبائل البدوية قد مالت ((بوجه عام إلى مقياس اللين الخلفي المسمى بالضمة ؛ لأنه مظهر من مظاهر الخشونة البدوية ، فحيث كسرت القبائل المتحضرة وجدنا القبائل البدوية تضم)) .[4]

ويعدُّ التوافق الحركي ، أو التجانس ، أو ما يسمى بالمماثلة بين الصوائت ، أي : مجانسة الهاء للياء نحو (فيهِ) ، والهاء للكسرة نحو (بِهِ) ، والهاء للصوت المركب (أي) / ء ـَ ي / سببا آخر لميل المتكلم إلى الكسر في مثل هذه الحالات ، لما في الأمر من اقتصاد في الجهد العضلي عند النطق ، وما يمليه جنوح المتكلم إلى أيسر السبل في نطق الأصوات ، وهو ما أصطلح عليه علماء الصوت المحدثون بنظرية السهولة .

ووجه أبو الفتح المخالفة بين الهائين بكسر الأولى وضمِّ الثانية ، وليس العكس بقولين : **أولهما** بناه على السماع ، وعبر عنه بقوله : ((الكسر أفشى في نحو هذا في اللغة فقدِّم ، والضمُّ أقلّ استعمالاً فأخِّر)) . [5] وهذا التوجيه ينم على استقراء موضوعي للواقع اللغوي في زمنه ، وقد تبنى فيه المنهج الوصفي ، فالأعم الأغلب من السماع في (فيه) بكسر الهاء ، والمتكلم بطبيعته يميل إلى

---

(4) المحتسب : 301/1.

(5) المصدر نفسه : 1 / 301.

(6) المصدر نفسه : 1 / 302 .

(1) في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس : 91.

(2) المحتسب : 1/ 302 .

الأفشى في الاستعمال اللغوي ، فلا غرو أن يقدمه على غيره ، من دون أن ننكر أنَّ السماع جاء بالضم على قلة ، أو لنقل في مرحلة من مراحل تطور اللغة ، والقرآن الكريم سجل هذه المراحل وحفظها ، ومنها ما وجد اللغويون إليه دليلا ، ومنها ما أجاءهم إلى التعليل والقياس .

والآخر احتكم فيه إلى القياس في ضوء إعرابه (أنْ تقومَ) ، و (فيهِ رجالٌ) ، ورأى أنّ (فيه) الأُولى ليست في موضع رفع ؛ بل هي منصوبة الموضع بقوله تعالى (تقوم) ، من قوله تعالى : (أَحَقُّ أَنْ تَقُومَ فِيهِ) . و(فيه) من قوله تعالى : (فِيهِ رِجَالٌ) في موضع الرفع ؛ لأنه خبر مبتدأ مقدم عليه ، والمبتدأ (رجال) ، و (فيه) خبر عنه ، فهو مرفوع الموضع . فلما كان كذلك سبقت الضمة لتصور معنى الظرف .[1]

وهذا توجيه بالغ فيه كثيرًا ؛ إذ لا علاقة بين المواقع الإعرابية للجمل وتغيُّر حركات الإعراب ، فهذه الحركات تظهر على الكلمات المفردة ، ولكنها في الجمل لا تظهر ، فتعرب الجمل إعرابًا محليّا .[2]

وممّا وجّهه بالأصل المفترض للحركة قراءة الحسن : (فَلِيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ [3]). قال : ((هذا لعمري الأصلُ في لام الأمر أنْ تكون مكسورة ، إلاّ أنَّهم أقرّوا إسكانها)) .[4]

قال الزجاجيّ : ((وإذا كان قبل لام الأمر واو العطف أو فاؤه جاز كسر اللام على الأصل وإسكانها تخفيفا لأنَّ الفاء والواو يتصلان بالكلمة كأنَّهما منها ، ولا يمكن الوقوف على واحد منهما وذلك قولك فلينطلق زيد ولينطلق وإنْ شئت كسرت اللام وإنْ شئت أسكنتها وكذلك قرأت القراء (

---

(3) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(1) ينظر : الجملة النحوية نشأة وتطوُّرًا وإعرابًا ، فتحي عبد الفتاح الدُّجَني : 93.

(2) يذكر أن قوله تعالى(فَلْيَتَوَكَّلِ الْمُؤْمِنُونَ) [سورة إبراهيم : 14 /11] بسكون اللام تكرر في طائفة من سور القرآن ، وهي : سورة آل عمران : 3 /122، وسورة المائدة : 5 /11 ، وسورة التوبة : 9 / 51 ، وسورة المجادلة : 58 / 10 ، وسورة التغابن : 64 / 13. وقد أشار الأساتذة المحققون إلى هذه القراءة في سورة إبراهيم بالذات .

(3) المحتسب : 359/1.

وليعفوا وليصفحوا) بالوجهين والإسكان فيها أكثر في الكلام فإذا كان قبلها ثم فإن الوجه كسر اللام))
(1) .

وعلل ابنُ يعيش كون الأصل في لام الأمر الكسر بقوله : ((وإنَّما وجب لها الكسر من قِبَل أنَّها حرفٌ جاء لمعنىً وهو حرف واحد كهمزة الاستفهام وواو العطف وفائه ، وكان حقُّه أنْ يكون مفتوحًا كما فتِحْنَ غير أنَّه لمَّا كانت اللام هنا من عوامل الأفعال الجازمة والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء حُمِلت في الكسر على حروف الجرّ نحو اللام والباء في قولك لِزيد وبزيد...)) (2)

ولسنا بصدد مناقشة ابن يعيش في تعليله البعيد الذي لم يكتفِ به بافتراض الكسر في لام الأمر أصلاً لحركتها ، ولكنَّه افترض أصلاً آخر من حق هذه اللام أنْ تأتي عليه ، وهو الفتح قياسًا على واو العطف وفائه ، وأنَّها كسِرَت حملاً على حروف الجرّ ، وكان يكفي ابن يعيش – إذا كان لابدَّ من حمل هذه اللام على نظير- أنْ يحملها على لام الجر ، ويعلل لها بأنَّ الجزم في الأفعال يقابله الجرُّ في الأسماء ، وحروف الجر من حروف المعاني حالها حال حروف العطف .

ولكننا نعود إلى إصرار ابن جني على تبني فكرة الأصل والفرع ، إذ تركزت عنايته بالثبات الذي يمثل الأصل لمعرفة كلِّ شيء متغير ، وهو في النتيجة إرساء لقواعد الفكر الاعتزالي التي ترجع كلَّ شيء متغير على أصل ثابت ، وتخضع فيه الأصل والفروع إلى عملية عقلية محدَّدة . وهي دعوة معتزلية تمسك بها ابن جني في محاولة منه لتوجيه الحركة بالاتجاه العقلي المقنن ؛ لأنه اجتهد في أن يرجع الأشياء إلى أصولها ، وتبعه في هذا الزمخشري . (3)

2. **الفواصل النطقية** :

يطلق هذا المصطلح عادة على مجموعة من الظواهر الصوتية التي تشكل ظواهر أخرى – كالنبر والتنغيم – مما يضفي تكوينًا موسيقيًا خاصًّا بالمنطوق ، يحدد طبيعة التركيب وماهيته ودلالته ، وهذه الفواصل هي : (الوقف ، والسَّكت) ، وقد أضاف إليها الدكتور كمال بشر (الاستراحة ، أو أخذ النَّفَس) ، وكلها ذات وظيفة مهمة في صحة الأداء الصوتي وتجويده ، وفي

---

(4) كتاب اللامات ، للزجاجي : 93.

(5) شرح المفصل : مج . 4 /122.

(1) ينظر : الإنصاف فيما تناوله الكشاف ، ابن المنير الإسكندري (ت683هـ) : 222/1، 470/3 ، 224/4 ، 292.

التحليل النحويّ والدلاليّ للتراكيب [1] ؛ ويرتبط الأداء الصحيح لهذه الفواصل ارتباطا وثيقا بعنصرين مهمين من عناصر التوصيل اللغويّ ، أولهما : هيئات التراكيب وما تنتظمه من قواعد وأحكام تحدِّد نوعيتها وخواصَّها النحوية (الصوتية والصرفية والتركيبية) وقد جرى العُرف على تسمية هذا العنصر (قواعد اللغة) grammatical rules . وثانيهما : المعنى الذي يفصح عنه هذا التركيب أو ذاك . وهذان العنصران متلازمان صحة وفسادًا ، فإذا صح التركيب صح المعنى ، والعكس بالعكس تمامًا [2] . وتعد الفواصل النطقية (مع ظواهر صوتية أخرى كالتنغيم مثلاً) عاملاً في الإفصاح عن المعاني السياقية ، وهو ما سيفصح عنه البحث بذكر أمثلته في كتاب المحتسب .

أ. الوقف :

الوقف في اللغة يدل على تمكث في شيء [3] ، والوقف في الاصطلاح هو : قطع الصوت عن آخر الكلمة زمنًا يتنفس فيه عادة بنية استئناف القراءة [4]عرفه ابن الحاجب (ت646هـ) بأنه ((قطع الكلمة عمَّا بعدها)) [5] ، وعرَّفه الأشمونيّ (ت929هـ) بأنه : ((قطع النطق عند آخر الكلمة)) [6] واستحسن الصبّان هذا التعريف على تعريف ابن الحاجب ، قال الصّبّان (ت1206هـ) : ((لأنه قد لا يكون بعدها شيء)).[7]

---

(2) ينظر : علم الأصوات ، د. كمال بشر : 553.

(3) ينظر : المصدر نفسه : 553 - 554.

(3) ينظر : معجم مقاييس اللغة : 6 / 135 (وقف) .

(4) ينظر : النشر : 1 / 274 ، ومصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به ، د. عبدالعلي المسئول : 342 .

(3) شرح شافية ابن الحاجب ، للشيخ رضي الدين الاسترابادي النحوي (686هـ) : 271/2.

(4) حاشية الصبان : 1693/4.

(5) المصدر نفسه.

وقد انتقد الرضيّ (ت686هـ) من قبل هذا التعريف قائلاً : ((قوله : عما بعدها يوهم أنه لا يكون الوقف على كلمة إلا وبعدها شيء ، ولو قال : السكوت على آخر الكلمة اختياريًا لجعلها آخر الكلام لكان أعمّ)) . [1]

ويشترك كلٌّ من النحويين والقرّاء في أن الوقف : قطع الصوت عند آخر الكلمة ، وأنَّه يكون اختيارياً واضطرارياً ، ذلك أنَّ الوقف إذا قصِدَ لذاته فاختياريّ ، وإلاّ فإنَّ لم يُقصد أصلاً ، بل قُطِعَ النَّفَس عندهُ فاضطراريّ . [2] ويعنينا في هذا البحث (الوقف الاختياري) ؛ لأنَّ فيه مراعاة المعنى الدلالي والمعنى الوظيفي ، ويكون الواقف فيه مُلمّاً باللغة ، عارفاً بعلومها .

إنَّ تقدير الوقف في الكلام فرع على المعنى ، وما يمسّ المعنى بالتغيير قد يمس الوقف كذلك ، لذا فقد استدلّ الدكتور مهدي المخزومي بظاهرة الوقف على أنَّ العلامات الإعرابية ليست لمجرد الوصل بين الكلمات ، إذ لو كانت كذلك لما جيء بهذه الوجوه المتعدّدة في الوقف الذي يستهلك الحركة . [3]

ولا تكون الوقفة ، ولا تتحقق إلاّ عند تمام الكلام في مبناه ومعناه ، ((والقاعدة أنْ تأتي الوقفة الكاملة مصاحَبَة بنغمةٍ هابطةٍ دليلا على تمام الكلام ، ورمزها في الكتابة النقطة (.) ، وهذه هي الحال في الجمل والتراكيب التقريرية ، وأحيانًا تأتي الجمل الاستفهامية منتهية بوقفة أو ما يشبه ذلك)) . [4]

ويرى (نولدكه) أن ظاهرة الوقف عجّلت بالتغيير الصوتيّ الذي سمح بضياع ظاهرة الإعراب ؛ لأن هذه النهايات الإعرابية تسقط بحسب الاستعمال اللغويّ (التقليديّ) حينما تكون الكلمة واقعة في آخر الجملة . [5]

الوقف والإعراب :

---

(6) شرح الشافية : 271/2.

(1) ينظر : من قضايا اللغة ، د. مصطفى النحاس : 95.

(3) ينظر : في النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزوميّ :251.

(3) علم الأصوات : 555 .

(5) ينظر : اللغات السامية ، ثيودور نولدكه ، ترجمة : د. رمضان عبد التواب : 80 .

الوقف والإعراب يرتبط أحدهما بالآخر ارتباطًا وثيقًا ، إذ إنَّ الوقف يؤثر في المعنى وهذا الأخير يؤثر في الإعراب ، ومن ثم كان لازمًا لمن يدرس الوقف في التوجيه النحوي للقراءات القرآنية أنْ يكون مُلمًّا بأوجه الإعراب المختلفة ، وما يستوجبه كلُّ وجه من وقف في القراءة عند موضع معيَّن [1] ؛ فقد يؤدّي اختلاف النحاة في التركيب النحويّ إلى اختلافهم في مفاصل الكلام . [2] من ذلك قوله تعالى : (ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِلْمُتَّقِينَ) [سورة البقرة : 2/ 2] . قال الزّمخشريّ : ((والوقف على (فيهِ) هو المشهور . وعن نافع وعاصم أنَّهما وقفا على (لا ريب) . ولا بدّ للواقف من أنْ ينوي خبراً ، ونظيره قوله تعالى : (قَالُوا لَا ضَيْرَ) [سورة الشعراء :50] ، وقول العرب : لا بأسَ ، وهي كثيرة في لسان أهل الحجاز ، والتقدير : لا ريبَ فيه)) . [3]

ولأهمية الوقف ؛ ولأنَّه يؤثر في المعنى والإعراب ، فإنَّنا نجد كثيرًا من النحاة والقرَّاء – على السواء – قد كتبوا فيه ، وبيَّنوا أنواعه ، وما يترتب عليه من اختلاف في المعاني والإعراب ، فقد ذكر ابنُ النديم حمزة (ت156ه) ، والفراء(ت207ه) ، وخلف (ت229ه) وابنَ الأنباريّ (ت328ه)، وابن كيسان(ت299ه) وغيرهم ، ونسب إلى كل منهم كتابًا باسم الوقف والابتداء [4]. وذكر الزركشي الزجاج (ت310ه) ، وابن الأنبارى ، وابن عباد ، وهم من النحويين القراء .[5] ونجد عند السيوطيّ في الإتقان تفصيلا أكبر في الوقف والابتداء ، وأهمية معرفتهما ؛ إذ ذكر مؤلفات العلماء فيه ، وعرض أنواعه ، مبينا علاقته الوثقى بالنحو . [6]

---

(1) ينظر : ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، د. أحمد سليمان ياقوت : 209.

(1) ينظر : الوقف في العربية على ضوء اللسانيات ، د. عبد البديع النيربانيّ : 174.

(2) الكشاف : 19/1.

(4) ينظر : الفهرست : 34.

(4) ينظر : البرهان في علوم القرآن : 1 / 342.

(5) ينظر : الإتقان ، النوع الثامن والعشرون :212/1-233.

ويرى الدكتور تمام حسان في هذه الظاهرة بأنَّها (مَفصِل) من مفاصل الكلام يمكن عنده قطع السلسلة النطقية ، فينقسم السياق بهذا إلى دفعات كلامية spoken groups تعد كل دفعة منها إذا كان معناها كاملاً (واقعة تكليمية) speech event منعزلة ؛ فالوقف – إذاً - يرتبط بتمام المعنى جزئيا ، أو كلياً [1] . وظاهرة الوقف - على رأيه - تأتي دفعاً للتنافر ، ودلالة على موقع انتهاء الدفعة الكلامية .

الوقف في التوجيه النحويّ عند ابن جني :

استعان أبو الفتح بالوقف لتوجيه طائفة من القراءات القرآنية التي أوردها في كتابه المحتسب ، فكان التوجيه بهذه الفاصلة النطقية معلمًا من معالم الاتجاه الصوتي الذي يمَّم وجهه إليه في توجيهه النحويّ ، بدليل كثرة الأمثلة التي نحا فيها هذا المنحى . ومن القراءات التي وجّهها نحويًا على هذا توجيهه لقراءة الأعمش : (**وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخٌ** [2]) برفع (شيخ) وقد وجه القراءة المذكورة على وفق ظاهرة الوقف ، وهو أول الأوجه الأربعة التي وجهها بها ، فـ(شيخ) ((خبر مبتدأ محذوف ، كأنه قال : هذا شيخٌ ، والوقف إذن على قوله : (**هَذَا بَعْلِي**) ؛ لأن الجملة هناك قد تمت ، ثم استأنف جملة ثانية فقال : (**هذا شيخٌ**)...)) . [3]

فهذه الوقفة بين قوله :(هذا بعلي) ، و(شيخ) هي التي سوغت فصل الجملتين نحويّاً ، كما فصل بينهما صوتيًّا بالوقف الذي سوغ تقدير مبتدأ محذوف لـ(شيخ) ؛ فالحذف المفترض هنا كان بالاعتماد على البنية العميقة لدى المتلقي ، الذي يقدِّر المبتدأ بناءً على قرينة الوقف ؛ فانقطاع السلسلة النطقية بالوقف قسّم السياق هنا على دفعتين كلاميّتين ، مثّلت كل دفعة منهما معنىً كاملاً ، وهو ما اصطلح الدكتور تمام حسان بالواقعة التكليميَّة ، فارتبط المعنى هنا بتمام المعنى جزئيًّا في

---

(6) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 270-271.

(2) قوله تعالى : (**وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخاً**) بنصب (شيخ) ، (سورة هود : 11 / 72) .

(3) المحتسب : 324/1.

جملة (هذا بعلي) الموجودة أساسا في السياق ، وبتمام المعنى جزئيًّا أيضًا في قوله : (شيخٌ) على تقدير (هذا شيخٌ) على وفق توجيه ابن جني .

ومنه توجيهه لقراءة عكرمة وعمرو بن فائد[1] ﴿وَالْأَرْضُ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا وَهُمْ عَنْهَا مُعْرِضُونَ [2]﴾ بالرفع ، (**وَالْأَرْضَ**) نصبًا السُّدّي . قال ابن جني : ((الوقف فيمن رفع أو نصب على السموات ، ثم تبتدئ فتقول : والأرضُ ، والأرضَ . فأمّا الرفع فعلى الابتداء ، والجملة بعدها خبر عنها ، والعائد منها على الأرض (ها) من عليها ، و(ها) من عنها عائدة على الآية . وأمّا مَن نصب فقال : (**والأرضَ يمرّونَ عليها**) فبفعل مضمر ، أي : يطئون الأرض ، أو يدوسون الأرض ، و نحو ذلك . وعليه قراءة ابن مسعود (يمشون عليها) [3] . فلما أضمر الفعل الناصب فسَّره بقوله : يمرون عليها . والنصب هنا دليل جواز قولنا : زيد عندك وعمرًا مررت به ، فهو كقولك : أزيدًا مررت به في الابتداء . ومن جرَّ الأرض على قراءة الجماعة فإن شاء وقف على (الأرض) ، وإن شاء على قوله : (معرضون))) [4].

ونجد في توجيه ابن جني المتقدم مسألتين : أولاهما : أنه جعل الوقف على قوله (السماوات) في حالتي رفع (الأرض) ونصبها ، في القراءتين المنسوبتين إلى عكرمة وعمرو بن فائد ، والسُّدي ، وجوَّز الوقف على موضعين في القراءة المشهورة (**وَالْأَرْضِ**) بالجر.

---

(1) عمرو بن فائد هو : أبو علي الأسواريّ البصريّ ، روى عنه الحروف حسان بن محمد الضرير وبكر بن نصر العطار . كان يذهب إلى القدر والاعتزال ، ولا يقيم الحديث . ينظر : ضعفاء العقيلي : 3 / 290 ، وميزان الاعتدال للذهبي : 3 / 283 .

(2) قراءة الناس : (**وَالْأَرْضِ**) بالجر . سورة يوسف : 12 / 105 .

(3) ينظر : جامع البيان ، للطبري : 13 / 100 ، وتفسير ابن أبي حاتم (ت327ه) : 7 / 2207 ، والثعلبي (ت427ه) 5 / 262 ، والكشاف : 2 / 346 ، والمحرر الوجيز : 3 / 285 ، ومجمع البيان : 5 / 461 ، وتفسير الرازي : 18 / 224 .

(4) المحتسب : 1/349-350.

والمسألة الثانية هي : الاشتغال ، التي بدت ظاهرة في توجيه ابن جني لقراءة السُدِّي(وَالْأَرْضَ)

بالنصب ، وإن لم يُشر إلى هذا المصطلح صراحة ، ويرى سيبويه في مثل هذه المسألة أنَّ الوجهين جائزان ، ((فالنصب عربيٌّ كثيرٌ والرفعُ أجود)) [1] يعني على الابتداء لا على فعل مفسِّر ، والنصب عند سيبويه على إضمار فعلٍ يفسره الفعل المذكور . قال : ((وإن شئت قلت : زيدًا ضربته ، وإنَّما نصبه على إضمار فعل هذا يفسِّره ، كأنك قلتَ : ضربتُ زيدًا ضربته ...)) [2] ، فلم يخرج ابن جني في توجيهه كما رأينا عن مذهب سيبويه والبصريين ؛ إذ حمل المسألة على الاشتغال . والاشتغال عند النحاة هو كلُّ اسم بعده فعل أو ما يشبه الفعل ، كاسم الفاعل ، واسم المفعول ، اشتغل عنه بضميره أو بمتعلقه ولو سُلط عليه هو أو مناسبُه لنصبَه . [3]

ولا يمكن توجيه القراءتين (بالرفع ، أو النصب) من دون الوقف وفصل الجملتين ، وهما قوله : (وَكَأَيِّنْ مِنْ آيَةٍ فِي السَّمَاوَاتِ) ، و(وَالْأَرْضَ يَمُرُّونَ عَلَيْهَا) وعدِّ الواو استئنافية لا عاطفة . فتكون الجملة

الأولى دعوة إلى تدبّر ما في السموات من آيات تستدعي تدبُّرَها . أمّا استئناف القراءة برفع الأرض في الدفعة الكلامية الثانية ، فإنَّه جلَّ وعلا أراد أنْ يُفرد الأرض بحديث عنها فقدم ذكرها بكلام مستأنف جديد ، وأعاد ذكرها بالضمير في (عليها) ، فالأرض في قراءة الرفع هي محور الحديث بدليل رفعها وعودة الضمير إليها ، وفي قراءة الجر المشهورة الآيات التي يمرون عليها هي محور الحديث فالضمير في (عليها) يعود إلى (آية) . أمَّا القراءة بنصب الأرض فمحور الحديث فيها هو الحدث وليس الذات ، أي : حدث المرور بدليل فعلية الجملة ، وإن لم يظهر الفعل فعمله – وهو نصب الأرض- قد ظهر ، فهذه ثلاثة أوجه دلنا عليها الوقف وقطع السلسلة المنطوقة بعد إتمام الواقعة التكليمية speech event بإتمام المعنى جزئيًّا ، ثم اختلاف الحركات الإعرابية على وفق اختلاف القراءات ، وما تبع ذلك من اختلاف تركيب عن آخر.

---

(1) كتاب سيبويه : 82/1.

(2) المصدر نفسه : 81/1.

(3) ينظر : شرح الرضي على الكافية : 437/1 ، وشرح ابن عقيل : 58/2 ، ومعاني النحو : 108/2.

ومن التوجيه النحوي بالوقف عند ابن جني توجيهه قراءة أهل مكة – فيما رواه أبو جعفر الرؤاسيّ[1]- : (إِنْ تَأْتِهِم) بكسر الألف[2] من غير ياء . قال : ((هذا على استئناف شرط ؛ لأنه وقف على قوله :(هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ) ، ثم قال : (إِنْ تَأْتِهِم بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا) فإن قلت : فإن الشرط لابد فيه من الشك ، وهذا موضع محذوف عنه الشك البتة . ألا ترى إلى قوله تعالى: (إِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا [3])[سورة غافر : 59] وغير ذلك من الآي القاطعة بإتيانها ؟ قيل : لفظ الشك من الله (سبحانه) ، ومعناه منا ، أي : إن شكُّوا في مجيئها فقد جاء أشراطها ، أي : أعلامها ، فهلاّ توقعوها وتأهبوا لوقوعها مع دواعي العلم بذلك لهم إلى حال وقوعها . فنظيره مما اللفظ فيه من الله (تعالى) ، ومعناه منّا قوله (تعالى) : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِئَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ[4]) ، أي : يزيدون عندكم أنتم ، لأنكم لو رأيتم جمعهم لقلتم أنتم : هؤلاء مِائة ألف ، أو يزيدون ...)) .[5]

ولم تغب هذه القراءة المروية عن أهل مكة عن كتب المفسرين وأهل اللغة ، فذكرها من سبق ابن جني ، ومن جاء بعده منهم ، ذكرها الفراء(ت 207هـ) نقلا عن راويها أبي جعفر الرؤاسي ، وابن

---

(1) هو محمد بن الحسن بن أبي سارة أبو جعفر الرؤاسي الكوفي النحوي إمام مشهور ، روى الحروف عن أبي عمرو ، وله اختيار في القراءة يُروى عنه ، واختيار في الوقوف . روى عنه علي بن حمزة والكسائي ، ويحيى بن زياد الفراء ، وخلاد بن خالد الصيرفي ، وقيل سمع الحروف منه ، وكذا علي بن محمد الكندي . طبقات القراء : 2 / 116 – 117 ، ولمزيد من التفصيل عنه ينظر : نحو القراء الكوفيين ، خديجة أحمد مفتي : 197 – 201 .

(2) يعني أبو الفتح بكسر الألف : كسر همزة (إن) ؛ إذ إنَّ الهمزة في القراءة المشهورة جاءت مفتوحة . قال تعالى : (فَهَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا السَّاعَةَ أَنْ تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا فَأَنَّى لَهُمْ إِذَا جَاءَتْهُمْ ذِكْرَاهُمْ) [سورة محمد): 47 / 18].

(3) يذكر أن الأستاذين المحققين أوردا الآية (وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَا رَيْبَ فِيهَا) وهو سهو منهما فهذه هي الآية:7 من سورة الحج ولكن بفتح همزة (أن) . أما الآية 59 من سورة غافر فهي باتصال لام التوكيد بخبر إن وهو ما أثبتناه في المتن .

(4) سورة الصافات : 37 / 147 .

(5) المحتسب : 2/270-271 .

جرير الطبري(ت310هـ) [1] ، والزمخشري الذي وجهها بالوقف على(الساعة) ، لكنَّه جعل الجزاء قوله : (فأنَّى لهم) [2]، والقرطبيّ (ت671هـ) موافقًا الزمخشري في الوقف على (الساعة) ، ولكنه رأى استئناف جواب الشرط قوله : (**فقد جاء أشراطها**)[3]، وتابع أبو حيان الأندلسي(ت745هـ) ابن جني في أن ما يحتمله الشرط من شك مدفوع عن حقيقة مجيء الساعة ؛ فالشك راجع إلى المخاطبين الشاكين [4].

ونجد أنه لا مناص من تقدير جواب شرط لاستقامة المعنى ، والتقدير – والله أعلم - : (إن تأتهم الساعة بغتةً فلا ريب فيها فقد جاء أشراطها) ، فلا يستقيم المعنى على تقدير : (إن تأتهم الساعة فقد جاء أشراطها) ، ولا ينسجم أن يجعل الجواب قوله : (فأنَّى لهم) ودقة النظم القرآني المعجز من جهة ، وهو من جهة أخرى لا ينسجم والصناعة النحوية ؛ لوجود الفاء في قوله : (فقد جاء) ، ولو كان بدل الفاء واوًا تفيد الحال لأمكن ذلك ؛ لذا نرجح أن الفاء الأولى سببية جاءت بعد جواب الشرط المحذوف والثانية استئنافية ، وقد نزل القرآن الكريم بنفي الريب عن مجي الساعة بصيغة نفي العموم في قوله تعالى : (**إِنَّ السَّاعَةَ لَآتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يُؤْمِنُونَ**[5]) ، وفي قوله : (**وَأَنَّ السَّاعَةَ آتِيَةٌ لَّا رَيْبَ فِيهَا وَأَنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ مَن فِي الْقُبُورِ**[6]) ، وفي قوله :﴿ **لِيَعْلَمُوا أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لَا رَيْبَ فِيهَا**[7]﴾، وفي قوله : (**وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَالسَّاعَةُ لَا رَيْبَ فِيهَا قُلْتُم مَّا نَدْرِي مَا السَّاعَةُ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا وَمَا نَحْنُ بِمُسْتَيْقِنِينَ**[8]) ، وسياق الآيات جميعها مؤكد ؛ إذ إن الإيمان بالساعة ركن من أركان الإيمان في العقيدة الإسلامية ،

(1) ينظر : جامع البيان :68/26 .

(2) ينظر : الكشاف : 3 / 534 – 535 .

(3) ينظر : تفسير القرطبي : 241/16.

(4) ينظر : البحر المحيط : 8 /79 .

(5) سورة غافر: 40 / 59 .

(6) سورة الحج : 22 / 7 .

(7) سورة الكهف : 21/18 .

(8) سورة الجاثية : 45 / 32 .

وقد حرص القرآن الكريم على ترسيخ هذه الأركان في عقول المسلمين وضمائرهم بأساليب مختلفة منها : التذكير بها ، والترغيب والترهيب باستعمال ألفاظ مختلفة تناسب السياق الواردة فيه ، فاستعمل للساعة ألفاظ (القيامة ، والنشور ، والقارعة ، والحاقة ، والبعث ، ويوم التغابن ، ويوم الفصل ، ويوم الحساب ، واليوم الموعود ، ويوم ينفع الصادقين صدقهم) وما إلى ذلك .

ومن التوجيه النحوي بالوقف عنده قراءة عبد الله بن يزيد [1] : (**أَحَقٌّأَنْتَقُومَفِيهِفِيهِرِجَالٌ** [2]) ، وقد

وقد ذكرنا شطراً من توجيهه اختلاف حركتي الضمير الهاء في (فيه) الأولى والثانية من أنَّه عدَّ الأصل المفترض هو الضمُّ . والواقع اللغويّ هو بالكسر ، ولكنَّه عاد فوجَّه هذه القراءة على وفق ظاهرة الوقف ؛ فابنُ جني ينظر إلى القراءات من جوانب مختلفة فتارة يوجه القراءة بإرجاع الحركات إلى أصولها المفترضة من أجل إصدار أحكامه النحوية على تركيب ما ، كما فعل في توجيه هذه القراءة على وفق الأصل المفترض والواقع اللغويّ كما تقدم ، وتارةً أخرى يلتمس فاصلاً صوتيًّا (الوقف) لرفع اللبس وفتح الطريق لتوجيه نحويٍّ آخر . قال ((وليس الظرف هنا وصفًا لمسجد ، بل هو على الاستئناف . **والوقف** عندنا على قوله : (**أَحَقٌّأَنْتَقُومَفِيهِ**) ، ثم استؤنف الكلام فقيل (**فِيهِرِجَالٌ**) وهذا أولى من أن يُجعل الظرف وصفاً لمسجد...)) .[3]

ومن المعلوم أنَّ علماء القراءات وعلماء النحو على حدٍّ سواء لم يجيزوا الوقف على الموصوف دون صفته ، وسياق الآية الكريمة ربما يوحي بأنَّ الظرف (يوم) هو وصفٌ لمسجد ؛ لذا جاء الوقف هنا لإيضاح هذه المسألة .

---

(2) هو أبو عبد الرحمن القرشي المقرئ البصري ثم المكي ، إمام كبير في الحديث ومشهور في القراءات ، لقن القرآن سبعين سنة ، روى الحروف عن نافع ، وعن البصريين ، مات سنة 213هـ . تنظر ترجمته في الثقات لابن حبان (ت354هـ) : 342/8 ، وتذكرة الحفاظ للذهبي (ت748هـ) : 367 ، وسير أعلام النبلاء للمؤلف نفسه : 10 / 167 - 169 .

(2) قوله تعالى :(**أَحَقٌّأَنْتَقُومَفِيهِفِيهِرِجَالٌ**) بالكسر في (فيهِ) الأولى والثانية . سورة التوبة : 9 / 108 .

(4) المحتسب : 303/1.

ومن ذلك قراءة الحسن : **(وَأُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا**[1]**)**، برفع اللام . قال ابن جني: ((هذه القراءة على أنَّ (أُدْخِلُ) من كلام الله تعالى ، كأنَّه قطع الكلام واستؤنف فقال الله عزّ وجل : **(وَأُدْخِلُ الَّذِينَ آمَنُوا)** ، أي : وأنا أدخلُهم جناتٍ تجري من تحتها الأنهار بإذن ربهم : أي بإذني ، إلا أنَّه أعاد ذكر الرب ليضيفه إليهم ، فتقوى الملابسة باللفظ ، فيكون أحْنى وأذهب في الإكرام والتقريب منه لهم ...)) . [2]

ويشير في توجيهه هذا إلى العدول ، أو الالتفات من ضمير المتكلم إلى الغائب الذي جاءت به القراءة المشهورة ، وهو ما صرحت به قراءة الحسن هذه ، ولم يكن العدول ليستقيم من دون الوقف ، أو ما سماه هنا بـ(القطع) . ويذكر أن ابن جني وقف عند ظاهرة العدول ، أو الالتفات وقفة متأنية في موضع متقدم من كتابه المحتسب ، في توجيهه قراءة أخرى للحسن ، هي قراءة : **(واتَّقوا يَومًا يُرجَعُونَ فيهِ)** بياء مضمومة .[3] وقد حمل هذه القراءة على نظيراتها ، ومنها قوله تعالى في سورة الفاتحة المباركة : **(صراطَ الَّذِينَ أنعمْتَ عَلَيْهِمْ** [4]**)**، وقد أطلق أبو الفتح لفكره العنان فلم يرَ في ترك الغيبة إلى الخطاب اتساعًا وتصرُّفاً ؛ بل هو لأمر أعلى وأهمّ ، ففي قوله تعالى: **(صراطَ الَّذِينَ أنعمْتَ عَلَيْهِمْ)** ، ((...أصرح بالخطاب لمّا ذكر النعمة ، ثم قال : **(غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ)** ، ولم يقل غير الذين غضبت عليهم ، وذلك أنَّه موضع تقرُّب من الله بذكر نِعَمِهِ ، فلما صار الكلام إلى الغضب قال: **(غَيْرِ المَغْضُوبِ عَلَيْهِم)** حتى كأنه قال : غير الذين غُضِب عليهم فجاء اللفظ مُنحَرَفاً به عن ذكر الغاضب ، ولم يقل

---

(1) سورة إبراهيم : 14 / 23 .

(2) المحتسب : 1/361-362.

(3) قراءة الجماعة هي : **(واتَّقوا يَومًا تُرجَعُونَ فيهِ)** بتاء مضمومة في **(تُرجَعُونَ)** ، ببناء الفعل للمجهول . سورة البقرة : 2 / 281.

(4) سورة الفاتحة :1 / 7 .

غير الذين غضبت عليهم كما قال : (الَّذِينَ أَنعَمْتَ عَلَيْهِمْ) ، فأسند النعمة إليه لفظًا ، وزوى عنه لفظ الغضب تحسُّنًا ولطفًا)). [1] وكان مفتاح الدخول إلى التوجيه بالالتفات في قراءة الحسن (وَأُدْخِلَ الَّذِينَ آمَنُوا) هو الوقف .

ومن ذلك قراءة أبي جعفر يزيد : (لَعِبْرَةً تَسْقِيكُمْ [2]) . قال ابن جني : ((ليس قوله (تَسْقِيكُمْ) صفة لعبرة كقولك : لعبرة ساقيةٍ . ألا ترى أنَّه ليست العبرة الساقية ، وإنَّما هناك حضٌّ وبعثٌ على الاعتبار بسُقياها لنا أو بسُقيا الله (سبحانه) إيانا منها ؟ فالوقف إذاً على قوله : (لعبرةً) ، ثم استأنف(تعالى) تفسير العبرة ، فقال : (تَسْقِيكُمْ) هي ، أو(نُسْقِيكُمْ) نحن (مِمَّا فِي بُطُونِهَا)...)) . [3]

واحترازه بالوقف على (عِبْرَة) له ما يسوغه فاحتمال أنْ تكون (تسقيكم) صفةً لعبرة وارد لولا الوقف ؛ لأنَّ (عبرة) نكرة ، والنكرة توصف بالجملة ، ولا توصف بها المعرفة ؛ لأنَّ الجملة تؤول بنكرة فتصف النكرة . وقد أشار ابن جني إلى هذا الأصل من أصول النحو في توجيهه لقراءة عيسى الثقفيّ : (الزَّانِيَةَ وَالزَّانِي[4]) بالنصب . قال : ((... ولا موضع لقوله تعالى: (فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِائَةَ جَلْدَةٍ) ؛ لأنه تفسير ، ولا يكون وصفًا لـ(الزَّانية) و(الزَّاني) من حيث كانت المعرفة لا توصف بالنكرة ، و(كلّ) جملة فهي نكرة...)) .[5]

---

(1) المحتسب : 1/ 146، وينظر : الحاشية على الكشاف ، للشريف الجرجاني : 72 .

(2) قوله تعالى : (لَعِبْرَةً نُسْقِيكُمْ) بنون مضمومة في الفعل (نسقيكم) . سورة المؤمنون : 23 /21 .

(3) المحتسب : 2 /90.

(4) قوله تعالى : (الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي) بالرفع . سورة النور : 24 / 2 .

(1) المحتسب : 100/2.

وقال ابن يعيش معلِّلاً عدم جواز أنْ توصف المعرفة بالجملة : ((واعلم أنَّه (لا ينعت بالجملة معرفة) لو قلت هذا زيدٌ أبوه قائمٌ على أنْ تجعلهُ صفة لم يجُز فإن جعلته حالا جاز وإنَّما لم توصف المعرفة بالجملة لأنَّ الجملة نكرة فلا تقع صفة للمعرفة لأنَّها حديث ألا ترى أنَّها تقع خبرًا نحو زيدٌ أبوه قائمٌ ومحمدٌ قام أخوه وإنَّما تحدث بما لا يعرف فتفيد السامع ما لم يكن عنده فإنْ أردت وصف المعرفة بجملة أتيت بالذي وجعلت الجملة في صلته فقلت مررت بزيدٍ الذي أبوه منطلقٌ فتوصلت بالذي إلى وصف المعرفة بالجملة كما توصلت بأيٍّ إلى نداء ما فيه الألف واللام نحو يا أيُّها الرجل)) . (1)

ومن ذلك قراءة : ﴿كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ﴾ [2] بالتنوين ، وقد أشار ابن جني في هذه القراءة إلى وقفين حين قال : ((ينبغي أن تكون (كَلاًّ) هذه مصدرًا ، كقولك : كَلَّ السيفُ كَلاًّ ، فهو إذًا منصوب بفعلٍ مضمر ، فكأنه لمّا قال الله (سبحانه) : (﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةٗ لِّيَكُونُواْ لَهُمۡ عِزّٗا﴾[3]) . قال الله (سبحانه) رادًّا عليهم : (كَلاًّ) ، أي : كَلَّ هذا الرأيُ والاعتقادُ كَلاًّ ، ورأوا منه رأيًا كَلاًّ ، كما يُقالُ ضَعْفاً لهذا الرأي وفَيَالةً [4] ، فتمَّ الكلام ، ثم قال (تعالى) مستأنفًا القول : (﴿سَيَكۡفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمۡ وَيَكُونُونَ عَلَيۡهِمۡ ضِدّٗا﴾ [5])، والوقف إذاً على (عِزًّا) ، ثم استأنف فقال : كلَّ رأيهم كلاًّ ، ووقف ، ثم قال مِنْ بعدُ : ﴿سَيَكۡفُرُونَ﴾ ، فهناك إذاً وقفان : أحدها (عِزًّا) والآخر (كَلاًّ) ؛ من حيث كان منصوبًا بفعل مضمر ، لا من حيث كان زجرًا وردًّا وردْعًا)) . [6]

---

(2) شرح المفصَّل ، لابن يعيش: مج :1،ج612/3.

(2) قوله تعالى : ﴿كَلَّاۚ سَيَكۡفُرُونَ﴾ من غير تنوين . سورة مريم : 19 / 82.

(3) سورة مريم : 19 /81 .

(4) فال رأيه يفيلُ فَيْلاً : أخطأ وضَعُف . ينظر: العين ، للخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت175ه) : 8 / 335 ، والصحاح للجوهري (ت393ه) : 1794/5، وكتاب الأفعال لابن القطاع (ت515ه) : 490/2.

(5) سورة مريم : 19 /82 .

(2) المحتسب : 2 / 45.

ويرى العُكبَري في (كلاً) المنونة وجهين ((أحدهما هي مصدر كَلَّ أيْ : أعيا أي : كَلُّوا في دعواهم وانقطعوا والثاني هي بمعنى النَّقل أي حملوا كُلاً ويقرأ بضم الكاف والتنوين وهو حال أي سيكفرون جميعا وفيه بعد بعبادتهم المصدر مضاف إلى الفاعل أي سيكفر المشركون بعبادتهم الأصنام وقيل : هو مضاف إلى المفعول أي سيكفر المشركون بعبادة الأصنام وقيل : سيكفر الشياطين بعبادة المشركين إياهم و ضدا واحد في معنى الجمع والمعنى أن جميعهم في حكم واحد لأنَّهم متفقون على الإضلال)) . [1]

والكلام على وفق التوجيه بالوقف يتوزع على ثلاث دفعات كلامية منفصلة ، الدُّفعة الأولى قوله تعالى : (**وَاتَّخَذُوا مِنْ دُونِ اللَّهِ آلِهَةً لِيَكُونُوا لَهُمْ عِزّاً**) ، وهنا تأتي الوقفة الأولى ، ثم يستأنف الكلام ، ليقف على قوله تعالى: (كلاً) المنونة ، والوقف على المصدر المنون فيه دعوة إلى التأمل في أن العز المنشود من الآلهة المزعومة هو رأي العاجز : ((أيْ : كَلَّ هذا الرأيُ والاعتقادُ كَلاً)) . أما متى يتبيَّن المشركون فساد رأيهم وبطلانه هذا ما تبيِّنُه الدفعة الكلامية الثالثة ، وهي قوله تعالى : (**سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدّاً**) ، وإذا تتبعنا الحدث وجدناه يبدأ باعتقاد المشركين أنهم سينالون العزَّ من آلهتهم فختم قولهم بالمصدر المنوَّن (عِزًّا) ، ثم وقف عنده ليتدبَّر السامع حقيقة الاعتقاد بالعزِّ ، أيمكن أنْ يكون الآلهة لأتباعهم عزًّا ؟ ثم دحض هذا الاعتقاد أولاً بقوله (كلاً) ، ووقف عنده ليتبين السامع أنه ليس ثمة عزٌّ يُنالُ من الآلهة . لماذا ؟ ؛ لأنَّهم (**سَيَكْفُرُونَ بِعِبَادَتِهِمْ وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدّاً**)

.

ب. السَّكْت :

(1) التبيان في إعراب القرآن ، لأبي البقاء العكبريّ (ت606 هـ) : 2 / 117 ، وإملاء ما من به الرحمن ، للمؤلف نفسه : 2 /117.

السَّكت في اللغة يدلُّ على سكون وقطع [1] ، والسَّكت في الاصطلاح عبارة عن قطع الصوت زمنًا ما دون زمن الوقف عادة من غير تنفس [2] ، وهو نوع من الوقف بمفهومه العام ، لا بمفهومه الاصطلاحيّ في علم وقف القرآن ؛ وذلك لأنَّ السّكت فيه قطع للصوت كالوقف ، والفرق بينهما في الزمن ، والطريقة ، وأداء المعنى ، فالسكت تنغيمه تنغيم معين ، وزمنه أقل من زمن الوقف ، ولا تنفسَ فيه ؛ لأنه لا يدلُّ على تمام المعنى كما أنّ حركةَ الإعراب باقية معه . أمّا الوقف فلا بدَّ فيه من قطع النَّفَس ، والزمن فيه حرٌّ غير مقيّد ، فقد يطول وقد يقصر، ولكنَّه لا يصل في قصره إلى زمن السكت ، كما أنَّه يدلّ على كمال المعنى ، وفيه كسر الإعراب بإحلال السكون محلّ الحركة ؛ لأنَّ المقصود بالوقف وقف التمام . من هنا كان السكت أدخلَ في باب التنغيم (وهو التشكيل الصوتي للكلام) منه في باب الوقف [3] ، وقد ذكر أنَّ مقداره حركتان من غير تنفس ، بنيَّةِ العود إلى القراءة في الحال [4]. والسكتة في حقيقة الأمر لا تعني إلاّ تغييرًا في مسيرة النطق بتغيير نغماته إشعارًا بأنَّ ما يسبقها من الكلام مرتبط أشدّ الارتباط بما يلحقها ومتعلق به ، ومن ثم يسميها بعضهم (وقفة ، أو سكتة معلقة) والقاعدة أنها تكون مصحوبة بنغمة صاعدة rising tone دليلا على عدم تمام الكلام ، والسكتة (بخلاف الوقفة) يمكن إعمالها ، كما يجوز إهمالها ، ولكنَّ إعمالها أَولى . [5]

ومن أئمة القراء القدماء من يصف السكتة بوقفة خفيفة ، أو يسيرة ، ومنهم من ينعتها وُقَيفَة [6] ووقف علماء الصوت المحدثين على هذه السكتة وقفة دراسية وأطلقوا عليها مصطلح juncture . وتعددت المصطلحات التي أطلقت على هذه الظاهرة ، فثمة من اصطلح عليها (المَفصِل) [7] ، ومنهم من عّدل من هذا المصطلح الذي رفدتنا به الترجمة تعديلا بسيطًا بأن جعلها (صُوَيتة المَفصِل) ،

---

(1) ينظر : مفردات الراغب (سكت) .

(2) ينظر : النشر : 1 / 275 ، ومصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به : 230 .

(3) ينظر : من قضايا اللغة ، د. مصطفى النحاس :112- 132.

(4) ينظر : النشر : 275 – 277 .

(5) ينظر : علم الأصوات العام ، بسام بركة : 557.

(6) ينظر : مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به : 230- 231 .

(2) ينظر : دراسة الصوت اللغوي ، د. أحمد مختار عمر :196-197.

بإضافة صُوَيتة phoneme إليها [1] ، ومنهم من سماها (صويتة الفاصل)[2] ، ونحن ارتضينا ما أطلقه علماؤنا القدامى عليها ، وهو مصطلح (السكتة) ، أو (الوقفة القصيرة) ، والأخير وجدناه عند ابن جني .

والسكتُ ضربان : صوتيّ ٌ، و تركِيبيّ ٌ، فمن الصوتيّ سكتة حفْص على النون في قوله تعالى :(**وَقِيلَ مَنْ رَاقٍ** [3]) ، وعلى اللام في قوله تعالى :﴿ **بَلْ رَانَ** [4]) . ومن أغراض السكت:أمن اللبس[5]. ورأى ابن الجزريّ أنَّ السَّكت على النون واللام على الترتيب في: (مَنْ راق) ، و(بلْ رانَ) رانَ) إنَّما هو بقصد بيان اللفظ ليظهر أنَّهما كلمتان ، مع صحّة الرواية على ذلك .[6]

وقد أشكل هذا الغرض في سكت حفص على ابن جني ، فخطّأَ من قرأ به . قال : ((فأمَّا قراءة عاصم : (**وقيل من راق**) ببيان النون مِن (مَن) ، فمعيبٌ في الإعراب ، معيفٌ في الأسماع ؛ وذلك أنّ النون الساكنة لا توقّف في وجوب ادّغامها في الراء ، نحو : مَن رأيت ، ومَن رآك . فإن كان ارتكب ذلك ، ووقف على النون صحيحة غير مدغمة لينبه على انفصال المبتدأ من خبره ، فغير مرضِيٍّ أيضاً...)) .[7]

غير أنَّ حفصًا ، وهو أحد طريقيّ عاصم ، لم يسكت على النون لينبّه بهذه السكتة على انفصال المبتدأ من خبره كما ذكر ابن جني ؛ بل لينبِّهَ على انفصال اللفظين (مَن) و (راق) ، بغض النظر عن وظيفتهما النحوية ، فلا يلتبسان باللفظ الواحد(مرَّاق) ، مع صحّة الرواية في ذلك كما ذكر

---

(3) ينظر : أبحاث في أصوات العربية : 72.

(4) ينظر : المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(3) سورة القيامة : 75 /27 .

(4) سورة المطففين : 83 /14 .

(7) ينظر : الوقف في العربية على ضوء اللسانيات : 182 - 183.

(8) ينظر : النشر : 426/1.

(1) الخصائص : 94/1.

ابن الجزريّ [1] ، ومن السّكت التركيبيّ سكتة حفص على(مرقدنا) في قولــه تعالى :(قَالُوا يَا وَيْلَنَا مَنْ بَعَثَنَا مِنْ مَرْقَدِنَا هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ وَصَدَقَ الْمُرْسَلُونَ[2])، لبيان أنَّ كـلام الكـفار قد انقضى ، وأنَّ قوله :(هَذَا مَا وَعَدَ الرَّحْمَنُ) ليس من كلامهم .[3]

ومن السّكت التركيبيّ أيضاً سكتة حفص على (عِوَجًا) في قوله تعالى : (الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا . قَيِّمًا[4]) ، إذ فصل بين (عِوَجًا) و(قَيِّمًا) بالسكت ، لدفع تبعية الأخرى للأولى بالنعت ، إذ المعنى : أنزل على عبده الكتاب قَيِّمًا ، ولم يجعل له عِوَجًا. [5]

ولاشك في أنَّ السَّكت بوصفه فاصلاً صوتيًا ذا دلالةٍ نحويةٍ ، يجعل الكلام منغّمًا تنغيمًا خاصًا ، يؤدي المعنى المطلوب ، وله أثرٌ في توجيه الإعراب ، واختلاف وجهات النظر العلميّة : كالتأويل ، والتفسير ، والافتراض . وتغيُّر المعنى لا يكون بسبب صوت منطوق في السلسلة الكلامية ؛ بل بسبب التوقف عن النطق قليلا ، ثم مواصلته ، فالمؤثر في المعنى انعدام الصوت اللغوي وليس وجود الصوت اللغوي .[6]

السَّكْت وتحـديد الجواب بعد الطلب :

---

(2) ينظر : النشر :484/1.

(2) سورة يس : 36 /52 .

(4) ينظر : النشر :484/1.

(4) سورة الكهف : 18 /1-2 .

(5) ينظر: معاني القرآن للفراء : 133/2.

(6) ينظر : أبحاث في أصوات العربية : 69.

يرتبط السكت ارتباطاً نحويًّا بتحديد الجواب بعد الطلب ، ونجد هذه المسألة عند سيبويه في الكتاب في باب سمَّاه : (هذا باب من الجزاء ينجزم فيه الفعل إذا كان جوابًا لأمرٍ ، أو نهي ، أو استفهام ، أو تَمَنٍّ ، أو عرض) ، ومثل للأَمر بالمثال : (ائتني آتك) ، وللنهي بالمثال (لا تفعل يكن خيرًا لك) ، وللاستفهام بالمثالين : (ألا تأتيني أحدّثك ؟ وأين تكون أزُرْكَ ؟) ، وللتمني بالمثالين : (ألا ماءَ أشربْهُ ، وليته عندنا يحدّثنا) ، وللعرض بالمثال : (ألا تنزل تُصِبْ خيرًا) .[1] ويرى سيبويه أنَّ الذي أحدث الجزم في الجواب هو هذه الجمل السابقة عليه ويقيس الجزم في هذه الجمل ومثيلاتها على جزم جواب الشرط . قال سيبويه : ((وإنَّما انجزم هذا الجواب كما انجزم جواب إنْ تأتني ، بإنْ تأتني ، لأنَّهم جعلوه معلَّقًا بالأول غيرَ مستغنٍ عنه إذا أرادوا الجزاء ، كما أنَّ إنْ تأتِني غيرَ مستغنية عن آتِك . وزعم الخليل : أنَّ هذه الأوائل كلَّها فيها معنى إنْ ، فلذلك انجزم الجوابُ ؛ لأنَّه إذا قال ائتني آتِكَ فإنَّ معنى كلامه إنْ يكن منك إتيانٌ آتِكَ...)) .[2]

والذي عليه أكثر النحاة أنَّ الجزم هنا ليس لأنَّ الجواب للطلب ؛ بل إنَّ الشرط مقدر ؛ لأنَّك إذا قلت : أكرمْك ، فإنّما المعنى : ائتِني ، فإنْ تأتِني أُكرمْكَ ؛ لأنَّ الإكرام إنَّما يجب بالإتيان .

وهذا ما أفصح عنه ابن السراج وهو يتحدّث عن أحوال حرف الجزاء إذ قال : ((... إذا كان الفعل جوابًا للأمر ، أو النهي ، أو الاستفهام ، أو التمني ، أو العرض تقول : ائتِني آتِكَ ، فالتأويل : ائتِني فإنكَ إنْ تأتِني آتِكَ)) .[3]

وعلى وفق هذا الفهم ، فإن التراكيب المذكورة ذوات بنيتين : بنية سطحية ظاهرة (ائتِني آتِكَ) ، وبنية عميقة خفيّة (ائتِني . فإنّكَ إن تأتِني آتِكَ) .

والحق أن مذهب الخليل وسيبويه أسلم وأقرب إلى واقع اللغة ؛ وذلك أنهما حملا جزم الجواب بالطلب على جزم جواب الشرط ممثلاً بأن تأتني ، فتعليق الثاني بالأول وعدم استغنائه عنه في الطلب مقيس على تعليق الثاني بالأول في الشرط . فهما أسلوبان متعادلان على رأي الخليل وسيبويه ، ولا داعي إلى التقدير الذي ذهب إليه أكثر من جاء بعدهم من النحاة .

---

(1) ينظر : كتاب سيبويه : 93/3.

(2) ينظر : كتاب سيبويه : 3 /93 - 94.

(3) الأصول ، لابن السراج : 2 / 168.

وقد وقف الدكتور مصطفى النحّاس عند قول سيبويه المتقدم ، وفهم منه أنَّ جواب الطلب يجوز فيه الجزم ، ويجوز فيه الرفع ؛ أمَّا الجزم فعلى قصد الجزاء - وهذا ما أشار إليه سيبويه - وهذا يعني أنَّ الفعل مسبب عمّا قبله ، وأمّا الرفع فعلى الاستئناف ، وفي هذه الحالة يكون الجواب غير مرتبط بالجملة الأولى الطلبيّة ، ولكي يفهم السامع معنى الاستئناف في النصوص التي ذكرها سيبويه لابدَّ من وجود سكتة خفيفة قبل النطق بالجملة الاستئنافية ، وتكون الجملة الاستئنافية لا محلّ لها من الإعراب . [1]

والأرجح أنَّ السَّكت يتحقق في سياق الطلب حتى مع جزم الجواب ، ليس مع رفعه فحسب كما ذهب إليه الدكتور مصطفى النحاس . جاء في المقاييس : ((الجزم : القطع ، يقال جزمت الشيء أجزمُهُ جزْمًا ، والجزم في الإعراب يسمى جزمًا ؛ لأنَّه قُطِعَ عن الإعراب)) . [2] والقطع يتحقق في ضرب واحد من الإعراب يجري على حالين هما الجزم والوقف [3] ، ويقع الجزم في سياقات الطلب والشرط ؛ لأن فيها معنى القطع وفيها معنى الحدّ ؛ فالمتكلم في الأمثلة المجزومة يقطع كلامه في الجملة الأولى ، أيْ : يسكت سكتة قصيرة ، وينتظر السامع منه أمرًا يفهم منه معنىً يمكن السكوت عليه ، وكذلك في الأمر فإن السامع يقف على آخر الكلمة ويقطع كلامه .

والتوجيه بالاستعانة بالفواصل النطقيَّة (السكتة) التي تفصل بين فعل الشرط والجزاء بدا جليّاً عند ابن جني ، الذي نظر في قراءة الحسن : **(يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا فَصَلُّوا عَلَيْهِ [4])** . ورأى أنّ ((دخول الفاء

إنما هو لِمَا ضُمّنه الحديث من معنى الشرط ، وذلك أنه إنما وجبت عليه الصلاة منّا [يعني محمدًا)] لأنَّ الله (سبحانه) قد صلى عليه ، فجرى ذلك مجرى قولهم : قد أعطيتك فخذ ، أيْ : إنَّما وجب لك الأخذ من أجل العطية . وإذا قال قد أعطيتك ، خذ فالوقوف على أعطيتك ، ثم استأنف الأمر له بالأخذ فهو أعلى معنًى ، وأقوم قيلاً . وذلك أنَّه علل الأخذ ، فجعله واجبًا عن العطية فجائز أنْ

---

(1) ينظر : من قضايا اللغة : 120.

(2) معجم مقاييس اللغة ، أحمد بن فارس : 454/1 ، (جزم) .

(3) ينظر : كتاب سيبويه : 35/3.

(4) قوله تعالى : (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا صَلُّوا عَلَيْهِ) من غير فاء مرتبطة بالفعل (**صَلُّوا**) . سورة الأحزاب : 33 / 56.

يعارضه المأمور بالأخذ بأنْ يقول : قد ثبت أنَّ الأخذ لا يجب بعطيَّتك . فإنْ كان أخذي لغير ذلك فعلت)) .[1]

ومن خلال التوجيه المتقدم نستشف أمرين . الأول : أنَّ جواب الطلب المتضمن معنى الشرط إذا جاء مجرَّدًا من الفاء التعليلية ، بأنْ يكون أمرًا صريحًا تسبقه سكتة (وقفة قصيرة) يكون أعلى معنىً ؛ لأنَّ ذهن المخاطب لا ينصرف إلى معرفة العلّة ، فهي غير مذكورة أساسًا ، والأمر الآخر هو أنَّ تقسيم السياق على دفعتين كلاميتين تفصل بينهما وقفة صغيرة يُؤذِن بتمام المعنى في كلٍّ منهما ، فيكون المعنى أبلغ بجزأيه المنفصلين بالسكتة منه إذا جئنا بالفاء الرابطة ، فالفصل هنا أبلغ من الوصل ، والقراءة المشهورة أعلى من القراءة الشاذة . وابنُ جني هنا لم يكتفِ بتوجيه القراءة الشاذة فحسب ؛ بل نجده يوجه القراءة المشهورة أيضًا ليرجحها على رسيلتها الشاذة ، وهذا أمرٌ يُحسب لهُ .

السكت في التوجيه النحوي عند ابن جني :

قلنا إنَّ ابن جني عبّر عن السكتة بالوقفة القصيرة . وقد وظف هذه الفاصلة النطقية في توجيهه النحوي لقراءة سعيد بن جُبَير ، المروية عن الحسن ومجاهد : **(أَكَادُأُخْفِيهَا [2])** ، بفتح الألف . قال :

((... فإذا كان (أَخفيها) بالفتح أو (أُخفيها) بمعنى أظهرها فاللام في قوله : ﴿ **لِتُجْزَى**) معلقة بنفس **(أَخْفِيهَا)** ، ولا يحسن **الوقف** دونها . وإنْ كان من معنى الإخفاء والستر فاللام متعلقة بنفس **(آتِيَةٌ)** ،

---

(1) المحتسب : 183/2.

(2) قوله تعالى : (**أَكَادُأُخْفِيهَا**) بضم همزة الفعل (أُخفي) . سورة طه : 20 / 15 .

أي : إنَّ الساعة آتية لتجزى كل نفس بما تسعى ، أكاد أُخفيها ، فالوجه أنْ تقف بعد (**أُخفيها**) **وقفة قصيرة** . أمَّا **الوقفة** فلئلا يُظن أنَّ اللام معلقة بنفس (**أُخفيها**) ، وهذا ضد المعنى ، لأنَّها إذا لم تظهر لم يكن هناك جزاء ، إنما الجزاءُ مع ظهورها . فأمَّا قصر **الوقفة** فلأنَّ اللام متعلقة بنفس (آتية) ، فلا يحسن الوقف دونها . لاتصال العامل بالمعمول فيه . وهذه **الوقفة القصيرة** ذكرها أبو الحسن ، وما أحسنها وألطف الصنعة فيها !))[1] .

وفي توجيه أبي الفتح المتقدم تركيبان فيهما معنيان متباينان أوحَت بكلٍّ منهما حركة الهمزة في الفعل (يُخْفِي) بالضَّم والفتح (أَخفي ، وأُخفي) ؛ فالفعل في القراءة المشهورة بالضَّم مشتقٌ من الفعل المزيد بالهمزة (أَخفى) بمعنى سَتَرَ ، فاللام في قوله : (لتجزى) متعلقة بنفس (**آتِيَةٌ**) ، **أي :** (إن الساعة آتية لتجزى كل نفس بما تسعى ، أكاد أُخفيها ، فالوجه أن تقف بعد (أُخفيها) **وقفة قصيرة** . فالمعنى هو (آتية لتجزى) ، ليس (أَسترها لتجزى) ؛ لأنها إذا لم تظهر لم يكن هناك جزاء ، إنما الجزاءُ مع ظهورها ؛ فالكلام يتوزع على دفعتين كلاميتين تفصل بينهما سكتة . الغاية منها رفع احتمال تعلق اللام بالقريب . أمَّا قراءة سعيد بن جبيرؒ بفتح الهمزة في (أخفيها) فلا تستدعي السكتة ؛ لأنَّ المعنى يدل على الظهور لا على الخفاء فقراءة :(**أَكَادُ أَخْفِيهَا**) بمعنى : أكاد أظهرها ، والجزاء هو مع ظهور الساعة ، واللام معلقة بالقريب ، أي : بجملة (أَخْفِيهَا) ولا لبس في الكلام ، إذن : لا حاجة إلى فصله بالسكتة ، وهذا ما عبر عنه أبو الفتح بقوله : ((فاللام في قوله : ﴿ **لِتُجْزَى**) معلقة بنفس (**أَخْفِيهَا**) ، ولا يحسن الوقف دونها))[2] فالتوجيه بالسَّكت ، أو ما سماه بالوقفة القصيرة إنَّما هو لقراءة عاصم المشهورة ، والذي دلَّ علية القراءة الشاذة التي لا تستدعي السَّكت .

التنغيم: Intonation

(1) المحتسب : 2/ 48.

(2) المحتسب: 2/ 48.

التنغيم أداء صوتي له وظائف منوعة في التحليل اللغوي ، منها الوظيفة النحوية ، والوظيفة الدلالية السياقية ، واجتماعية تنبئ عن الطبقة الاجتماعية للمتكلم ، ووظيفة تعين على تمييز الأجناس الصرفية ، وتعدُّ الوظيفة النحوية هي الوظيفة الأساسية له ؛ ((إذ هي العامل الفاعل في التمييز بين أنماط التركيب ، والتفريق بين أجناسها النحوية)) [1]، والعربية من اللغات الصرفية ، وهي تحوي تنغيمًا مقبولاً اجتماعيًّا [2] ، ويعمل فيها التنغيم على مستوى الجملة ، وليس على مستوى الوحدة الصوتية ، أو الكلمة [3] ، ويبرز التنغيم الدلالات التركيبية للأساليب اللغوية من تقرير ، أو استفهام [4] ، أو تحديد الإثبات والنفي في جملة لم تستعمل فيها أداة الاستفهام [5] ، وهو يسعى إلى إبراز الوظيفة النحوية للجملة ، فقد يلجأ المتكلم إلى تنغيمٍ ما للتعبير عن استغرابه من موقف ما دون غيره [6] ، فيعمل التنغيم على إيضاح الحالة النفسية للمتكلم ، ولا يقتصر عمله على التمييز بين الدلالات التركيبية إنَّما يتعدى إلى إظهار الوظيفة الانفعالية Emotional function من غضب ، وارتياح ، وفرح ، وحزن ، وتعجب... .[7] يعني ذلك أنَّ التنغيم يؤدي وظيفة نحوية في السياق التركيبي للجملة .

ولعلامات الإعراب صلة وثيقة بتنغيم المفردات والجمل ، والتنغيم ينم على نفسية المتكلم ومراميه ، ومن خلال البحث في المستويات التنغيمية ، ووظيفتها اللغوية نتوصل إلى دلالات نفسية يُعوَّل عليها لتفسير الحالة النفسية للمتكلم وما يحاول إيضاحه . والتنغيم بمختلف درجاته ، ومراتبه ارتفاعًا وانخفاضًا يعد صدىً لغرض المتكلم ، وحالته النفسية والانفعالية ، وهو يحدد هوية المتكلم (ذاته ونفسيته) [8] .

---

(1) علم الأصوات : 541 .

(2) ينظر : اللغة وعلم النفس ، موفق الحمداني : 106.

(3) ينظر : معاني النحو : 11/1.

(4) ينظر : التنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 69.

(5) ينظر : مناهج البحث في اللغة ، د. تمام حسان : 164-170.

(6) ينظر : اللغة وعلم النفس: 106.

(7) ينظر : القرينة في اللغة ، كوليزار كاكل عزيز ، رسالة دكتوراه ، كلية التربية ، جامعة بغداد ، 2002م : 47.

(8) ينظر : علم الأصوات العام : 101.

التنغيم والحذف :

يبدو التنغيم واضحًا في التراكيب التي تعتمد على الحذف ، وهي نوعان :

النوع الأول: يتمثل في التراكيب التي لا تحتاج إلى تنغيم لإبراز ماهو محذوف ، نحو التراكيب الاسمية التي يحذف فيها خبر (لا) النافية للجنس ، نحو : (لا شك) ، و(لاريب) ، و(لاجدال) . وكذلك في خبر (لولا) الشرطية التي يحذف خبرها .

النوع الآخر : تمثله تراكيب تحتاج إلى تنغيم لإبراز ماهو محذوف ، وهي التراكيب التي يجوز فيها الحذف والذكر ، نحو جملة جواب الشرط في التركيب الشرطي ، ومثالها في قوله :﴿ **وَإِن كَانَ كَبُرَ عَلَيْكَ إِعْرَاضُهُمْ فَإِنِ اسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِيَ نَفَقاً فِي الأَرْضِ أَوْ سُلَّماً فِي السَّمَاء فَتَأْتِيَهُم بِآيَةٍ وَلَوْ شَاء اللّهُ لَجَمَعَهُمْ عَلَى الْهُدَى فَلاَ تَكُونَنَّ مِنَ الْجَاهِلِينَ** [(1)]) ، أيْ : فافعل [(2)] ، ويمثل النوع الثاني أيضًا حذف همزة الاستفهام .[(3)]

ولم يغفل ابن جني عن التنغيم وأثره في دلالة كل تركيب ، فنجده يشير إلى التلازم بين التنغيم والحذف ، فيقول : ((... وعلى هذا قال سيبويه : سير عليه ليلٌ ، وهم يريدون ليلٌ طويلٌ ، وهذا إنَّما يفهم عنهم بتطويل الياء ، فيقولون : سِيرَ عليه لَيْلٌ ، فقامت المَدَّة مقام الصفة)) .[(4)]

---

(1) سورة الأنعام : 6 / 35.

(2) ينظر: جامع البيان لابن جرير الطبري : 243/7 ، ومعاني القرآن للنحاس(ت338ه) : 420/2 ، وأحكام القرآن القرآن للجصاص(370ه) : 280/3 ، وتفسير ابن زمنين(ت399ه) :66/2 ، وتفسير السمعاني(ت489ه) : 100/2 ، وتفسير الرازي(ت606ه) : 35/9 ، 207/12 ، وتيسير الكريم الرحمن من كلام المنان ، عبد الرحمن ناصر السعدي : 255 ، والميزان للسيد الطباطبائي : 64/7.

(3) ينظر : دراسات في علم اللغة ، د. فتح الله سليمان : 28-29.

(4) المحتسب : 209/2 ، وينظر : الخصائص : 2/ 372.

وثمة إشارة أخرى إلى التنغيم عند ابن جني نجدها في مقدمة كتابه (سر صناعة الإعراب) ، الذي كرّسه لدراسة أصوات العربية ، إذ قال : ((هذا العلم أعني علم الأصوات والحروف له تعلق ومشاركة للموسيقى لما فيه من صنعة الأصوات والنغم)) [1]. وتعبيره بمصطلح (النغم) فيه دلالة واضحة على إدراكه أنَّ الكلام المنطوق يصدر منغمًا ، وأنَّ هذا التنغيم جزء لا يتجزأ من خواص الكلام . [2]

التنغيم في التوجيه النحوي عند ابن جني :

من صور الاتّجاه الصوتيّ في التوجيه النحوي عند ابن جني في كتابه المحتسب ملاحظته العلاقة بين نغمة الصوت والحالة النفسية للمتكلّم ، والمعنى الذي ينشده ، ويرمي إليه ، وأثر ذلك في التعبير ، وملاحظته ما يسمى موسيقى الكلام ، وآية ذلك توجيه أبي الفتح بن جني قراءة الأعرج [3] ، ومسلم بن جندب [4] ، وأبي الزناد [5] : **(يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ [6])** بالهاء الساكنة إذ قال : ((إنَّما هو لتقوية المعنى في النفس ، وذلك أنَّه في موضع وعظٍ وتنبيهٍ ، وإيقاظٍ وتحذير ، فطال الوقوف على

---

(1) سر صناعة الإعراب : 9/1.

(2) ينظر : علم الأصوات : 550.

(1) حميد بن قيس الأعرج أبو صفوان المكي ، قرأ القرآن على مجاهد ، وروى عن مجاهد وعطاء والزهري ، وروى عنه القراءة عرضًا أبو عمرو بن العلاء ، وسفيان بن عيينة وآخرون ، وكان قارئًا مشهورًا بمكة ، (ت 130هـ) . معرفة القراء الكبار للذهبي : 1 / 80 .

(2) مسلم بن جندب أبو عبد الله الهذلي ، تابعي مشهور ، عرض عليه نافع ، وروى عنه أبو هريرة وابن الزبير ، وكان من فصحاء أهل زمانه . توفي سنة 130هـ . غاية النهاية : 297/2 .

(3) اسمه عبد الله بن ذكوان من أهل المدينة ، كنيته أبو عبد الرحمن مولى رملة بنت شيبة زوجة عثمان بن عفان ، سمع أبو الزناد الأعرج ، وروى عنه مالك والثوري وأهل الحجاز.(ت131هـ) ، في آخرها ، وقد قيل إنه مات سنة 130هـ . الثقات لابن حبان : 6/7 ، وينظر : تذكرة الحفاظ للذهبي :134/1-135، وسير أعلام النبلاء : 445/5 .

(4) قوله تعالى : (يَا حَسْرَةً عَلَى الْعِبَادِ) بالتنوين على التاء (سورة يس : 36 /30).

الهاء كما يفعله المستعظِمُ للأمر، المتعجب منْهُ ، الدالّ على أنَّه قد بهره ، وملك عليه لفظه وخاطره))
(1).

وإلى ذلك ذهب القرطبي (ت671هـ) محتجًّا بأنَّ العرب ((تفعل ذلك في مثله وإنْ لمْ يكن موضعاً للوقف)) . (2)

وذكر أبو حيان (ت745هـ) أنَّ من قرأ(**يا حَسْرَهَ)** بسكون الهاء ((حمل فيه الوصل على الوقف ، ووقفوا على الهاء مبالغة في التحسُّر لما في الهاء من التأهُّه والتأوه ثم وصلوا على تلك الحال)) .
(3)

وعلى هذه الجادّة في التوجيه النحويّ بلحاظ التنغيم وأثره في الحالة النفسية ، والمعنى الذي يرمي إليه المتكلّم ليعبِّر عن حاله ، وجّه ابن جني قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود Z ويحيى والأعمش : (**يَامَالِ**ِ(4)) .

قال ابن جني : ((هذا المذهب المألوف في الترخيم . إلا إنَّ في هذا الموضع سرًّا جديدًا ، وذلك أنَّهم – لعظم ما هم عليه – ضَعُفَتْ قواهم ، وذلَّت أنفسهم ، وصَغُرَ كلامهم ، فكان هنا من مواقع الاختصار ضرورة عليه ، ووقوفاً دون تجاوزهِ إلى ما يسمعُهُ المالكُ لقولهِ ، القادرُ على التصرّف في منطقِهِ)) . (5)

ولعل ما ميَّز ابن جني من غيره أنَّه كان يبحث دائمًا عن سرٍّ جديد بين الأشياء المألوفة ، فكان يكفيه أنْ يقول : إنَّ هذه القراءة جاءت على الترخيم ؛ والترخيم في الأسماء الرباعية مذهب شائع في

---

(5) المحتسب : 210/2.

(6) الجامع لأحكام القرآن للقرطبيّ : 17/15.

(7) البحر المحيط : 7/ 332.

(1) قوله تعالى : (**يَامَالِكُ**) بالكاف . سورة الزخرف : 43 / 77 .

(5) المحتسب : 257/2.

العربية ، ولكنَّه يأبى إلا أنْ يؤكد أصالته في البحث اللغوي ، فراح يربط بين صغر الكلمة بالترخيم واختصارها ، وضعف القوى وذل الأنفس ، بإزاء هول الموقف ، وشدة العذاب ، الذي يكسر شوكة المعاندين ، فيتيقَّنوا من خُسرانهم المبين ، فتذلُّ أنفسهم ، ويصغُر كلامهم ، وهذا يستدعي الانكسار الذي تناسبه حركة الكسرة في قولهم : (يا مالِ) مع صغر الكلام ؛ فأين (يا مالكُ) من (يا مالِ) ؟ فالترخيم هنا ليس من باب ترقيق الصوت وتحسينه ، إنما هو من باب إيثار الكسر ، أو الخفض ، وكلاهما ، أيْ : (الكسر ، أو الخفض) يناسبان الانكسار والنزول في دَرَكات الجحيم ، وهو ما لا يعبَّر عنه بالضم ؛ فالتغاير في العلامة الإعرابية في اللفظ الواحد قرينة على اختلاف المعنى ، وهذا ما عبر عنه سيبويه بقوله : ((... ولم يجز لك أنْ تجعل المنصوب بمنزلة المرفوع إلا أنَّ العربَ ربَّما أجرت الحروفَ على الوجهين)) . [1]

والتنغيم في النداء – عمومًا – يبدأ بنغمة صاعدة ، ثم ينتهي بنغمة هابطة على المقطع الأخير . [2] فكيف بالنداء على الترخيم وما فيه من تشذيب للفظة ، وكسر لآخرها ؟ وهذا ما صوَّره لنا ابن جني بقوله : ((... فكان هذا من مواضع الاختصار ضرورةً عليه ، ووقوفاً دون تجاوزه إلى ما يستعمله المالك لقوله ، القادر على التصرف في منطقه)) [3] . فشدَّة الخصومة يرافقها انفعالٌ شديد ، والانفعالُ الشديد يحول بين المرء وإتمام حروف بعض الكلمات من تعبيره . [4] والمتكلم في حالة انفعالية تمنعه من أنْ يملك قوله ، أو أنْ يقدر على التصرُّف في منطقه ، فأجاءته هذه الحال إلى هذا النوع من الاختصار الذي لم يخرج فيه عن قواعد اللغة ، فهو في حال اضطرار لا اختيار ، وقد دفعه إلى الترخيم الضرورة المقامية (الحالية) التي تمثلت في هول الموقف الذي دفع بالمتكلمين المستغيثين – وهم أصحاب النار– إلى أن يسألوا مالكا خازن النار أن يسأل لهم ربه بأن يقضي عليهم ، ولم يقولوا : (ربنا) ؛ لأنهم لم يتخذوا الله جل وعلا ربًّا من جهة ، ومن جهة أخرى فإنَّ مالكًا خازن النار كان مربوبًا لله سبحانه من جانبين :

أولهما : الربوبية العامة ، إذ إنَّ الله سبحانه ربٌّ لعامة الخلق ، ومنهم مالك .

---

(3) كتاب سيبويه : 331/1.

(4) ينظر : البنى النحوية ، نعوم جومسكي : 95.

(3) المحتسب : 2/ 257.

(4) ينظر : دراسات في علم اللغة : 27 ، والتنغيم اللغوي في القرآن الكريم : 105.

والآخر : يتمثل في أنَّ مالكًا هذا كان مُكلفا من الله سبحانه بعمل محدَّد هو الإشراف على تعذيب الكفار والمعاندين بالنار ؛ فالله سبحانه هو ربُّ العمل الذي يؤدِّيه مالك ؛ لذا خاطبه أصحاب النار بإضافة ضمير المخاطب إلى الربّ ، فقالوا : (ربُّكَ) ، ولم يقولوا : (ربَّنا) .

وقد استوعب أبو الفتح هذا المقام ، وما يُلقيه من أثر نفسيٍّ شديد في المتكلم يُلجئه إلى ضرورة الاختصار ، فوجه هذه القراءة بالترخيم في المنادى توجيها نحويًا على أساس التنغيم ، وهو اتجاه صوتي يمَّم تلقاءه وجهَه ليصل إلى هذا التوجيه النحويّ .

الفصل الثالث

الاتجاه الصرفيّ في التوجيه النحويّ

إدراك ابن جني علاقة الصرف بالنحو :

الدرس الصَّرفي في العربية مقدمة للدرس النحوي , وهما متلازمان لا ينفصلان في الدرس اللغوي الحديث ؛ لأنَّ الصرف باهتمامه ببنية الكلمة إنَّما هو من أجل توظيفها في تركيب نحويّ ، فالتصريف على حد تعبير ابن جني : ((إنَّما هو معرفة أنفس الكلم الثابتة والنحو إنَّما هو معرفة أحواله المتنقلة , ألا ترى أنَّك إذا قلت قام بكرٌ , ورأيت بكرًا , ومررت ببكرٍ , فإنَّك إنَّما خالفت بين حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل , ولم تعرض لباقي الكلمة , وإذا كان كذلك , فقد كان من الواجب على مَن أراد معرفة النحو أنْ يبدأ بمعرفة حاله المتنقلة)) , [1] ويؤيد هذا علم اللغة الحديث الذي يرى أنَّ النظام الصرفيّ في كلِّ لغة حية لا يثبت على حال , وأنَّه لدى كلِّ متكلم يحمل في نفسه من أسباب التغيير ما يحمله النظام الصوتيّ . [2]

فكأنَّ الصيغة , أو الكلمة في الدرس الصرفي تبقى جامدةً تدرسُ مفردة لتبيين التغييرات في بنيتها من حيث التذكير والتأنيث , أو التثنية والجمع , أو التعريف والتنكير , فيتناولها النحوي بتوظيفها في تركيب لتتحكم فيها العلاقات النحوية , وتمنحها الحركة والفعالية فتظهر قيمتها الصرفية بمقدار مساهمتها في المعاني النحوية [3] . واستطاع ابن جني من خلال امتلاكه ناصية التصريف أنْ يدرك كثيرا من القيم الصرفية التي تتعاور الكلمة فتغيّر دلالتها ، وهو الذي يصف التصريف بأنَّه : ((التلعُّب بالحروف الأصول لما يراد فيها من المعاني المفادة منها)) . [4]

وليس للنحو من المباني إلاّ ما يقدمه له الصرف , فالمفعول المطلق ، أو المفعول له يلزمه من حيث الصيغة أنْ يكون مصدراً , والمبتدأ والفاعل ونائب الفاعل والمضاف تكون أسماء , والنعت والخبر والحال ينبغي أنْ تكون صفات ... فالترابط بين العِلمينِ قائمٌ , والتفريق بينهما تفريقٌ صناعيٌّ تفرضهُ حاجة البحث . [5] ولاشك في أنَّ معرفة القرائن التي يقدمها علما الصوت

---

(1) المنصف في شرح كتاب التصريف للمازني ، تحقيق : إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين :1 / 4 .

(2) ينظر : اللغة , ج فندريس : 203.

(3) ينظر : علم اللسان العربي- فقه اللغة العربية , د. عبد الكريم مجاهد : 360 – 361 .

(4) التصريف الملوكيّ ، لابن جني ، تحقيق : محمد سعيد النعسان : 3 .

(5) ينظر : مدخل إلى دراسة الصرف ، د. مصطفى النحاس :17.

والصرف أمر مهم في الدلالة على الإعراب . وقد أكد علم اللغة الحديث هذه الصلة ؛ فالقرينة الصرفية يمكن الاستدلال بها على الباب النحويّ , ونميِّز من خلالها بين الأبواب النحوية . [1]

وقد سبق ابن جني علم اللغة الحديث بجعله الصرف جزءاً من النحو فهو يقول في تعريف النحو : ((هو انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعرابٍ وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب)) [2] ، فاتخذ من علم الصرف متنفسًا واسعًا لتفسير بعض الظواهر النحوية ، ومنه رجوعه إلى أصول حروف المعاني . قال في توجيه قراءة الحسن : (**أَيَّمَا الأَجَلَيْنِ**[3]) خفيفة الياء : ((فأصل (أيٍّ) على هذا أَويٌ ، فاجتمع الواو والياء ، وسُبقت الواو بالسكون ، فقلبت ياءً ، وأُدغمت في الياء ، فصارت (أَيٌّ) كقولهم : طويتُ الثوبَ طيًّا ، وزوى وجهَهُ زيًّا)) [4] ، وحمل (أيَّان) بفتح الهمزة على (أيْ) ، ولم يحملها على (أينَ) معللا ذلك بأنَّ (أيَّان) ظرف زمان ، وأينَ ظرف مكان [5] ، وذهب إلى أنَّ أصل (مع) اسمٌ وليس حرفاً بدليل دخول حرف الجر (من) عليها في قراءة يحيى بن يعمر(ت90هـ) ، وطلحة بن مصرف(ت112هـ)[6] : (**هذا ذِكْرٌ مِن مَعِي**[7]**)** [8] ، ونحو هذا توجيهه قراءة : (**أَوْ كُلَّمَا عَهِدُوا** [9]) ساكنة الواو . رأى في (أو)

---

(1) ينظر : أثر القرائن في التوجيه النحوي عند سيبويه :141-144.

(2) الخصائص :34/1.

(3) قوله تعالى : (**أَيَّمَا الْأَجَلَيْنِ**) بتضعيف الياء (سورة القصص : 28 / 28)

(4) المحتسب : 2 / 151 ، وينظر : إملاء ما منَّ به الرحمن ، للعُكبَري (616هـ) : 42/1 .

(5) ينظر : المحتسب : 2 / 268 ، وينظر : المحرر الوجيز : 484/2 .

(6) طلحة بن مصرف بن عمرو بن كعب ، تابعي كبير وقارئ مشهور في الكوفة ، أخذ القراءة عن إبراهيم بن يزيد النخعي والأعمش ، وروى القراءة عنه الكسائي وفياض بن غزوان . غاية النهاية : 1 / 343 .

(7) قوله تعالى : ﴿ **هَذَا ذِكْرُ مَن مَّعِيَ** ﴾ بكسر ميم (مِن) سورة الأنبياء : 21 / 24.

(8) ينظر : المحتسب : 2 / 61 .

(9) قوله تعالى : ﴿ **أَوَكُلَّمَا عَاهَدُواْ** ﴾ بفتح الواو بعد همزة الاستفهام . سورة البقرة : 2 /100.

(أو) حرفا واحدًا بمعنى (بل) تفيد الترك والتحول ، فهي عنده بمنزلة (أم) المنقطعة [1] ، وعلى هذا النحو طفق يوجه طائفة من القراءات ، فهو كثير العود إلى الصرف يستنطقه العلة في توجيه الشواذ ، ((وكأنَّه يؤمن بأنَّ الصرف هو الأصل والمصدر لكلِّ علوم العربية)) . [2]

فالتثنية والجمع والتحقير والنسب هي في عرف علم اللغة الحديث فصائل نحوية , وقد عدها ابن جني كذلك في ذكره إياها ضمن وسائل النحو .[3] وبما معروف عنه من امتلاكه ناصية التصريف استطاع أن يدرك كثيراً من القيم الصرفية ؛ ومن هذه القيم ما يسمى في علم اللغة الحديث بالمورفيم morpheme وهو عنصر صرفي ، أو (وحدة صرفية) حرٌّ أو مقيد . أمَّا الحُرُّ فهو جزء الكلمة الذي يمكن استقلاله بنفسه مكوناً كلمة [4] وقد سمَّاه فندريس : دالّ الماهية semanteme ؛ لأنَّه لا يطلق لفظ المورفيم إلا على العنصر الذي يعبِّر عن النِّسَب بين الماهِيَّات أيْ : على المورفيم المقيّد , الذي يتحتم اتصاله بسواه كالسّوابق ، أو اللّواحق , التي تدلّ على النِّسَب النحوية . فمسلمون في العربية فيها (مسلم) مورفيم حرّ و(الواو والنون) مورفيم مقيَّد . وفي الانجليزية ask حُرّ و ed مقيَّد .[5]

وقد أدرك ابن جني القيمة الدلالية للمورفيم morpheme قبل أنْ يدركها علم اللغة الحديث إذ لحظ في كثير من الصيغ الصرفية فروقـًا في الدلالة بسبب زيادة (سابقة) في أول الصيغة ، أو(مقحمة) في وسطها ، أو(لاحقة) في آخرها . ولمس أنَّ(التصريف) وسيطة بين النحو واللغة يتجاذبانه , فالاشتقاق في رأيه أقعد في اللغة من التصريف , كما أنَّ التصريف أقرب إلى النحو من الاشتقاق , فالتصريف إنَّما هو أنفس الكلم الثابتة , والنحو إنَّما هو لمعرفة أحواله المتنقلة [6] , فمثلا

---

(1) ينظر: المحتسب : 1 / 99 - 100 .

(2) القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي : 263 .

(3) ينظر : علم اللسان العربيّ : 361.

(4) ينظر : محاضرات في اللغة - القسم الأول ، الدكتور عبد الرحمن أيوب : 216.

(5) ينظر : علم اللسان العربيّ – فقه اللغة العربية : 363.

(6) ينظر: المنصف : 1 / 4 ، وابن جني النحويّ : 118-119.

حروف المضارعة وإنْ كانت تتساوى في إفادة الحال والاستقبال للفعل الذي تزاد عليه فهي في نظره لها قيمة أخرى , أيْ : لها وظيفة دلالية أخرى هي الدلالة على الفاعل .[1]

وهذا ما أشار إليه سيبويه بقوله في الكتاب : ((تقول : دَخَلَ وَخَرَجَ وَجَلسَ ، فإذا أَخبرتَ أنَّ غَيْرَهُ صَيّرَهُ إلى شيءٍ من هذا قلتَ : أَخرَجَهُ وأَدخَلهُ وأَجلسَهُ)) [2] ؛ فمفهوم الهمزة عند سيبويه ((أنْ يجعل ما كان فاعلا للازم مفعولاً لمعنى الجعل...فمعنى (أذهبت زيداً) جعلت زيداً ذاهباً , فزيدٌ مفعول لمعنى الجعل الذي استفيد من الهمزة , فاعلٌ للذهاب , كما كان في ذهب زيدٌ)) [3] . من هذا يتبيّن أنَّ الوحدات في الصرف ليست صيغًا فحسب ، أو صورًا لفظيّة خالية من المعاني النحوية , وإنَّما هي وحدات ذات قيمة نحوية على مستوى التركيب .[4]

وقد أدرك عبد القاهر الجرجاني هذا المعنى في دراسته فكرة النظم , التي هي في الواقع عمل نحويّ جديد , تعرّض فيه عبد القاهر للصرف بوصفه تمهيداً للنحو , بمعنى البحث في التركيب (syntax) , وهذا ما يفهم من قوله : ((متى رأيت اسمَ فاعل أو صفة من الصفات قد بُدِئَ به فجُعِلَ مبتدأً , وجُعِل الذي هو صاحب الصفة في المعنى خبراً فاعلم أنَّ الغرض هناك غير الغرض إذا كان اسم الفاعل ، أو الصفة خبراً)) .[5] ومن ملامح الاتجاه الصرفي في التوجيه النحوي عند ابن جني :

أولاً : التحوّل الداخليّ وأثره في التوجيه النحويّ :

الحركة الداخلية في الأصل الاشتقاقيّ أتاحت للعربية , من بين أخواتها في المجموعة السامية كثرةً غزيرة في الصيغ , ومرونة في الانتقال من صيغة إلى أخرى ، وقد أُطلق على هذه الظاهرة : (ظاهرة التحول الداخليّ) , وهي الطريقة الرئيسة للاشتقاق في العربية , في ما يقابل ما يعرف بطريقة (الإلصاق) affixation في اللغات اللاتينية التي تميزت بهذه الظاهرة , ومنها الانكليزية

(1) ينظر : علم اللسان العربيّ – فقه اللغة العربية : 363.

(2) كتاب سيبويه : 55/4.

(3) شرح الرضي : 86/1.

(4) ينظر : من قضايا اللغة : 185 ، وأثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ : 283.

(5) دلائل الإعجاز ، للإمام عبد القاهر الجرجانيّ : 144.

والفرنسية - على سبيل المثال - , ولكن ليس معنى هذا أنَّ العربية جهلت طريقة الإلصاق , فنحن نعرف أنَّها تستعمل عدداً من السوابق واللواحق , مما يتيح لها أيضا وسيلة أخرى من وسائل الثراء في الصيغ ؛ [1] فالصيغة الصرفية هي وسيلة التوليد والارتجال في اللغة ، ولما كانت الأسماء والصفات والأفعال هي وحدها صاحبة الصيغ الصرفية كانت هي أيضًا مجال التوليد ، ومعنى هذا أنَّ العناصر القابلة للتحوّل والتطوُّر في اللغة هي المفردات ذات الصيغ (أي العناصر ذات الصيغ الاشتقاقية) .[2]

ويطرأ التحول الداخلي على الأسماء والأفعال على حدٍّ سواء مما يؤدي إلى تغيُّر دلالاتها ، وهذا التحول ليس مقصورًا على بنية الكلمة في الصرف ؛ بل يتناول البنى التركيبية في النحو أيضًا ، فالباب الخامس من أبواب الفعل الثلاثي المجرد (فَعُلَ - يَفْعُلُ) على سبيل المثال ، وهو يمتاز بضم عينه في الماضي والمضارع ، نجد أفعاله من دون استثناء هي أفعالا لازمة , فالضمة المكررة في الماضي والمضارع كأنَّما تشير إلى اكتفاء الفاعل بذاته ، وفي الأفعال المبنية للمجهول تدخل الضمة على المفعول به لترفعه إلى مرتبة الفاعل دليل الاكتفاء الذاتي بعد حذف الفاعل .[3]

ويُعَدُّ التحول الداخليّ إحدى الظواهر الرئيسة التي برزت في كثير من روايات القراءات القرآنية , وقد لحظ ابن جني هذه الظاهرة الصرفية – وإن لم يسمِّها – , ووظفها في توجيهه النحويّ لطائفة من القراءات القرآنية في كتابه المحتسب (موضوع البحث) ؛ ويعد هذا التوظيف معلمًا من معالم الاتجاه الصرفي في توجيهه النحوي للقراءات القرآنية .

(1) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي : 283-284 .

(2) ينظر : اللغة العربية معناها ومبناها : 151.

(3) ينظر: التحول الداخلي في الصيغة الصرفية وقيمته البيانية والتعبيرية ، مصطفى النحاس ، بحث منشور في مجلة اللسان العربي ، مج 18 : 45.

أمثلة التحول الداخليّ في الألفاظ في القراءات القرآنية :

1. التحوّل في (عَـبَـدَ) :

أحصى أبو الفتح لقوله تعالى : (**وَعَبَدَ الطَّاغُوت**[1]) عشر قراءات [2] هي :

1 ، 2 (**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**) على (فَعَلَ) ونصبِ الطاغوت .(**وَعَبُدَ الطَّاغوتَ**[3]) , بفتح العين , وضم الباء , وفتح الدال (فَعُلَ), وخفض الطاغوت ؛ وهما في السبعة .

3. (**وَعُبُد الطّاغوتِ**) , بضم العين والباء وفتح الدال وخفض الطاغوت . ابن عباس , وابن مسعود , وإبراهيم النَّخعيّ [4] , والأعمش[5] , وأبان بن تغلب[6] :

4.(وعُبَّدَ الطاغوتِ) , بضم العين وفتح الباء وتشديدها , وفتح الدال وخفض الطاغوت . رواها عكرمة عن ابن عباس .

5. وعُبّادَ الطاغوتِ) .عن أبي واقد[1] .

---

(1) سورة المائدة : 5 /60]

(2) ينظر : المحتسب : 1 / 214-216 ، وقد ذكر الخليل لقراءة (**وَعَبَدَ الطَّاغُوتَ**) في كتاب العين : 49/2 سبعة أوجه ، وذكر ابن الجوزي فيها عشرين وجهًا . ينظر : زاد المسير : 294/2 ، وأحصى لها الزَّبيدي في تاج العروس خمسة وعشرين وجهًا . ينظر : تاج العروس : مادة (عبد) .

(3) نسبت قراءة (**وَعَبُدَالطَّاغوتَ**) إلى حمزة . ينظر : التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني : 75 .

(4) إبراهيم بن يزيد النخعي الكوفي ، يجع نسبه إلى مالك بن النخع من مذحج ، يكنى أبا عمران ، كان أعورًا ، مات سنة 96هـ . ينظر : الطبقات الكبرى ، لابن سعد : 6 / 270 - 286 ، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان : 101 ، ورجال الطوسي : 57 .

(5) مرت ترجمته في الفصل الأول من هذا البحث ص 25.

(6) أبان بن تغلب بن رياح القاري الربعي من أهل الكوفة روى عن أبي إسحاق السبيعي ، والحكم ، روى عنه شعبة بن الحجاج ، وحماد بن زيد ، مات سنة141هـ . الثقات ، لابن حبان : 6 / 72 .

6. (وعِبَادَ الطاغوتِ) قراءة البصريين .

7. (وعُبِدَ الطاغوتُ) . قال معاذ : قرأها بعضهم , كقولك: ضُرِبَ زيدٌ لم يسم فاعله .

8. (وعابدَ الطاغوتِ) . قرأها عون العُقَيليّ [2] وابن بُرَيْدة . [3]

9. (وعَبدُوا الطاغوتَ) بواو . قرأ بها أبيّ بن كعب .

10. (وعُبَدَ الطاغوتِ) . وقرأ بها ابن مسعود فيما رواه عبد الغفار عن علقمة [4] عنه , كصُرَد .

ووجّه ابن جني هذه القراءات على وفق التحول الداخليّ في لفظة (عبد) وما يعكسه هذا التحول على التركيب إذا أضفنا إلى هذا التحول فكرة اقتصار الرسم على الصوامت وكثرة احتمالات القراءة التي يوفرها الرسم الخالي من النقط ومن الشكل , ما يسمح للقارئ بأنْ يصحح الوجوه الكثيرة التي تلقاها أو رواها عن أشياخه , ولو كان الرسم القرآني مشفوعاً بالحركات لما كان من القارئ إلاّ أنْ يقفو الضبط المسجَّل الوثيق , وتعدُّ بقية الروايات شروداً عن وجه الصحة , وانحرافاً عمّا وثّقته الرواية [5] :

وإذا تتبّعْنا توجيه ابن جني للتحوّل الداخليّ في لفظة (عبد) , وجدناه قد راعى تلاقي الصيغ المتحولة في المعنى العام ؛ فقد يجمع الصيغتين , أو الثلاثة في توجيهٍ واحد ولم يراعِ الترتيب الذي ذكره لها في مستهلّ كلامه عليها , والذي يهمُّنا هنا هو أثر التحول الداخلي لكلِّ صيغة في التركيب:

---

(1) أسمه الحارث بن عوف الليثي شهد بدرًا عدادُهُ في أهل المدينة ، وقد قيل الحارث بن مالك ، ويقال اسمه العوف بن الحارث ، والأول أصح . مات سنة 68هـ ، وهو ابن سبعين سنة . الثقات ، ابن حبان : 3 / 72 .

(2). عون العُقَيليّ , له اختيار في القراءة , أخذ القراءة عرضاً عن نصر بن عاصم , وروى القراءة عنه المعلى بن عيسى . ينظر : طبقات القراء :606/1.

(3) هو عبد الله بن بريدة بن الحصيب الحافظ أبو سهل الأسلمي المروزي قاضي مرو وعالم خراسان ، عاش مئة سنة وتوفي سنة 115هـ . ينظر : تذكرة الحفاظ للذهبي : 102/1 .

(4) هو علقمة بن قيس بن عبد الله بن مالك أبو شبل النخعيّ الفقيه الكبير , عم الأسود بن يزيد وخال إبراهيم النخعيّ. ولد في حياة النبيّ), وأخذ القرآن عرضاً عن ابن مسعود ، وسمع عن علي وعمر وأبي الدرداء وعائشة , وعرض عليه القرآن إبراهيم بن يزيد النخعيّ وغيره مات سنة 62 . ينظر : طبقات القراء :516/1 .

(5) ينظر: أثر القراءات في الأصوات والنحو العربيّ : 285.

1. (عَبَدَ) , ((أمّا قولـه :**(عَبَدَ الطاغوتَ)** فمـاضٍ معطـوف علـى قولــه تعالــى : **(وَجَعَلَ مِنْهُمُ القِرَدَةَ و الخَنَازِيرَ**[1]﴾)) [2] .

وهذا التوجيه لا يستقيم معناه ؛ إذ لا يجوز عطف الفعل (عَبَدَ) على الفعل (جَعَلَ) ؛ لأن الفاعل في (جَعَلَ) هو الله جلَّ وعلا . أمّا إذا جارينا ابن جني في القول بفعلية (عَبَدَ) فحينئذٍ نحتاج إلى تقدير اسم موصول (مَنْ) فتكون جملة (عَبَدَ) الفعلية صلةً للموصول المقدَّر لا محلَّ لها من الإعراب . والتقدير : (وجعل منهم مَنْ عَبَدَ...). وهذا التوجيه بتقدير (مَن) الموصولة قال به أبو منصور الأزهريّ(ت370هـ) [3] ، وتبعه أبو شامة (ت665هـ) في شرح الشاطبية[4] إذ قال : ((... وعبد في قراءة الجماعة فعل والطاغوت مفعول والجملة عطف على صلة من)) [5] وأمَّا مَن لَمَحَ الاسميَّة في (عَبَدَ) فلم يحوجه هذا إلى تقدير(مَن) الموصولة كما ذهبنا في توجيهنا المتقدم .

جاء في حجة القراءات لأبي زرعة (ت402هـ) : ((... والنصب في عَبَدَ من وجهين أحدهما على [وجعل منهم عبد الطاغوت] والثاني على الذم على [أعني عبد الطاغوت])).[6]

2. (عَبُدَ) قال أبو الفتح في توجيه هذه القراءة : ((وأما (وَعبُدَ الطاغوتِ) فاسمٌ على فَعُلَ . قال أبو الحسن[1] : جاء به نحو حَذر وفطن)) .[2]

---

(1) سورة المائدة : 5 /60 .

(2) المحتسب :215/1.

(3) . ينظر : كتاب معاني القراءات ، لأبي منصور محمد بن أحمد الأزهريّ المتوفى سنة370هـ ، تح : الشيخ أحمد فريد المزيديّ : 143 .

(4) كتاب شرح الشاطبية المسمى : إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، للإمام الشاطبي المتوفي سنة 590 هـ ، تأليف : الإمام : عبد الرحمن بن إسماعيل بن إبراهيم ، المعروف بأبي شامة المتوفى سنة 665هـ .

(5) . شرح الشَّاطِبية ، لأبي شامة : 75/2 .

(6) . حجة القراءات ، لأبي زرعة (402هـ) :321.

والظاهر من هذا التوجيه أنَّه حمله على إرادة الجنس من لفظ الواحد . وإلى ذلك ذهب الزجاج الذي قال : ((وكان اللفظ لفظ واحد يدلُّ على الجميع كما تقول للقوم منكم عبد العصا تريد إنَّ فيكم عبيد العصا)) [3] ، وقال أبو منصور الأزهري في هذه القراءة : ((... وأمَّا قراءة حمزة (وَعبُدَ الطاغوتِ) فإنَّ أهل العربية ينكرونه ، وقال نصَير النحويّ (توفي في حدود240هـ)[4] : هو وهمٌ ممَّن قرأ به ، فليَتق الله من قرأ به ، وليسأل عنه العلماء حتى يوقف على أنَّه غير جائز)) . [5] ولكن هذه القراءة وجدت من يحتج لها سوى ابن جني ، والزجاج . جاء في حجة القراءات لأبي زرعة : ((قال الفراء الباء تضمُّها العرب للمبالغة في المدح والذم نحو رجل حذر ويقظ أي مبالغ في الحذر فتأويل عبد أنه بلغ الغاية في طاعة الشيطان وكذا قرأ مجاهد ثم فسره وقاله وخدم الطاغوت)) .[6]

3. (عُبُدَ) . قال أبو الفتح في توجيه هذه القراءة : ((قال- يعني أبا الحسن- وأمَّا (عُبُدَ) فجمع عبيد , وأنشد :

إنسبِ العبدَ إلى آبائِه أسودَ الجِلْدِ ومن قومٍ عُبُدْ

هكذا قال أبو الحسن , وقد يجوز أن يكون عُبُد جمع عَبْد , كرَهْن وَرُهُن , وسَقْفٍ وسُقف. ومن جهة أحمد بن يحيى عُبُد جمع عابد , وهذا صحيح , كبازل وبُزُل , و شارف وشُرُف . قال أبو الحسن : والمعنى- فيما يقال - خَدَمُ الطاغوت)) .[7]

---

(1) هو الأخفش الأوسط , أحد الأخافش الثلاثة المشهورين. سكن البصرة وقرأ النحو على سيبويه . حدَّث عن الكلبي والنخعي , وروى عنه أبو حاتم السجستاني . مات سنة 210هـ , وقيل : (215هـ) . ينظر : بغية الوعاة : 258.

(2) . المحتسب : 215/1.

(3) . حجة القراءات : 321.

(4) هو نصير بن أبي نصير الرازيّ ، وضعه الأزهريّ ضمن رجال الطبقة الثانية من اللغويين ، ووصفه بكونه علاّمة نحويًّا جالس الكسائيّ ، وأخذ عنه النحو ، وقرأ عليه القرآن ، رأى الأصمعي وأبا زيد ، وسمع منهما . توفي في حدود (240هـ) وكان من أئمة القراء المشهورين ، وله مصنف في رسم المصحف . ينظر= = هامش المحقق لكتاب معاني القراءات ، للأزهري : 143، والوافي بالوفيات للصفدي (764 هـ) : 27 / 63 .

(5) . كتاب معاني القراءات : 143.

(6). حجة القراءات : 321 .

(1). المحتسب : 1 / 215 .

وهكذا ذكر لـ(عُبُد) ثلاثة أوجه أولها نسبهُ إلى أبي الحسن [الأخفش] , وهو أنَّ (عُبُد) جمع (عبيد) , والثاني لم ينسبْه إلى أحد ، ولعله كان رأيه , وهو أنَّ (عُبُد) جمع (عَبْد) , والثالث نسبه إلى أحمد بن يحيى (ثعلب) ، وهو أن (عُبُد) جمع (عابد) وقد علق عليه بقوله : ((... وهذا صحيح)). [1] وهذه التوجيهات الثلاثة لا تخرج عمَّا هي عليه القراءة المشهورة .

{6,5,4} (عُبَّد) , و(عُبَّاد) , و (عِبَاد) , وقد رجع التحوّل الداخليّ فيها إلى المعنى نفسه . قال : ((وأما عُبَّد الطاغوت فجمع عابد ومثله عُبَّاد , كضارب وضُرَّب وضُرَّاب . وعليه القراءتان (عُبَّد الطاغوت) و(عُبَّاد الطاغوت) , وعليه قراءة من قرأ (وعِبَادَ الطاغوتِ) , عابد وعِبَاد كقائِم وقِيَام , وصائم وصيام . وقد يجوز أنْ يكون عِبَادَ الطاغوت جَمْع عَبْد , وقلما يأتي عِباد مضافاً إلى غير الله ...)) . [2]

(7،8)(عُبدَ) , و(عَبَدوا) , وقد رجعهما ابن جني إلى معنىً واحدٍ . قال : ((وأمّا (**عُبِدَ الطَّاغوتُ**) فظاهرٌ وعليه قراءة أبيّ(**عبَدوا الطاغُوتَ**) , بواو)) [3] . وتوجيهه الأخير واضح ؛ إذ إن إسناد الفعل (عُبدَ) للمفعول في أولاهما - وهي القراءة المرويَّة عن طريق معاذ - له ما يفسره في القرآن الكريم فالعبادة في معناها التشريعيّ مقصورةٌ على الجنِّ والإنس فاستُغنِيَ بالمفعول عن ذكر الفاعل لشهرة الأخير , والتقدير- والله أعلم - :(وعُبدَ الطاغوتُ مِمّنْ لعَنَهُ اللهُ وغَضِبَ عليه) .

وذِكرُ الفاعل في قراءة أبيّ رجاء على وجهه , ولكنه لا يستقيم مع السياق العام للآية إلاّ أن تكون جملة (وعَبَدوا) صلة لموصول دلّ عليه السياق , والتقدير – والله أعلم – (... ومَنْ عَبَدوا الطاغوتَ) . والذي منع ابن جني من تقدير (مَن) محذوفة في ما نرى أنه على مذهب البصريين الذين لا يُجيزون حذف الموصول . [4]

---

(2). المحتسب : 1 / 215 .

(3). المحتسب : 1 / 215 .

(4). المحتسب : 1 / 215 .

(1) ينظر: شرح المفصل : المجلد الثاني ، الجزء الثالث : 120 ، وينظر : تفسير القرطبي : (ت671ه) :235/6.

{**10,9**} (عَابد) , و(عُبَد) **,** ورأى أنهما في الإفراد كعَبْدِ الطاغوت , فكلٌّ منهما واحدٌ في معنى الجماعة . أمّا (عابد) فقد مرَّ الكلام عليه في (6,5,4) **.** وأمّا (عُبَد) فيلتقي الإفراد فيه بالجماعة ؛ ((لأنه كحُطم ، ولُبَد , كما أنّ عَبُداً كنَدُس , وحَذر , ووظيفٍ عَجُر[1])) .[2]

ولمح ابن عطية معنى المبالغة إلى جانب إرادة معنى الجنس فيها . قال : ((... وقوله تعالى : (**وعَبُدَ الطاغوت)** تقديره : ومن عبد الطاغوت ، وذلك عطف على قوله : (**من لعنه الله**) أو معمول لـ(جعل) وفي هذا يقول أبو علي : إن (جعل) بمعنى خلق ، واختلفت القراءة في هذا الحرف فقرأ حمزة وحده (**وعَبُد الطاغوت)** بفتح العين وضم الباء وكسر التاء من الطاغوت وذلك أن (عَبُد) لفظ مبالغة كيقظ وندس فهو لفظ مفرد يراد به الجنس وبني بناء الصفات ، لأن (عبدًا) في الأصل صفة وإن كان استعمل استعمال الأسماء ، وذلك لا يخرجه عن حكم الصفة فلذلك لم يمتنع أن يبنى منه بناء الصفات ...)) .[3]

2. التحوّل في (أنفس) :

وردت لفظة (أَنفُسِكُمْ) في قوله تعالى :(**لقد جاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالمُؤمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ**[4]) .

---

(2) (الحُطَم) : الرَّاعي الظَّلوم للماشية ، يهشِّم بعضها ببعض وراع حطم وحطمة ، كأَنَّه يحطم المال لعنفه في السوق. قال: قد لفها الليل بسواق حطم . أساس البلاغة : 1 / 9 , و(شر الرِّعاء الحطمة) .. والنَّدْسُ الصوت الخفي ورجل نَدُسٌ ونَدْسٌ ونَدِسٌ أَي فَهِمٌ سريع السمع فَطِن وقد نَدِسَ بالكسر يَنْدَسُ نَدَساً وقال يعقوب هو العالم بالأُمور والأَخبار . لسان العرب : 6 /229. (اللبَدُ) : من لا يبرح منزلهُ ولا يطلب معاشًا ، (النَّدُس) : الفَهِم ، وظيف عَجُر : غليظ سمين.

(3) المحتسب :216/1.

(4) . المحرر الوجيز ، لابن عطية (ت546ه) : 211/2-212 .

(4) سورة التوبة : 9 / 128 .

وذكر الراغب الأصفهاني في المفردات من معاني النفس : الروح , والذات[1] , ونقل السيوطيّ عن السُّهَيليّ أنَّ النفس ((عبارة عن حقيقة الوجود دون معنى زائد , وقد استُعملَ من لفظ النّفَاسةِ والشيء النّفيس)) [2] ؛ وقد لحظ ابن جني التحول الداخليّ في هذه اللفظة , في القراءة التي نسبها إلى عبد الله بن قسَيْط المكيّ [3] (لقد جاءكم رسولٌ من أَنفَسِكُمْ) بالتحول من صيغة (أفعُل) , جمع (فَعْل) , أنْفُس جمع نَفْس , إلى صيغة أفعَل الدّالةِ على التفضيل . قال : ((معناه من خياركم , ومنه قولهم : هذا أَنْفسُ المتاع , أي أجوده وخياره , واشتقه من النفس , وهي أشرف ما في الإنسان)) .[4]

وقال ابن عطية في المحرر الوجيز : ((وقوله : (من أَنفُسِكُمْ) يقتضي مدحًا لنسب النبيّ – وأنه من صميم العرب وأشرفها ... وقرأ عبد الله بن قسيط المكيّ : (من أَنفَسِكُمْ) بفتح الفاء من النَّفَاسةِ ، ورويت عن النبيّ –، وعن فاطمة ؓ ، وذكر أبو عمرو أن ابن عباس ؓ رواها عن النبيّ –)) .[5]

ولا أدري علامَ اعتمد الزرقاني في عدِّه هذه القراءة ضمن النوع الثالث وهو عنده ما صح سنده وخالف الرسم ، أو العربية ، أو لم يشتهر الاشتهار المذكور ، وهذا النوع لا يُقرأ به ولا يجب اعتقاده ، ولم تقدح هذه القراءة الشرطين المذكورين كما بيَّنَّا ،[6] ثم أَلا يكفي عنده للاطمئنان إلى

---

(2) مفردات ألفاظ القرآن ، للراغب الأصفهاني، تحقيق : صفوان داوودي : 818.

(3) الإتقان في علوم القرآن ، للسيوطيّ : 14/3 .

(4) لم أعثر على ترجمته في حدود ما اطلعت عليه من مصادر ، ولعل المقصود هو يزيد بن عبد الله بن قسيط بن أسامة الليثي ، كنيته أبو عبد الله ، يروي عن عمر وأبي هريرة ، روى عنه مالك وابن أبي ذئب وأبي إسحاق مات سنة122هـ . ينظر ثقات ابن حبان : 543/5 ، ومشاهير علماء الأمصار : 122 ، وعمدة القاري للعيني (855هـ) : 103/7 ، وخلاصة تهذيب تهذيب الكمال ، للخزرجي الأنصاري: 432 .

(5) المحتسب : 306/1.

(1) المحرر الوجيز لابن عطية :100/3 ، وينظر : إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للدمياطيّ ، تح . أنس مهرة : 433 ، وينظر : القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية ، د. حمدي سلطان حسن العدويّ: 2 /728.

(2) ينظر : مناهل العرفان ، للزرقانيّ : 297/1.

تلقي هذه القراءة بالقبول ما أطبق عليه طائفة من المفسرين ، الذين أشاروا إلى هذه القراءة ولم يقدحوا لا بعربيَّتها ، ولا بمطابقة رسمها لرسم المصحف الشريف.[1]

3.**التحوّل في (حسب)** :

وردت لفظة (حسب) في سورة الكهف فعلاً ماضياً , وهو من الأفعال النَّواسخ (ظن وأخواتها)- كما هو معروف - , وقد أسكِنَ عينُ اللفظة في قراءة عليA وابن عباسZ وابن يعمر والحسن

(3) قال الثعلبيّ (ت427هـ) في معنى أنفَسِكم بفتح الفاء: ((من أشرفكم وأفضلكم . من قولك : شيءٌ نفيس))(تفسير الثعلبيّ :114/5) ، وقال السمعاني (ت489هـ) :((...ويقال: إن هذه قراءة فاطمة Ξ ... ومعنى هذا أشرفكم وأفضلكم))(تفسير السمعاني :362/2) ، ووافقه البغوي(ت510هـ)(ينظر: تفسير البغويّ: 341/2-342) ، وقال الزمخشريّ : ((وقرئ من أنفسكم ، أي : من أشرفكم وأفضلكم ، وقيل هي قراءة رسول الله λ وفاطمة وعائشة Z)) (الكشاف:223/2) ، وقال الطبرسيّ (ت548هـ) : ((ومَن قرأ من أنفَسِكم بفتح الفاء فمعناه من أشرفكم يقال هذا أنفَس المتاع أي : أجوده وخياره ، واشتقاقه من النفس وهي= =أشرف ما في الإنسان))(مجمع البيان: 85/3) ، وتبعه الرازي(ينظر: التفسير الكبير: 236/16) , وأبو حيان الذي قال: ((ورويت هذه القراءة عن رسول الله λوعن فاطمة ، وعائشة Z، والمعنى : من أشرفكم وأعزكم ، وذلك من النفاسة ، فإنها أعزُّ الأشياء)) .(البحر المحيط : 121/5) .

ومجاهد وعكرمة وقتادة وابن كثير[1] بخلاف , ونعيم بن مَيْسَرة [2] والضحاك[3] ويعقوب[4] وابن أبي ليلى(توفي قبل 148هـ في الأرجح)[5] , إذ قرؤوا (أفَحَسْبُ الذين[6]) .

ووجّه ابن جني القراءة المذكورة بأنَّ (حَسْب) الساكنة السِّين أذهبُ في الذمِّ لهم ؛ وذلك لأنَّه جعله غاية مرادهم ومجموع طلبهم , وليست القراءة الأخرى [يعني المشهورة] كذا . [7] وإذا سلمنا بحقيقة أن القياس أساسٌ لكل صرف , وأنّ الإنسان يتبع القياس دائمًا في كلامه , وأنّ القياس يتوقف إلى حدٍّ ما على قانون الاقتصاد في الجهد [8] , وإلى ما أشار إليه اللغويون القدماء والمحدثون من نفور اللسان العربيّ من توالي المقاطع المفتوحة , أي أنّه لا يجتمع في العربية أربعة متحركات في الكلمة الواحدة , مع أنها أباحت توالي أربعة مقاطع مغلقة فيما هو كالكلمة الواحدة ؛ [9] إذا سلمنا بهذا

---

(1) هو عبد الله بن كثير بن المطلب إمام المكيين في القراءة ، قرأ على عبد الله بن السائب المخزومي وعلى مجاهد ، وقرأ عليه أبو عمرو بن العلاء. توفي سنة 120هـ . معرفة القراء الكبار للذهبي : 1 / 88 .

(2) هو أبو عمرو الكوفي النحوي نزل الري وكان ثقة ، روى القراءة عرضا عن عبد الله بن عيسى ، وروى الحروف عن أبي عمرو بن العلاء وعاصم وآخرين ،. توفي سنة 174هـ : غاية النهاية : 2/ 342.

(3) الضحاك بن مزاحم ، أبو القاسم الهلالي تابعي ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، سمع سعيد بن جبيرؒ . توفي105هـ . غاية النهاية : 1/ 337 .

(4) يعقوب بن إسحاق الحضرمي قارئ أهل البصرة في عصره . قرأ القرآن على أبي المنذر سلام بن سليم وسمع من حمزة الزيات وشعبة وهارون بن موسى النحوي وسليم ابن حيان وهمام بن يحيى وزائدة وآخرين ، وبرع في الإقراء توفي سنة 205هـ . ينظر: معرفة القراء الكبار : 1 / 157.

(5) عيسى بن عبد الرحمن بن أبي ليلى الأنصاري الكوفي قرأ القرآن على أبيه قرأ عليه أخوه محمد بن عبد الرحمن القاضي وأبوهما ممن قرأ على علي رضي الله عنه وعيسى . ينظر : معرفة القراء الكبار :1 / 66 .

(6) قوله تعالى : (**أَفَحَسِبَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ يَتَّخِذُوا عِبَادِي مِنْ دُونِي أَوْلِيَاءَ**) بكسر السين في (حَسِبَ) سورة الكهف : 18 /102.

(7) ينظر : المحتسب : 34/2.

(8) ينظر : اللغة ، ج فندريس :205-206.

(1) ينظر : لهجة تميم وأثرها في الجزيرة العربية , غالب فاضل المطَّلبيّ : 203 .

بهذا كله نستطيع أن نتلمَّس توجيها نرجّح أن يكون أكثر قبولا ممّا ذكره ابن جني من كون (حَسْب) الساكنة السين أبلغ في الذمّ من نظيرتها المتحركة السين ، ولاسيما مع وجود خمسة مقاطع متحركة في قوله (أَفَحَسِبَ) في قراءة العامة ، والمقاطع المفتوحة هي : (/ء-َ / ف-َ / ح-َ / س-ِ / ب-َ) .

ونرى في توالي المقاطع المفتوحة في هذه المفردة القرآنية إيحاءً ببعد استحالة ظن الذين كفروا يقيناً ، وهو أنْ تكون الولاية في عباد الله من دونه جلَّ وعلا ، فذلك ظنٌّ بعيد التحقق ناسبه توالي المقاطع المفتوحة ، وما يوحي به هذا الطول من ثقل في أذن السامع ، فناسب هذا التعبير ما أراده الكافرون من أمرٍ محال لا يعدو كونه ظنّاً (والظنُّ لا يُغني من الحقُّ شيئًا) . والله أعلمُ بمراده .

4 . التحوّل في (أغفلنا) :

جاء الفعل (أَغْفَلَ) بمعنى الإيجاد والمصادفة في قراءة عمرو بن فائد : **(مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبُهُ** [1]**)** وهو في القراءة المشهورة يدلُّ على الصيرورة . قال ابن جني في توجيه هذه القراءة استنادًا إلى التحول الداخلي في الصيغة : ((يقال : أغْفلتُ الرجلَ : وجدْتُهُ غافِلاً , كقول عمرو بن معدِّ يكرب : واللهِ يا بني سُلَيْم لقد قاتلناكم فما أجْبنّاكم ، وسألناكم فما أبْخَلْنَاكُمْ , وهاجَيْنَاكُم فما أفحَمْناكُمْ , أيْ : لم نجدْكم جُبَنَاءَ , ولا بُخَلاءَ , ولا مُفحَمينَ . وكقول الأعشى:

أثَوى وقَصَّرَ ليلةً لِيُزَوَّدا فمَضَى وأخلفَ من قتَيْلةَ مَوْعِدا[2]

أيْ : صادفهُ مُخْلِفا ، وقال رُؤبة :

وَأهيَجَ الخَلْصَاءِ من ذاتِ البُرَقْ[3]

أيْ : صادفها هائجة النبت . وقال الآخر:

---

(2) قوله تعالى :(**مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبُهُ**) بسكون لام الفعل (أغفل) . سورة الكهف : 18 / 28 .

(2) ديوان الأعشى : 327 .

(3) الخَلصاء : أرض بالبادية ، والبرق : جمع برقة : أرض غليظة مختلطة بحجارة ورمل . ينظر ديوان رؤبة : 105 ، ومقاييس اللغة : 100/2 ، واللسان : 396/2 ، 109/10، والتاج : 255/3 .

فأتلفنا المنايا وأتلفوا

أي : صادفناها مُتلِفَةً . فإنْ قيل : فكيف يجوز أنْ يجدَ الله غافلا ؟ قيل : لمّا فعل أفعالَ من لا يرتقب ولا يخاف صار كأنَّ الله سبحانه غافلٌ عنهُ ، وعلى هذا وقع النفي عن هذا الموضع ، فقال : ﴿ **وَمَا اللهُ بِغَافِلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ**[1])...، أيْ : لا تظنُّوا الله غافلاً عنكم . وقال تعالى : (**إِنَّا كُنَّا نَسْتَنسِخُ مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ**[2]) ، وقال تعالى :(**وَعِندَنَا كِتَابٌ حَفِيظٌ**[3]) ونحو هذا في القرآن كثير ، فكأنَّه قال : ولا تُطعْ من ظنَّنا غافلين عنه)) .[4]

والتحوُّل الداخلي في (أغفلنا) بتحريك اللام الساكنة جَعَلَ من الضمير(نا) مفعولاً في هذه القراءة بعد أنْ كان فاعلاً في القراءة المشهورة ، وتحوَّل معه المعنى الاشتقاقي لصيغة (أفعل) من الصيرورة في القراءة المشهورة إلى الإيجاد على سبيل التوهم لا الحقيقة في القراءة الشَّاذة ، أي صوَّرتْ لهم أوهامهم أنَّ الله جلَّ وعلا غافلٌ عنهم ، وتبع ابن جني في توجيه هذه القراءة بهذا التوجيه - أي في حمل (أغفَلَنا) بفتح اللام على معنى(ظنَّنا غافلين) - ثلة من العلماء والمفسِّرين[5] . ما يدلُّ على شهرة هذه القراءة وتقبل المفسرين لها ؛ لتوافر شروط القراءة الصحيحة فيها ممّا دعاهم إلى تلمُّس التوجيهات المناسبة لها من دون الإشارة إلى تصنيفها بكونها شاذة .

4. **التحول في (إفك) عند اتصال الضمير (هم) بها** :

---

(2) وردت في الآية (74) من سورة البقرة ، وفي مواطن أخرى من القرآن الكريم .

(2) سورة الجاثية : 45 / 29.

(3) سورة ق : 50 / 4 .

(5) المحتسب : 28/2 ، وينظر المحرر الوجيز : 513/3 .

(6) ينظر: الكشاف : 482/2 ، والمحرَّر الوجيز : 513/3 ، ومجمع البيان : 336/6 ، وإملاء ما منَّ به الرحمن : 101/2 ، والبحر المحيط : 1141/6 .

من أمثلة التحول الداخلي التي اتجه من خلالها ابن جني اتجاهاً صرفياً في توجيهه النحويّ لفظة (أفك) - الخبر- في قراءات الآية الكريمة (وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ [1])، فقد ترجَّحت هذه اللفظة بين الفعلية والاسمية ليَتغيَّر مع هذه التقلّبات الموقع الإعرابي للضّمير المتصل (هم) , بين النصب والجر , ويتغير نوع الخبر ، بين أنْ يكون مفرداً , أو أنْ يكون جملةً فعليةً فاعلها مستتر ؛ فتحولُ صيغةِ اللفظة ضمن التركيب يولّد تحولاً في الشكل والمضمون للتركيب نفسه , وهذا جانب من جوانب التلازم بين الصرف والنحو ؛ لأنَّ الصرف باهتمامه ببنية الكلمة إنَّما هو من أجل توظيفها في تركيب نحويّ , وهذا الاهتمام بتوجيه النحو على وفق التحول في الصيغة الصرفية هو ما سبق إليه ابن جني علم اللغة الحديث ليعطينا صورة عن نظرته التكامليَّة للغة , ففي قراءة : (وَذِلِكَ أَفَكَهُمْ) , بفتح الألف ، والفاء ، والكاف ، وقراءة : (وَذِلِكَ آفَكَهُمْ) ، بالمد ، وفتح الفاء مخفّفة ، وقراءة : (وَذِلِكَ أَفَّكَهُمْ) ، مشدّدة الفاء ، يكون الضمير (هم) في موضع نصب للفعل (أفك) بتحوّلاته إلى (أفَّك) بالتَّضعيف ، و (آفَكَ) بالمدّ على وزن (فاعَلَ) ، فقد وجّه قراءة (أَفَكَهُمْ) بمعنى صرفهم ، وثناهم ((وهو صرف بالباطل ، وأرض مأفوكة ، أي : مقلوبة التراب . وأمَّا (آفَكَهُمْ) فيجوز أن يكون أفْعَلَهُمْ ، أي : أَصارَهُمْ إلى الإفك ، أو وَجَدَهم كذلك ، كما تقول : أَحْمَدْتُ الرجل : وجدته محموداً . ويجوز أنْ يكون أفعل بمعنى فَعَل ، كصدَّ وأصَدَّ ... ويجوز أنْ يكون (آفَكَهُمْ) فاعَلَهُمْ كغالطَهُم وخادعَهُم . وأمَّا (أَفَّكَهُمْ) ففَعَّلهُم ، وذلك لتكثيره ذلك الفعل بهم ، وتكرُّرِه منه عليهم)) [2] .

وبعد أنْ وجّه القراءات الأربع المذكورة بما فيها القراءة المشهورة (قراءة الناس) ، شرع بذكر قراءتين أخريينِ هما ما نسبه إلى الفرّاء من حكايته لقراءة : (وَذِلِكَ أَفَكَهُمْ) , وقال فيه الفراء :((

(1) سورة الأحقاف : 46 / 28.

(2) المحتسب : 2/267-268 .

الإفْكُ وَالأَفَكُ , كالحذر والحَذر)) [1] . وتلتقي هذه القراءة مع قراءة العامة في المعنى ومعلوم أنّ القراءة جاءت بالأوجه الثلاثة بالكسر والفتح والتحريك ، وقد قرئ بهنَّ قوله تعالى:(وَذَلِكَ إِفْكُهُمْ) [2]

. أما القراءة الأخرى ، وهي السادسة فهي ما رواه أبو الفتح عن قطرب أنَّ ابن عباس قرأ : (وَذَلِكَ آفِكُهُمْ) بمدِّ الألف وكسر الفاء بمعنى صارفهم [3] ، وفيها تحول الأصل (أ ف ك) إلى اسم فاعل(آفِك) مضاف إلى معموله الضمير (هم) . فالقراءة التي نسبها إلى الفراء ، والقراءة المروية عن قطرب عن ابن عباس تلتقيان بالقراءة المشهورة في المعنى ؛ إذ لا تخرج لفظة (أفك) عن دائرة الاسميَّة على إنَّها خبر لاسم الإشارة (ذلك) فيبقى الضمير (هم) بمحل الجرّ بالإضافة .

ثانياً : البناء للمعلوم وللمجهول

جعل النحويون المسند والمسند إليه (عمدة الكلام) [4] ، وما عداهما عناصر غير ركنيَّة اصطلح عليها القدماء مصطلح (الفضلة) [5] ، والمحدثون (التكملة) . [6]

ونظر النحاة إلى المبني للمجهول باعتباره أصلاً قائمًا بذاته من غير أنْ يكون معدولاً عن غيره ، فقال قومٌ : ((إنَّه مُغَيَّرٌ عن صيغة المبني للفاعل وفرعٌ عليه ، بدليل أنَّ الفاعل لمَّا كان لازمًا للفعل ، والمفعول غير لازم كان أصلاً للمفعول وأولاً له ، ويلزم منه أنْ يكون فعلاً أصلاً ، لأنَّه كالجزء منه . وقال آخرون : إنَّه غير مُغيَّر ، بل هو أصلٌ مستقل لازم الأفعال ، ما لم يُبنَ للفاعل أصلاً)) .[7] والذين قالوا : إنَّ المبني للمجهول أصلٌ استدلوا على ذلك بالأفعال التي وردت عن العرب مبنيَّة

---

(1) المحتسب : 2 / 268.

(2) ينظر : تاج العروس للزبيدي (ت1205ه) : 13 / 508 .

(3) ينظر : المحتسب : 2/ 268 .

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية :62/1.

(5) ينظر: المقتضب : 116/3.

(6) ينظر: في النحو العربي نقد وتوجيه : 99 .

(1) شرح ألفية ابن معطي ، عبد العزيز بن جمعة الموصلي (663ه) : 617/1.

للمجهول . ووجود أفعال مصوغةً للمفعول مخصوصةً به ، لاحظَّ للفاعل فيها كقولهم : بُهِتَ الرجلُ ، ونُفِسَت المرأةُ ولدًا ، وأفعال مصوغةً للفاعل لا حظَّ فيها للمفعول ، كقولهم : جلس زيدٌ ، وظَرُفَ عمرو ، فدلَّ هذا على أنَّ باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله أصلٌ قائمٌ بنفسه عندهم . [1] .

وقالت طائفة إنَّ المبني للمجهول ليس أصلاً قائمًا بذاته . جاء في كتاب (إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل) : ((الصحيح أنَّ صيغة المبني للمفعول مغيرة عن صيغة المبني للفاعل فهذه أصلٌ لتلك خلافا لظاهر الألفيَّة تبعا للكوفيين والمبرد وابن الطراوة ونسبه لسيبويه زعموا أن كلا منهما أصل برأسه قالوا لأنه جاءت أفعال ملازمة للبناء للمفعول كزهي وزكم وحم وجن فلو كان فرعا عن المبني للفاعل للزم أنْ لا يوجد إلا حيث يوجد الأصل وأجيب بأن العرب قد تستغني بالفرع عن الأصل ...)) . [2]

المبني للمجهول في اللغات الأخرى :

يعد المبني للمجهول من (الظواهر العالمية) universals في اللغات وليس وقفًا على لغة دون أخرى ، ولكن اللغات تختلف فيما بينها حين صياغة جملة مبنية للمجهول من أخرى مبنية للمعلوم ، لذلك اهتم بعض اللغويين بمقارنة تلك الصياغة في اللغات المختلفة ، ومن أولئك (مكارثي) McCarthy الذي توقف عند بعض الجمل وناقشها .[3]

ونحن لسنا في صدد مناقشة المبني للمجهول صرفيًّا ، هذا البحث الذي حدَّده تشومسكي باللغات التي تبنى فيها الأفعال اللازمة إلى المجهول كالعربية والألمانية والعبرية ، [4] وإنَّما نلتفت في هذا البحث إلى الجانب النحويّ للمبني للمجهول ، فنجده يتمثل في (الإحلال) Replacement فالفاعل يحذف ، ويُقام غيره نائبًا عنه ، وقد حدَّد النحاة ما يصلح لأنْ يكون نائبًا عن الفاعل ويحل محلَّه .

---

(2) ينظر : المبني للمجهول في الدرس النحويّ ، د. محمود سليمان ياقوت : 53.

(3) إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ، محمد علي بن علان الصديقي ، تحقيق : إبراهيم شمس الدين : 2.

(4) ينظر: المبني للمجهول في الدرس النحويّ ، د. محمود سليمان ياقوت : 65-92.

(5) Lectures of the theory of syntax: p.p125 , 126. & A Comprehensive Grammar of the English Language 1986 . Quirk , R. etal Leech , G . Svartvik , J . London: Longman : 284. & Communicative Grammar of English . Leech , & Sbartvik , G . 1990 . London: Longman : 284.

ومن الغريب أنْ يُنكر الدكتور مهدي المخزوميّ υ وجود المبني للمجهول في اللغات الحيّة المعروفة ، وهذه الظاهرة أشهر من أنْ تنكَر .[1]

وممَّا يتصل بالجانب النحويّ الحكم الذي أصدره النحاة ، وهو أنَّ أحكام الفاعل تنسحب على النائب عن الفاعل ، لذلك يصبح عمدة ، أيْ إنَّه لا يمكن الاستغناء عنه .

البناء للمعلوم وللمجهول في التوجيه النحوي عند ابن جني

ثمَّة أفعال مبنية للمجهول في القراءات المشهورة وردت مبنية للمعلوم في القراءات الشاذَّة منها الفعل (بَهُتَ) الذي جاء مبنيًّا للمجهول في قوله تعالى : (فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ) (سورة البقرة : 2 / 258) وجاء في القراءة الشاذة مبنيًّا للمعلوم [2] ، والفعل (يُؤتَ) في قوله تعالى : (وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ) (سورة البقرة : 2 /269) ، وجاء في القراءة الشاذة مبنيا للمعلوم أيضًا [3] ، والفعل (زُيِّنَ) في قوله تعالى : (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ) (سورة آل عمران : 3 /14) ، وقد ورد مبنيًّا للمجهول في قراءة مجاهد [4] ، وقد وجَّهها جميعها بحذف الفاعل .

ولم يكن ابن جني بدعًا من غيره من علماء العربية عندما عالج موضوع المبني للمجهول في كتابه المحتسب بربطه بين النحو والدلالة ، ويمكن تلخيص نظرته إلى البناء للمجهول في القراءات القرآنية التي وجهها في كتابه المحتسب على وفق الآتي :

1. شدة العناية بالمفعول والاهتمام به:

---

(1) ينظر : قضايا نحوية ، د. مهدي المخزوميّ : 180.

(2) ينظر : المحتسب : 1/ 134-135 .

(3) ينظر : المصدر نفسه : 1/ 143 .

(4) ينظر : المصدر نفسه : 1/ 155 .

ذكّر أبو الفتح بحقيقة الموقع الذي يكون عليه المفعول ، ((وذلك أنَّ أصل المفعول أنْ يكون فضلةً وبَعدَ الفاعل ، كَضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا...)) .[1] وهو الموقع الأساس الذي يكون عليه المفعول .

.1	الفعل	ضَرَبَ
.2	الفاعل	زَيْدٌ
.3	المفعول	عَمْرًا

ثم إذا ازدادت عنايتهم بالمفعول قدَّموا موقعه ، مع إبقاء رتبته (المفعوليَّة) كما هي ((...فإن عناهم ذكر المفعول قدَّموه على الفاعل ، فقالوا : ضَرَبَ عَمْرًا زَيْدٌ)) .[2]

.1	الفعل	ضَرَبَ	جاء في موقعه المتقدم
.2	المفعول	عَمْرًا ↑	تقدم على الفاعل
.3	الفاعل	زَيْدٌ ↓	تأخر عن المفعول

وإن ازدادت عنايتهم بالمفعول قدَّموه في اللفظ على الفاعل ، وعلى الفعل النَّاصِبِهِ أيضًا ، ((...فإذا ازدادت عنايتهم به قدَّموه على الفعل النَّاصِبِهِ ، فقالوا: عَمْرًا ضَرَبَ زَيْدٌ ...)) .[3]

.1	المفعول	عَمْرًا ↑↑	تقدم على الفعل والفاعل
.2	الفعل	ضَرَبَ ↓	تأخر عن المفعول
.3	الفاعل	زَيْدٌ ↓	تأخر عن المفعول

(1) المحتسب : 1 /65.

(2) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(3) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

ويرى ابن جني أنَّ المفعول إذا ازدادت عنايتهم به ارتفع من كونه فضلة . قال : ((فإنْ تظاهرت العناية به عقدوه على أنَّه **ربُّ الجملة** ، وتجوَّزوا به حدّ كونه فضلة ، فقالوا : عمرو ضربه زيد ، **فحذفوا ضميره** ونَوَوهُ ولم ينصبوه على ظاهر أمره ؛ رغبة به عن صورة الفضلة وتحاميًا لنصبه الدَّال على كونِه غير صاحب الجملة ، ثم إنَّهم لم يرضَوا له بهذه المنزلة حتى صاغوا الفعل له ، وبنوه على أنَّه مخصوصٌ به **وألغوا ذكر الفاعل مُظهَرًا أو مُضمَرًا** فقالوا : ضُرِبَ عمرو فاطُّرح ذكر الفاعل البتّة...)).[1]

ويُفهم من كلامه أنَّ مراحل الاهتمام بالمفعول بعد ازدياد العناية به ، وخروجه من دائرة الفضلة إلى منزلة عليا بأنْ يكون هو (رَبُّ الجملة) هي ثلاث مراحل :

المرحلة الأولى **:** تقديم المفعول مع رفع رتبته من مفعول منصوب(فضلة) إلى مبتدأ مرفوع (ربّ الجملة) ، مع وجود ضمير يتَّصل بالفعل يعود إليه ، نحو قولهم : (عمرو ضربهُ زيدٌ) .

المرحلة الثانية **:** استقلال المفعول برتبته الجديدة (الرّفع بالابتداء) بحذف الضمير العائد إليه ((**ثم زادوه على هذه الرتبة ، فقالوا : عمرو ضَرَبَ زيدٌ ، فحذفوا ضميره ونَوَوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره ؛ رغبة به عن صورة الفضلة ، وتحاميًا لنصبه [** أي الضمير**] الدَّال على كون غيره صاحب الجملة**)) .[2]

المرحلة الثالثة : صياغة الفعل ببنائه للمفعول ((**على انه مخصوص به ، وألغوا ذكر الفاعل مُظهَرًا أو مُضمَرًا ، فقالوا: ضُرِبَ عمرٌو ، فاطُّرح ذكر الفاعل البتة**)).[3] وهي المرحلة العليا من مراحل الاهتمام بالفضلة لتكون على حدّ تعبيره(**ربَّ الجملة**). وهذا التحول في الصيغة الصرفية من البناء للمعلوم إلى البناء للمجهول يلقي بظلاله على دلالة الجملة وتركيبها معًا .

ويمكن التعبير عن هذه التحوُّلات التي رصدها ابن جني بالجدولين الآتيين:

مراحل العناية بالمفعول مع بقائه فضلة

---

(1) المحتسب : 1 /65.

(2) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(3) المحتسب : 1 /65.

.1	المرحلة الأولى:	أن يأتي المفعول بعد الفعل والفاعل	ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا
.2	المرحلة الثانية :	تقديم المفعول على الفاعل دون الفعل	ضَرَبَ عمرًا ↑ زيدٌ
.3	المرحلة الثالثة :	تقديم المفعول على الفعل والفاعل	عَمْرًا ↑↑ ضَرَبَ زَيْدٌ

وإشارة السهم (↑) في جملة (ضَرَبَ عمرًا ↑ زيدٌ) تعني أن المذكور قبلها (وهو المفعول) قد تقدم رتبة واحدة ، أيْ : أنَّه تقدم على الفاعل فقط ولم يتقدم على الفعل الناصبه . أمَّا إشارة السهمين (↑↑) فتعني أنَّ المذكور قبلها(المفعول) قد تقدم رتبتين ، أيْ : أنَّه تقدم على فاعله ، وعلى الفعل الناصبه ، مع بقاء رتبته فضلة كما هي ، وهذا الارتقاء في الموقع مع ثبات الرتبة يعد صورةً أولى من صور اهتمام العرب بالمفعول ، وعنايتهم به ، والذي سوَّغ ذلك في العربية استثناءً من غيرها هو كونها لغة معرَبَة ؛ والحركة الإعرابية فيها تمثل هوية الكلمة ، التي تنمُّ على رتبتها ضمن التركيب التي جاءت فيه .

مراحل العناية بالمفعول بعد تجاوز كونه فضلة

المرحلــة الأولى	تقديم المفعول مع رفع رتبته من مفعول منصوب(فضلة)إلى مبتدأ مرفوع(عمدة) ، مع وجود ضمير يتصل بالفعل يعود إليه .((فإن تظاهرت العناية به عقدوه على أنه ربُّ الجملة ، وتجاوزوا به حدّ كونه فضلة ، فقالوا : عمرو ضربه زيد ، فجاءوا به مجيئًا ينافي كونه فضلة)) .	عمرٌو ضَرَبَهُ زَيْدٌ

المرحلــة الثانية	استقلال المفعول برتبتـه الجديدة (الرّفع بالابتداء) بحذف الضـمير العائد إليـه ((... ثم زادوه على هذه الرتبة ، فقالوا : عمرو ضَرَبَ زيد ، فحذفوا ضميره ونَوَوه ولم ينصبوه على ظاهر أمره ؛ رغبةً به عن صورة الفضلة ، وتحاميًا لنصبه – أي الضـمير- الدَّال على كون غيره صاحب الجملة)) .	عَمرٌو ضَرَبَ زَيْدٌ
المرحلــة الثالثة:	صياغة الفعل ببنائه للمفعول ((على انه مخصوص بـه ، وألغَوا ذكر الفاعل مُظهَرًا أو مُضمَرًا ، فقالوا : ضُرِبَ عمرٌو فاطُّرح ذكر الفاعل البتة)) .	ضُرِبَ عمرٌو

والتأمُّل في الجدول المذكور في أعلى ، والذي مثلنا به رؤية أبي الفتح لمراحل اهتمام العرب بالمفعول ، بعد رفعهم إياه من رتبة (الفضلة) إلى منزلة تجعله (ربَّ الجملة) يدلنا على أنَّ المفعول الذي خلعوا عنه ثياب المفعولية التي توحي بتبعيته للفعل والفاعل ، أُلبس ثيابًا تدل على استقلاله الجزئي عن الفعل والفاعل ، فهو مع كونه مقدَّمًا في موقعه ، مرفوعةً رتبتُهُ غير أنَّ هناك ضميرًا في الخبر يدل على رتبته الأولى ؛ فالهاء في (ضَرَبَهُ) تدلُّ على أنَّ غيره صاحب الجملة ، وإذا ما جاء العربي بمفعولٍ في مثل هذا التركيب ، فهو يريد أنْ يخبرنا أنَّ المذكور بعده قد يساويه في الرتبة . أمَّا الجملة في المرحلة الثانية من مراحل الاهتمام بالمفعول(عَمرٌو ضَرَبَ زَيْدٌ) ، فهي جملة موهمة نوعًا ما ، ولا نجدها شائعة في الأسلوب العربي ، وقد وضع النحاة شروطًا ثلاثة لحذف العائد منها : أنْ يكون العائد ضميرًا منصوبًا لا ضميرًا مرفوعًا ولا مجرورًا [1] ؛ لأنَّ المفعول عندهم كالفضلة والمستغنى عنه ، وهذا ما عبر عنه أبو الفتح لدى توجيهه قراءة رؤبة[2] : **(مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ [3])** بالرفع . قال : ((وجْهُ ذلك أنَّ (ما) ها هنا اسمٌ موصولٌ بمنزلة الذي ، أيْ : لا يستحي أنْ يضربَ الذي هو بعوضة مثلا ، فحذف العائد على الموصول ، وهو مبتدأ ... وحذف الضمير هنا ضعيف ؛ لأنَّه ليس فضلة كالهاء في نحو قولك : ضربت الذي كلمتَ ، أي : كلمتهُ)) [4] . فجملة

(1) ينظر : شرح المفصل : المجلد الثاني ، 3 / 119 .

(1) رؤبة بن العجاج ، كنيته أبو الجحاف ، واسم العجاج عبد الله من أهل البصرة يروي عن أبيه عن أبي هريرة . يقال إنه توفي سنة 145هـ . الثقات ، لابن حبان(354هـ) : 309/6 ، وسير أعلام النبلاء للذهبي (748هـ) : 162/6.

(2) قوله تعالى : ﴿ **مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً** ﴾ بتنوين النصب في (بعوضة) . سورة البقرة : 2 / 26.

(3) المحتسب : 1 / 64 .

(عَمرٌو ضَرَبَ زَيْدٌ) – والحال هذه - ضعيفة التركيب ، وغير شائعة في الأسلوب العربي ، ويمكن أن نطلق عليها مصطلح : (المثال التعليمي) .

أمَّا غاية اهتمام العرب بالمفعول وعنايتهم به فتتجلى في بنائهم إيَّاه للمفعول ، وطرحهم ذكر الفاعل البتة ، وهو ما تمثله المرحلة الثالثة التي ذكرناها ، وهي المرحلة العليا من الاهتمام .

ومحور توجيه ابن جني لبناء الفعل للمجهول هنا يدور حول شدَّة العناية بالمفعول بصفته فضلة . قال : ((فإذا ثبت بهذا كله[1] قوَّة عنايتهم بالفضلة حتى ألْغَوا حديث الفاعل معها ، وبنوا الفعل لمفعوله ، فقالوا : ضُرِبَ زيدٌ ، حَسُنَ قولهُ تعالى :(**وَعُلِّمَ آدَمُ الأَسْماءَ كُلَّها**) ؛ فلمَّا كان الغرض فيه أنَّهُ قد عرفها وعَلِمَها ، وآنس أيضًا علْمُ المخاطبين بأنَّ الله سبحانه هو الذي علمَهُ إيَّاها بقراءة من قرأ :(**وَعَلَّمَ آدَمَ الْأَسْمَاءَ كُلَّهَا**) [سورة البقرة : 2 / 31]...))[2].

وفائدة البناء للمجهول غالبًا هي تغييب الفاعل إلى هامش الشعور لغرض بلاغي هو فسح الاهتمام بالمفعول ، وهناك فائدة أخرى تكمن في تعميم الفاعل ؛ فالبناء للمجهول يوصد باب الدّلالة القطعية ، ويفتح باب الدّلالة الاحتمالية على مصراعيه ليُتيح للمُتلقي الوقوف عند جملة من الآيات الكريمة ، متأمّلاً في كنه الفاعل الذي قُصد إلى إبهامه قصدًا .

2. **التحويل في الإسناد** :

تؤدي القراءات القرآنية إلى التحويل في الخطاب مع المبني للمجهول بحيث يصبح للحاضرين ، أو للغائبين ، ومن ذلك قراءة ابن جُنْدُب : ﴿ **وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكَفُورُ**[3]) رفعًا [سورة سبأ :17] فالتحويل

---

(4) يشير بقوله : ((فإذا ثبت بهذا كله)) إلى مراحل الاهتمام بالمفعول السابق ذكرها بدليل قوله في جملة (زيدًا ضربته) : ((... وذلك أنه إذا نصب على ما ذكرت فإنه لا يعدم دليل العناية به ، ولاسيما والفعل الناصب له لا يظهر أبدًا مع تفسيره فصار كأن هذا الفعل الظاهر هو الذي نصبه ، وكذلك يقول الكوفيون . فإذا ثبت بهذا كله ...)) . (المحتسب :66/1)

(5) المحتسب : 66/1.

(1) قوله تعالى : ﴿ **وَهَلْ نُجَازِي إِلَّا الْكَفُورَ**﴾ بالبناء للمعلوم . (سورة سبأ : 34 / 17) .

هنا من صيغة المتكلم التي عليها القراءة المشهورة (نُجَازِي) إلى صيغة الغائب (يُجْزَى) ، التي عليها هذه القراءة ، و(يُجَازَى) ، وهي قراءة العامة ، وقد فرق فيها أبو الفتح بين جزى وجازى . قال : ((حدثنا أبو بكر محمد بن علي المراغيّ , ورويناه أيضًا عن شيخنا أبي عليّ ، قال كان أبو إسحاق يقول : جزيت الرجل في الخير ، وجازيته في الشرّ . واستدل على ذلك بقراءة العامة : ﴿وَهَلْ يُجَازَى[1] إِلَّا الْكَفُورَ) ... فأمَّا قراءة ابن جُنْدُب : ﴿ وَهَلْ يُجْزَى إِلَّا الْكَفُورُ ﴾ فوجهه أنَّه إذا كان الجزاء في الحسنة عشرًا فذلك تفضُّل ، وليس جزاءً ، وإنَّما الجزاءُ في تعادل العمل والثواب عنه...)).[2] وتتفق هذه القراءة ومثيلاتها مع كثرة ما أتى في القرآن الكريم من المجازاة على ما لم يُسَمَّ فاعله ، ومن ذلك : (الْيَوْمَ تُجْزَى كُلُّ نَفْسٍ [3]) (وَمَا لِأَحَدٍ عِنْدَهُ مِنْ نِعْمَةٍ تُجْزَى [4]) ﴿ وَمَنْ جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا [5]) (مَن جَاءَ بِالسَّيِّئَةِ فَلا يُجْزَى الَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ إِلَّا مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ[6]) (مَنْ عَمِلَ سَيِّئَةً فَلا يُجْزَى إِلَّا مِثْلَهَا [7]).

3. التقدير في الإعراب :

---

(2) يُجَازَى بالبناء للمفعول قراءة نافع وابن كثير وأبي عمرو وابن عامر وأبي بكر وأبي جعفر ، وقراءة الباقين بالنون وكسر الزاي كما في الإتحاف : 220 ،221.

(3) المحتسب : 2 /188-189، وينظر : تفسير الآلوسي : 22 / 129 .

(3) سورة غافر : 40 / 17 .

(4) سورة الليل : 92 / 19 .

(5) سورة الأنعام : 6 /160 .

(6) سورة القصص : 28 / 84 .

(7) سورة غافر : 40 / 40 .

تؤدي القراءة بالمبني للمجهول إلى التقدير في الإعراب ، وهذا ما يُستشفُّ من توجيه ابن جني لقراءة الزهري والحسن والأعرج : (تُنْبَتُ[1]) ، برفع التاء ونصب الباء . قال : ((الباء هنا في معنى الحال ، أيْ : تنبت وفيها دهنها ، فهو كقولك : خرج بثيابه أي وثيابه عليه ، وسار الأمير في غلمانه ، أَيْ وغلمانه معه ، وكأنَّه قال : خرج لابسًا ثيابه ، وسار مستصحبًا غلمانه ، وكذلك قول الهذليّ :

يعثرْنَ في حَدِّ الظبَاتِ كأنما كسِيَتْ بُرُودَ بني تَزِيدَ الأَذرُعُ[2]

أيْ : يعثرن كأبياتٍ في حدِّ الظُّبَات ، أو مجروحات في حدِّ الظُّبات . ومثله ما أنشده الأصمعيّ من قوله :

وَمُسْتَنَّةٍ كاستنانِ الخَرُو ف قَدْ قطَعَ الحَبلَ بالمِرْوَدِ[3]

أيْ : قطع الحبل ومِرْوَده فيه ، أي : مُتَّصلاً به مِرْوَدُهُ ، فكذلك قولُهُ: **(تُنْبَتُ بِالدُّهنِ)** ، أي : تُنْبَتُ ودهنها فيها ، وكذلك مَن قرأ : (تَنْبُتُ) ، أي : تَنْبُتُ على هذه الحال ، وكذلك أيضًا مَن قرأ : **(تُنْبِتُ بِالدُّهْنِ)** قد حذف مفعولها ، أي : تُنْبِتُ ما تنبته ودهنها فيها)) .[4]

ونجد التوجيه النحوي بالتقدير في الإعراب عند تحويل الفعل من المبني للمجهول إلى المبني للمعلوم مع تحويل تاء التأنيث إلى تاء الفاعل ، ومن ذلك قراءة علي بن أبي طالب (A)**(أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأِبِلِ كَيْفَ خَلَقْتُ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رَفَعْتُ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نَصَبْتُ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سَطَحْتُ[5])**، بفتح

---

(5) قوله تعالى﴿ **نُبِتُ** ﴾ بفتح التاء وضم الباء . (سورة المؤمنون : 23 / 20) .

(2) البيت لأبي ذؤيب الهذلي . ينظر : لسان العرب : 95/2 ، وخزانة الأدب للبغدادي(1093ه) : 269/1 .

(3) البيت لرجل من بني الحارث . ينظر : صحاح الجوهري : 1348/4 ، ولسان العرب : 95/2 .

(4) المحتسب : 2 / 88 - 89 .

(5) قوله تعالى : (**أَفَلا يَنْظُرُونَ إِلَى الْأِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ وَإِلَى السَّمَاءِ كَيْفَ رُفِعَتْ وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ**) بالمبني للمجهول في الأفعال (خُلقتْ ، ورُفعتْ ، وسُطحتْ ، ونُصبَتْ) .(سورة الغاشية : 88 / 17 ، 18 ، 19 ، 20) .

أوائل هذه الحروف كلها ، وضم التاء . قال : ((المفعول هنا محذوف لدلالة المعنى عليه ، أي : كيف خلقتها ، ورفعتها ، ونصبتها ، وسطحتها ؟ وقد تقدم الحديث على حُسن حذف المفعول به ، وأنَّ ذلك أقوى دليل على قوة عربية الناطق به)) .[1]

ولاشك في أنَّ القراءة المشهورة بالبناء للمجهول أقوى معنىً ، وأقرب إلى قواعد اللغة ؛ لأنَّها لا إضمار فيها على عكس القراءة المروية بالبناء للمعلوم في الآيات المتقدمات .

4. الإعلام بوقوع الحدث وليس بالفاعل:

يُعلَّل حذف الفاعل في ضوء (الإبهام) ؛ لأنَّ مراد المتكلم لا يتعلّق بتعيينه ، وأشار النحاة إلى قسم من الآيات الكريمة المتصلة بهذا الإبهام ، فالفاعل ليس هو المحور في التعبير القرآني ، وإنَّما هو الحدث ، فالعبرة في بيان الحكم ، وليس في بيان الفاعل . وأشار النحاة إلى قسم من الآيات المتصلة بهذا الإبهام . قال تعالى : (فَإِنْ أُحْصِرْتُمْ [2])﴿ وَإِذَا حُيِّيتُمْ [3])﴿إِذَا قِيلَ لَكُمْ تَفَسَّحُوا[4]) ، والشاهد في الآيات الثلاث أنَّ الجمل فيها مبنية للمجهول ، لأنَّ الفاعل ليس بذي أهمية ؛ بل الأهمية منصبة في الحدث .[5]

ومن توجيهه القراءة بالمبني للمفعول أنَّ إسناد الفعل إلى المفعول لم يكن لجهل المتكلم بالفاعل ، ولكن قد يُسند إلى المفعول ، ويُطرح ذكر الفاعل ، لغرض الإعلام بوقوع الحدث . قال في توجيهه قراءة ابن مسعود : (فَإِذَا نُزِّلَ بِسَاحَتِهِمْ [6])((... وهذا ما يدُلك على أنَّ إسناد الفعل إلى المفعول نحو ضُرِبَ زيدٌ لم يكن لجهل المتكلم بالفاعل مَن هو ؟ ألبتة ، ولكن قد يُسند إلى المفعول ، ويُطرح ذكر

(1) المحتسب : 2 / 356 .

(2) البقرة : 2 / 196 .

(3) سورة النساء : 4 / 86 .

(4) سورة المجادلة : 58 /11 .

(4) ينظر: دروس في شرح الألفية ، الدكتور عبدُه الراجحي : 37 ، والمبني للمجهول في الدرس النحويّ : 27.

(6) سورة الصافات : 37 / 177.

الفاعل لأنَّ الغرض إنَّما هو الإعلام بوقوع الضرب بزيد ، ولا غرض معه في إبانة الفاعل من هو ؟ فاعرفه)) .[1]

ومثل هذا التوجيه للبناء للمجهول الذي يأتي للعناية بالحدث نفسه ، وليس بمن قام بالحدث ، وجّه قراءة ابن مسعود والحسن والأعمش : (يَوْمَ يُقَالُ لِجَهَنَّمَ [2])؛ إذ رأى أنّ العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل . قال : ((هذا يدُلُّ على أنّ قولنا : ضُرِب زيدٌ ونحوَهُ لم يُترك ذكر الفاعل للجهل به ، بل لأَن العناية انصرفت إلى ذكر وقوع الفعل بزيد ، عُرف الفاعل به ، أو جُهل ؛ لقراءة الجماعة : ﴿ يَوْمَ نَقُولُ ﴾)) [3] . فمن يقول لجهنم القول المذكور معروف للسامع ، ففعله هذا ليس لأحدٍ أنْ يفعله غيره .

---

(6) المحتسب : 2 / 229 .

(7) قوله تعالى : (يَوْمَ نَقُولُ لِجَهَنَّمَ) . بالبناء للمعلوم في (نقول) . سورة ق : 50 / 30 .

(1) المحتسب : 2 / 284.

الفصل الرابع

التوجيه النحوي للظواهر الطارئة على التركيب

مدخـــل :

أسس ابن جني جانبًا من توجيهاته النحوية على أسس نحوية تخص التركيب نفسه من غير أنَّ تكون فيها صلة مباشرة بعلمي الصوت والصرف اللذين بيَّنا أنَّه قد بنى توجيهاته النحوية على أسسهما في فصلين سابقين ؛ لذا اقتصر هذا الفصل من البحث على تقصي المظاهر الطارئة على التركيب في القراءات الشاذة وتوجيه أبي الفتح بن جني لها نحويا ، فاستقل بدراسة هذه المظاهر التي لا تتصل بالصوت ، أو بالصرف اتصالاً مباشرًا ، فهي مسائل نحوية وجهها ابن جني توجيها يستند إلى معرفته النحوية الواسعة من غير أنْ يبني توجيهه النحوي على معطيات علمَيّ الصوت والصرف اللذينِ يشهدان له بإضافاته المهمة في كلٍّ منهما بوصفه عالمًا في اللغة بمعناها الواسع لا في نحوها فقط .

وقد رصد الباحث الاتجاهات الرئيسة التي سار عليها أبو الفتح في توجيهه النحوي المستند إلى معطيات علم النحو ، فوجدها تتلخص في الحذف والإضمار ، والحمل على المعنى ، والعطف على المحل .

الحَـذْف

الأصل في الكلام عند النحاة الذكر ولا يُحذف منه شيءٌ إلاّ بدليل ، وجعل ابن جني الحذف ، والزيادة ، والتقديم والتأخير ، والحمل على المعنى من شجاعة العربية . [1] والحذف لا يكون إلاّ بحسب ضوابط يُقِرُّها الاستعمال ونظام اللغة نفسه .[2] وهو كثير في العربية ، وقد توسعت فيه توسُّعًا كبيرًا [3] . والحديث عن قضايا الحذف والذكر ، والإيجاز والإطناب أمرٌ صرفه علماء العربية إلى علم المعاني . أمَّا الحذف الواجب فهو من قضايا النحو [4] ، ويشترط النحاة لصحة الحذف وجود دليل مقالي ، أو مقامي (حالي) [5] ، وأنْ لا يكون في الحذف ضرر معنوي ، أو صناعي ، والأخير يختص بمعرفته النحويون الذين يحكمون على صحة التعبير في المعيار النحوي من عدم صحته . فإنْ وجد الدليل المقالي (اللفظي) ، أو المقامي (الحالي) على المحذوف أجازوا حذفه لدلالة المقال ، أو الحال عليه ، وتختلف دلالات الجمل بحسب اختلاف تقدير المحذوف الذي يظهر أثرُهُ الإعرابي على الاسم المذكور ؛ وذلك أنَّ المحذوف قد يكون فعلا فتدلُّ الجملة حينئذٍ على التجدد والحدوث لذا يميل النحاة إلى الحكم بنصب الاسم بالفعل المضمر .

أمَّا إذا كان المحذوف اسمًا فالجملة اسمية بدلالة رفع الاسم المذكور ، وهي تدلُّ على الاستمرار والثبوت . وقد كشف ابن جني عن ملابسات هذا المظهر الطارئ على الجملة العربية في كتابه المحتسب ، وميَّز بفكره الثاقب بين دلالة الجملة الفعلية ، ودلالة الجملة الاسمية مبينا وظيفة كلٍّ منهما في التعبير عن المعنى ، وميَّز أيضًا بين رتبة محذوف وآخر ؛ فحذف الفضلة أيسر عنده من حذف العمدة ، أيْ : أنَّ الاسم إذا كان أحد طرفي الإسناد في الجملة ربَّما استوجب حذفه وجود أكثر

(1) ينظر : الخصائص : 2 / 360 .

(2) ينظر : كتاب سيبويه : 24 – 25 .

(3) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، د. فاضل صالح السامرائي : 75 .

(4) ينظر : نحو القرآن ، د. أحمد عبد الستار الجواري : 43 – 44 .

(1) ينظر : مغني اللبيب ، لابن هشام ، تحقيق حسن حمد وأميل بديع يعقوب : 2 / 360 – 372 .

من قرينة تدل عليه . فكان هذا المعيار الذي يخص الصناعة النحوية واحدًا من المعايير التي اعتمدها ابن جني في توجيه القراءات بالحذف ، وتفصيل توجيهه النحوي الذي نهج فيه هذا المنهج هو على النحو الآتي :

أولاً : الحذف بدلالة المقال :

1. حذف المبتدأ :

وجد النحاة أن حذف المبتدأ ، أو الخبر يكون جائزًا ، أو واجبًا بحسب نوع الدلالة عليه ، وقد فصلوا القول في أحوال الوجوب وأحوال الجواز ، ولم يخرج ابن جني عما تعارف عليه النحاة ، وقد وجه بدلالة المقال حذف المبتدأ في قراءة ابن طاووس [1] عن أبيه[2] : (**وَيَسْأَلونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ أَصْلِحْ إِلَيْهِمْ خَيْرٌ**[3]) ، فقال في إعراب (خَيْر) : ((خيرٌ مرفوع ، لأنَّه خبر مبتدأ محذوف ، أي أصلِح إليهم فذلك خير)) . [4] وعلَّل حذف المبتدأ بدلالة المقال عندما حمله على حذف فاء الشرط ، قال : ((وإذا جاز حذف هذه الفاء مع مبتدئِها في الشرط الصحيح نحو قوله : [5]

بَنِي ثُعَلٍ لا تَنكعُوا العَنزَ شِربها بني ثُعَلٍ من ينكع العنزَ ظالمُ

---

(2) عبد الله بن طاووس الثقة ، أبو محمد اليماني سمع عن أبيه وأكثر عنه وعن عكرمة بن خالد المخزومي ، وجماعة ، وقال معمر : كان من أعلم الناس بالعربية وأحسنهم خلقا ... مات سنة 132هـ . سير أعلام النبلاء للذهبي : 6 / 103 – 104 .

(2) هو طاووس بن كيسان اليماني أبو عبد الرحمن الحميري الجندي مولى بحير بن ريسان من أبناء الفرس كان ينزل الجند ، وقيل اسمه ذكوان وطاووس لقب . روى عن العبادلة الأربعة وأبي هريرة وعائشة وزيد بن ثابت = = وآخرين ، واختلف في وفاته بين 101هـ ، وقيل 106هـ ، وقيل 100هـ ، ومئة وبضع عشرة . ينظر : تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ت852هـ) : 5 / 9 .

(1) قوله تعالى : ﴿ **وَيَسْأَلونَكَ عَنِ الْيَتَامَى قُلْ إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ** ﴾ بلفظ المصدر (إصلاح) (سورة البقرة: 2 /220) .

(2) المحتسب : 1 / 122 .

(3) بنو ثعل نداء ، وهم بنو ثعل بن عمرو بن الغوث بن طيِّء ، والنَّكع : المنع ، والشاهد فيه حذف الفاء مع الجواب ضرورة . ينظر : كتب العين : 205/1 (نكع) ، وكتاب سيبويه : 3 / 65 .

أيْ : فهو ظالم- كان حذف الفاء هنا ، وإنَّما الكلام بمعنى الشرط لا بصريح لفظه ، أجدر وأحرى بالجواز)) . [1] وهو مولع بقياس ما يعرض له من مسائل اللغة بعضها على بعض ، وقياسه حذف المبتدأ على حذف فاء الشرط ؛ لأن الكلام قد تحول في هذه القراءة من جملة (إِصْلاحٌ لَهُمْ خَيْرٌ) المؤلفة من المبتدأ والخبر ، وهي جملة خبرية بمعنى الإنشاء إلى جملة إنشائية طلبيّة بمعنى الشرط بدلالة فعل الأمر (أَصْلِحْ) ، والأمر دال على الشرط عند جمهور النحاة ، وقد صرح هو بذلك في قراءة عيسى الثقفي : ﴿ **وَالزَّانِيَةَ وَالزَّانِي**[2]﴾ بالنصب . قال : ((وساغت الفاء مع الأمر لمضارعته الشرط ، ألا تراه دالا على الشرط ؟)) [3] ، والفاء عرضة للحذف في جواب الشرط ، والمبتدأ المحذوف قد وقع موقع الفاء فساغ حذفه . وتتداخل مع القرينة اللفظية للحذف عنده قرينة الصنعة النحوية التي أقحمها بقياسه المبتدأ المحذوف على فاء الشرط لوقوعه موقعها نحو ما اتضح لنا من توجيهه المتقدم .

ومنه توجيه قراءة عيسى الثقفيّ : (**وَلَكِنْ تَصْدِيقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةٌ** [4])، برفع الأحرف الثلاثة . قال : ((أي ولكن هو تصديقُ الذي بين يديه وتفصيل كل شيء وهدىً ورحمةٌ ، فحذف المبتدأ وبقي الخبر ...)) .[5] والدليل المقالي الذي اشترطه النحاة لصحة الحذف هنا موجود موجود ، ففي التعبير اسمٌ مرفوع ، ولا بدَّ له من رافع ، والمرفوع هنا خبر لا مبتدأ له ؛ والكلام هنا يقتضي طرفين ، وقد ذكر أحدهما ، فاستلزم تقدير الطرف الآخر المحذوف لدلالة المذكور عليه .

2. حـذف الخبـر:

---

(4) المحتسب : 1 / 122 .

(5) قوله تعالى : ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي** ﴾ بالرفع . (سورة النور : 24 / 2) .

(6) المحتسب : 2 / 100 .

(1) قوله تعالى : ﴿ **وَلَكِنْ تَصْدِيقَ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَتَفْصِيلَ كُلِّ شَيْءٍ وَهُدىً وَرَحْمَةً** ﴾ بنصب الثلاثة (سورة يوسف : 12 / 111).

(2) المحتسب : 1/ 350 .

من الحذف الذي يندرج في الدليل المقالي ، أنْ يكون في الكلام مبتدأ لا خبر له ، ومنه ما وجه به قراءة أبي عبد الرحمن عبد الله بن يزيد (ت213هـ) [1] : (الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامُ[2]) رفعًا قراءة ثالثة . قال : ((ينبغي أنْ يكون رفعه على الابتداء وخبره محذوف ، أي : والأرحامُ ممَّا يجب أن تتَّقوه ، وأنْ تحتاطوا لأنفسكم فيه)) [3] ، وهذا الدليل عند النحاة يكفي لصحة الحذف ؛ لذا فتوجيه ابن جني بتقدير خبر محذوف جاء موافقًا لمذاهب النحاة في شروط الحذف وأدلَّته ؛ لوجود دليل في المقال عليه ، وهو قوله : (واتقوا الله) .

ومن ذلك ما رواه عمرو عن الحسن : (وَأَرْجُلُكُم [4]). وجهها بالرفع بالابتداء والخبر محذوف ، دلَّ عليه ما تقدَّمه من قوله سبحانه : (إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ) ، أَي : وأَرْجُلُكمْ واجبٌ غسلها ، أو مفروضٌ غسلها ، أو مغسولة كغيرها ، ونحو ذلك [5] ، وقد تابع في هذا التوجيه ابن خالويه [6]. [7]

---

(1) مرت ترجمته في الفصل الثاني ، ص 49 .

(4) قوله تعالى : ﴿ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴾ (سورة النساء : 4 /1) .

(5) المحتسب : 1 / 179 .

(4) قوله تعالى : (وَأَرْجُلَكُمْ) بالفتح . (سورة المائدة :5 / 6) . قال ابن مجاهد : ((واختلفوا فى نصب اللام وخفضها من قوله (وأرجلكم) ، فقرأ ابن كثير وحمزة وأبو عمرو وأرجلِكم خفضا ، وقرأ نافع وابن عامر والكسائى (وأرجلَكم) نصبا وروى أبو بكر عن عاصم وأرجلِكم خفضا ، وروى حفص عن عاصم وأرجلكم نصبًا)) . كتاب السبعة في القراءات ، لابن مجاهد (ت324هـ) : 242 - 243 .

(2) ينظر : المحتسب : 1/ 208 .

(3) أبو عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه النحوي اللغوي أصله من همذان ولكنه دخل بغداد وأدرك جلة العلماء بها مثل أبي بكر ابن الأنباري ، وابن مجاهد المقرئ وأبي عمر الزاهد وابن دريد ، وقرأ على أبي سعيد السيرافي وانتقل إلى الشام واستوطن حلب ومات بها سنة 370 هـ . وفيات الأعيان لابن خلكان : 178/2 ، والبلغة في تراجم أهل النحو واللغة لمحمد بن يعقوب الفيروزآبادي : 18 .

(4) ينظر : مختصر شواذ القراءات ، : 31 .

وهو إذ صرح بالدليل المقالي على الحذف لم يخرج في توجيهه هذا عن نظرته إلى الجملة في ضوء الإسناد ، وتقسيمه الكلام على عمدة وفضلة ، الأمر الذي تكرر عنده إلى الحد الذي يستحق به أنْ يوصف بأنَّه ظاهرة في التوجيه النحوي عنده ، فالمعنى يقوى عنده في الأجزاء الركنية ، أو الأساسية للجملة ، وكلما صار التركيب في خانة (الفضلة) ضعُف . قال في علَّة رفع (وَأَرْجُلُكُم) : ((... وكأنَّه بالرفع أقوى معنىً ؛ وذلك لأنَّه يستأنف فيرفعه على الابتداء ، فيصير صاحب الجملة ، وإذا نصب أو جرَّ عطفه على ما قبله ، فصار لحقاً وتبعًا ، فاعرفه)) .[1]

ونجده في مواضع كثيرة يميل إلى تقوية القراءة بالرفع ، وترجيحها حتى على نظيرتها المشهورة ، وهذا يدل في الأرجح على رسوخ قاعدة الإسناد في النحو العربي في ذهنه ، فهو ينظر إلى كلام العرب عامة بمنظار المسند والمسند إليه ، وما خرج منه عن دائرة الإسناد فهو فضلة حقهُ أن يكون دون ركني الإسناد في الاهتمام ، قال في قراءة أبي السَّمَّال : (إِنَّا كُلُّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ [2]) ، بالرفع : ((الرفع هنا أقوى من النصب ، وإنْ كانت الجماعة على النَّصب ؛ وذلك أنَّه من مواضع الابتداء)) .[3] وقال في قراءة ثانية لأبي السَّمَّال : (وَالسَّمَاءُ رَفَعَهَا [4]) بالرفع : ((الرفعُ هنا أظهر من قراءة الجماعة)) .[5]

---

(5) المحتسب : 1 / 208 .

(2) قوله تعالى : (إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ) بنصب (كُلّ) . (سورة القمر: 54 / 49) .

(1) المحتسب : 2 / 300 ، وينظر : مجمع البيان : 9 / 322 .

(4) قوله تعالى : (وَالسَّمَاءَ رَفَعَهَا) بالنصب . (سورة الرحمن : 55 / 7) .

(4) المحتسب : 2 / 302 ، وينظر : مجمع البيان : 328/9 .

ومما وجهه بحذف الخبر لدلالة المقال عليه قراءة سعيد بن جبير : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ [1]) على تقدير : بل مَكَرُّ الليل والنهار صدَّنا .[2] بدليل قوله سبحانه وتعالى : ﴿ قَالَ الَّذِينَ اسْتَكْبَرُوا لِلَّذِينَ اسْتُضْعِفُوا أَنَحْنُ صَدَدْنَاكُمْ عَنِ الْهُدَى بَعْدَ إِذْ جَاءَكُم بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ [3]﴾

ومنه توجيهه قراءة طلحة بن مصرف[4] : (وَأَخْذٌ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ [5]). قال : ((وإن شئت رفعته بالابتداء وخبره محذوف . أي : وهناك أخذ لهم وإحاطة بهم)) . [6]

3. حذف الفاعل ، أو إضماره :

يفرق النحاة بين الحذف والإضمار ، وقد سماه ابن جني إضمارًا في المحتسب ، وتبعه الزركشي في البرهان حين فرق بين الحذف والإضمار بأن اشترط في الإضمار بقاء أثر المقدر في اللفظ من مثل : ﴿ انتَهُوا خَيْراً لَّكُمْ ﴾ (سورة النساء : 171) ، أيْ : ائتوا أمرًا خيرًا لكم ، وهذا لا يشترط في الحذف . [7]

---

(5) قوله تعالى : (بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ) من غير تضعيف (سورة سبأ : 34 / 33) .

(6) ينظر: المحتسب : 2 / 193 – 194 .

(3) سورة سبأ : 34 / 32 .

(1) مرت ترجمته في الفصل الثالث من هذا البحث : 82.

(2) قوله تعالى : (وَأُخِذُوا مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ) بالبناء للمجهول . (سورة سبأ : 34 /51) .

(3) المحتسب : 2 / 196 .

(4) ينظر: البرهان : 3 / 144 .

ومما وجهَّه بإضمار الفاعل بدلالة المقال قراءة الزهري ويعقوب : (وَمَنْ يُوتِ الْحِكْمَةَ[1]) بكسر التاء . قال : ((وجهُهُ على أنَّ الفاعل فيه اسم الله تعالى ، أي : ومن يُؤتِ الله الحكمة ، مَن منصوبة على أنَّها المفعول الأول ، والحكمة المفعول الثاني ...)) . [2]

وبقدر ما كان أبو الفتح يُفصِّل في ذكر أدلة الحذف في مواضع مختلفة من كتابه المحتسب نجده هنا يختصر كلامه من دون أن يلتمس دليلاً مقاليًّا للحذف ، وكان يمكنه التماس دليل مقاليّ لإضمار الفاعل في هذه القراءة ؛ إذ لا خلاف في أن الله جل وعلا هو من يؤتي الحكمة ، والدليل المقالي قولهT: (ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَى إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ[3]) ، وقوله : (وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ [4]) ، وقوله Y في داود A: (وَشَدَدْنَا مُلْكَهُ وَآتَيْنَاهُ الْحِكْمَةَ وَفَصْلَ الْخِطَابِ [5]) في حين يشير إلى دليله المقالي على الفاعل المضمر في توجيهه قراءة مجاهد : (زَيَّنَ لِلنَّاسِ حُبَّ الشَّهَوَاتِ[6]) ، بفتح الزاي والياء . التي قال في توجيهها : ((فاعل هذا الفعل إبليس ، ودلّ عليه ما يتردد في القرآن من ذكره ...)) . [7]

---

(1) قوله تعالى : (وَمَنْ يُؤْتَ الْحِكْمَةَ) بالبناء للمجهول . سورة البقرة : 2 /269 .

(6) المحتسب : 1 / 143 .

(3) سورة الإسراء : 17 / 39 .

(4) سورة لقمان : 31 / 12 .

(5) سورة ص : 38 / 20 .

(6) قوله تعالى : (زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ) بالبناء للمجهول . سورة آل عمران : 3 / 14 .

(5) المحتسب :1 / 155 .

ومن ذلك قراءة ابن مسعود : (**وَأَنْ يَحْشُرَ النَّاسَ ضُحىً**) (سورة طـه : من الآيـة : 59) بالبنـاء للمعلوم ، إذ استدلَّ على الفاعل المضمر بالقرينـة المقاليَّـة بقولـه تعـالى : ﴿ **وَيَوْمَ نَحْشُرُهُمْ جَمِيعاً** [1]﴾ ، وقوله تعالى : (**وَحَشَرْنَاهُمْ فَلَمْ نُغَادِرْ مِنْهُمْ أَحَداً** [2]). قال : ((الفاعل هنـا مضـمر ، أي : وأن يَحشرَ الله الناس)) . [3]

ومنه قراءة عيسى بن عمر الكوفي : (**يَوْمَ تُقَلِّبُ وُجُوهَهُمْ**[4]). قـال : ((الفاعل فـي (تُقَلِّبُ) ضـمير السعير المقدم الذكر في قوله تعالى :(**إِنَّ اللَّهَ لَعَنَ الْكَافِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيراً .خَالِدِينَ فِيهِ أَبَداً**[5]) ، ثم قال : (**يَوْمَ تُقَلِّبُ**) أيْ : تقَلبُ السعيرُ وجوههم فـي النـار ، فنسـب الفعـل إلـى النـار ، وإنْ كـان المُقَلِّب هـو الله سبحانه)) . [6]

4.**حذف الفعل** :

ذهب إلى تقدير فعل محذوف لدلالة ما بعده عليه في قراءة أبي السَّمَّال : (**فَقَالُوا أَبَشَرٌ مِّنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذاً لَّفِي ضَلَالٍ وَسُعُرٍ** [7]) . قال : ((بشر) عندي مرفوع بفعل يدلُّ عليه قوله : ﴿**أَأُلْقِيَ الذِّكْرُ عَلَيْهِ مِن بَيْنِنَا**﴾ ، فكأنَّه قال : أيُنَبَّأُ أو يُبعث بشر منا ؟)) [1]

---

(6) سورة الأنعام : 6 /22 ، وسورة يونس : 10 / 28.

(2) سورة الكهف : 18 /47 .

(8) المحتسب : 2 / 54 .

(1) قوله تعالى : (**يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ**) ببناء الفعل (**تُقَلبُ**) للمعلوم . سورة الأحزاب : 33 / 66 .

(5) سورة الأحزاب : 33 / 64 – 65 .

(3) المحتسب : 2 / 184 .

(7) قوله تعالى : (**فَقَالُوا أَبَشَراً مِنَّا وَاحِداً نَّتَّبِعُهُ إِنَّا إِذاً لَّفِي ضَلالٍ وَسُعُرٍ**) بنصب (بشر) . القمر : 54 / 24 .

ومن حذف الفعل لدلالة المقال قراءة أُم الدرداء(ت بعد سنة 81 ه)[2] وعيسى الثقفي وعيسى الهمداني[3] ، ورويت عن عمر بن عبد العزيز [4] : **(سُورةً[5])** ، بالنصب . قال : ((هي منصوبة بفعل مضمر ، ولك في ذلك طريقان :

أحدهما : أنْ يكون ذلك المضمر من لفظ المظهَر ، ويكون المظهَر تفسيرًا له ، وتقديره : أنزلنا سورةً (أنزلناها) ، كما قال :[6]

أَصْبَحتُ لا أَحْمِلُ السِّلاحَ ولا أَمْلِكُ رَأسَ البَعِير إنْ نَفَرَا

والذِئبَ أخشَاهُ إنْ مَرَرْتُ بهِ وحدي وأخشَى الرِّياحَ والمَطرَا

أيْ : وأخشى الذئب ، فلمَّا أضمره فسَّره بقوله : (أَخشاه) .

---

(5) المصدر نفسه : 2 / 298 ، وينظر : مجمع البيان : 317/9 .

(6) هي هجيمة بنت حيي الأوصابية الحميرية ، أم الدرداء الصغرى ؛ زوجة أبي الدرداء أخذت القراءة عن زوجها ، وأخذ القراءة عنها سالم بن أبي الجعد وزيد بن أسلم وغيره ، وكانت فقيهة عالمة زاهدة لبيبة ، بقيت إلى= = الثمانين . ماتت بعد سنة (81 ه) . الثقات ، لابن حبان : 5 / 517 ، خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ، للخزرجي الأنصاري اليمني : 498 .

(3) عيس بن عمر الأسدي المعروف بالهمذاني ، أبو عمر الكوفي القارئ الأعمى صاحب الحروف . روى عن إبراهيم بن محمد بن المنتشر ، وإسماعيل بن عبد الرحمن السدي ، وحماد بن سليمان ، وطلحة بن مصرف ، وعطاء بن أبي رياح ، وعطاء بن السائب ، وأبي عون ، وآخرين ، وروى عنه جرير بن عبد الحميد ، وجعفر بن زياد الأحمر ، وخلاد بن يحيى ، وسعد بن الصلت البجلي الكوفي قاضي شيراز ، وآخرون . توفي سنة (156ه) تهذيب الكمال ، للمزي (ت742ه) : 23 / 11 .

(2) هو عمر بن عبد العزيز بن مروان بن الحكم أبو حفص الأموي ، وردت عنه الرواية في حروف القرآن ، توفى بدير سمعان من أرض الشام في رجب سنة101ه . تنظر ترجمته في طبقات ابن سعد : 5/330-408 .

(3) تمام الآية : ﴿ **سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ لَّعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ** ﴾ .سورة النور : 24 / 1 .

(4) ينظر : كتاب سيبويه : 89 – 90 ، والبيت للربيع بن ضَبُع الفزاريّ . وينظر : أمالي السيد المرتضى : 185/1 . والخزانة : 359/7 .

والآخر : أنْ يكون الفعل الناصب (سورة) من غير لفظ الفعل بعدها ، لكنَّه على معنى التحضيض ، اقرءُوا سورةً ، أو تأملوا وتدبَّروا سورة أنزلناها ، كما قال تعالى : ﴿ فَقَالَ لَهُمْ رَسُولُ اللَّهِ نَاقَةَ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا [1]﴾ ، أي : احفظوا ناقة الله ...)) . [2]

5. حذف الفعل والفاعل :

أجاز أبو الفتح حذف الفعل والفاعل لدلالة المقال عليه في قراءة أَبَيّ بن كعب ، وابن مسعود : (وَحُوراً عِيناً [3]) متابعًا في ذلك سيبويه [4] ، والفراء [5] ، والنحاس [6] ، وقال في توجيه هذه القراءة القراءة : ((هذا على فعل مضمر ، أيْ : ويؤتَونَ ، أو يُزَوَّجونَ حورًا عيناً ، كما قال : (كَذَلِكَ وَزَوَّجْنَاهُمْ بِحُورٍ عِينٍ [7]) وهو كثير في القرآن والشعر)) . [8]

---

(1) سورة الشمس : 91 / 13.

(6) المحتسب : 99 – 100 .

(3) قوله تعالى : (وَحُورٌ عِينٌ) بالرفع . سورة الواقعة : 56 / 22 .

(2) ينظر : كتاب سيبويه : 1 / 94 – 95 .

(3) ينظر : معاني القرآن للفراء : 3 / 124 .

(4) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 3 / 362 .

(7) سورة الدخان : 44 / 54 .

(6) المحتسب : 2 / 309 .

وللدلالة نفسها (دلالة المقال) ، وجَّه قراءة الحسن : **(مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَاداً فِي** الأَرْضِ [1]**)**

بنصب الفساد . قال أبو الفتح متابعًا النحاس [2] : ((ينبغي أنْ يكون ذلك على فعلٍ محذوف يدلُّ عليه عليه أول الكلام ... فكأنَّه قال : أو أتى فسادًا ، أو ركِبَ فسادًا ، أو أحدثَ فسادًا . وحذف الفعل الناصب لدلالة الكلام عليه وإبقاء عمله ناطقاً به ودليلاً عليه مع ما يدلُّ من غيره عليه – أكثر من أن يؤتى بشيءٍ منه مع وضوح الحال عليه)) . [3]

ومنه توجيهه قراءة مجاهد : **(فَلاَ تَشْمَتْ بِيَ الأَعْدَاءَ** [4]**)** . قال : ((فأمَّا مع النصب فإنَّه كأنَّه قال قال : لا تشْمَتْ بي أنتَ يا رب ، وجاز هذا كما قال الله سبحانه : ﴿**اللّهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ** [5]﴾ ونحوه مما يجري هذا المجرى ، ثم عاد إلى المراد فأضمر فعلاً نصب به الأعداء ، فكأنه قال : لا تُشمت بي الأعداء ، كقراءة الجماعة)) .[6] ورأى أبو حيان في هذا التقدير خروجًا عن الظاهر ، وتكلفًا في الإعراب . [7]

ومن حذف الفعل والفاعل لدلالة المقال عليه قراءة عيسى الثقفي : **(وَالزَّانِيَةَ وَالزَّانِي**[8]**)** . قال أبو الفتح : ((وهذا منصوب بفعل مضمر أيضًا ، أي : اجلدوا الزانية والزاني ، فلما أضمر الفعل

---

(7) قوله تعالى : ﴿ **مَن قَتَلَ نَفْساً بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الأَرْضِ** ﴾ بجر لفظة (فساد) . سورة المائدة : 5 / 32 .

(8) ينظر : إعراب القرآن : 1 / 494 .

(9) المحتسب : 1 / 210 .

(1) قوله تعالى : ﴿ **فَلاَ تُشْمِتْ بِيَ الأَعْدَاء** ﴾ بضمِّ التاء . سورة الأعراف : 7 /150 .

(2) سورة البقرة : 2 / 15 .

(3) المحتسب : 1 / 259 ، وينظر : تفسير القرطبي : 391/7 ، وفتح القدير : 249/2 .

(4) ينظر : البحر المحيط : 4 / 396 .

(5) قوله تعالى : ﴿ **الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي** ﴾ بالرفع . سورة النور : 24 / 2 .

الناصب فسَّره بقوله : ﴿فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾)) [1] ، فاستدل هنا على المحذوف بدلالة ما ذكر بعده من كلام في الآية نفسها ، ولا يخفى ما في القراءة الشاذة بسياقها الفعلي من دلالة الحدوث والتجدد ، وتأكيد حدِّ الجلد عليهما . أما السياق الاسمي في القراءة المشهورة فهو أقوى دلالة ؛ لاحتوائه الأزمنة . وفي الأسلوب القرآني المعجز تقديمان : الأول أنَّه قدم ذكر طرفي الفاحشة ؛ لجذب الاهتمام بما سيقال فيما بعد ، فلم يسلط عليهما فعل مقدر فمحور الكلام ليس هو الفعل الفاحش إنَّما هو الإنسان الذي يقع في حبائل هذا الفعل ، والتقديم الثاني هو : تقديم المرأة على الرجل ؛ لأنَّها صاحبة التمكين ، أي أنَّها لو لم تمكن من نفسها لما حدث شيء في معظم الأحيان . أمَّا القراءة بالنصب فمحورها فرضُ حدِّ الجلد على من تسوِّغ له نفسُه الانزلاق إلى ذلك الفعل . وقد قدر سيبويه خبرا محذوفا في قراءة الرفع وهي القراءة المشهورة ، وتقدير الكلام عنده : (في الفرائض الزَّانِيَة والزَّانِي) ، أو الزَّانِيَة والزَّانِي في الفرائض ، وأنَّ هذا القول الكريم ، وما جاء على مثله لم يبنَ على الفعل إنَّما جاء بالفعل بعد أن مضى فيه الرفع ، أيْ : أنه رفع ، ثم قال : (فَاجْلِدُوا)[2] , ولكنَّه رأى قوة قوة القراءة بالنصب قياسا بالمشهورة . قال : ((وقد قرأ أُناس : **(وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ) (وَالزَّانِيَةَ وَالزَّانِي)** ، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ، ولكن أبَت العامَّة إلاّ القراءة بالرَّفع)) [3] . وكان أشدُّ المنكرين على سيبويه قبوله هذه القراءة الفخر الرازي في تفسيره الكبير ، إذ رأى أنَّ القول الذي ذهب إليه سيبويه ليس بشيء ، وأنَّ سيبويه رجَّح قراءة عيسى بن عمر على قراءة رسول الله) . [4]

وردَّ أبو حيان قول الرازي من جوانب عدة منها أن عيسى بن عمر لم يقرأ هذه القراءة من نفسه ؛ بل قراءته مستندة إلى الصحابة وإلى الرسول) ، فقراءته قراءة الرسول أيضًا ، وأنَّ سيبويه لم يدَّعِ أنَّ قراءة النصب أولى ، فيلزمه ما ذكر الرازي من التشنيع . وشرح أبو حيان قول سيبويه : ((وقد قرأ أناس : **(وَالسَّارِقَ وَالسَّارِقَةَ) (وَالزَّانِيَةَ وَالزَّانِي)** ، وهو في العربية على ما ذكرت لك من القوة ،

---

(6) المحتسب : 2 / 100 .

(1) ينظر : كتاب سيبويه : 1 / 142-143 .

(2) المصدر نفسه : 1 / 144 .

(3) ينظر : التفسير الكبير للفخر الرازي : 11 / 223 .

ولكن أَبَت العامَّة إلاّ القراءة بالرَّفع)) بقوله : ((ويعني سيبويه بقوله : من القوة لو عُري من الفاء المقدَّر دخولها على خبر الاسم المرفوع بالابتداء ، وجملة الأمر خبره ، ولكن أبت العامة أي : جمهور القراء إلا الرفع ، لعلة دخول الفاء ، إذ لا يصح أنْ تكونَ جملة الأمر خبرًا لهذا المبتدأ ، فلمَّا دخلت الفاء رجَّح الجمهور الرفع ، ولذلك لمَّا ذكر سيبويه اختيار النصب في الأمر والنهي لم يمثله بالفاء)) . [1]

وهذا الذي ذكرناه هو جانب من الجدل الذي أثارته هذه القراءة ؛ فراويها نحوي معروف هو عيسى بن عمر ، ومؤيدها الخليل وهوهو في منزلته العلمية وورعه وتقواه وسيبويه إمام النحاة ، وقد نقلنا طرفاً من السجال بين عالمين من قرنين مختلفين هما الفخر الرازي (ت606هـ) وأبو حيان (ت745هـ) ، وقد أيد الأخير ما ذهب إليه أبو الفتح بن جني من قوة السند ، وموافقة العربية اللذين تتسم بهما القراءة الشاذة ، فضلا عن ذلك فليس لأحد أن يقول بمخالفة هذه القراءة ورسيلاتها لرسم المصحف الخالي من النقط ، والحركات ؛ فقبول القراءة الشاذة في الدرس اللغوي ، وفي مناهج التفسير - والحال هذه- أمرٌ مطلوب لإغناء هذين العلمين برافد مهم من روافد هذه اللغة الكريمة .

4. **حذف المفعول** :

ومن ذلك ما رواه أبو عبد الله السُّلَمي عن علي بن أبي طالب A: (**وَالَّذِينَ يَتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ** [2]) بفتح الياء . [3]

وجه ابن جني هذه القراءة بدلالة المقال على حذف المفعول ، أي : والذين يَتوفون أَيامَهم ، أو أعمارهم ، أو آجالهم ، كما قال الله (سبحانه) : (**فَلَمَّا تَوَفَّيْتَنِي كُنْتَ**[4]) ، و(**الَّذِينَ تَتَوَفَّاهُمُ الْمَلَائِكَةُ**[5]) ،

---

(4) تفسير البحر المحيط : 490-491 .

(1) قوله تعالى : (**وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ**) بضم الياء . سورة البقرة : 2 / 234 .

(2) المحتسب : 1/ 125 .

(4) سورة المائدة : 5 / 117 .

(5) سورة النحل : 16 / 28 ، 32 .

وقال : ((وحذف المفعول كثير في القرآن وفصيح الكلام ، وذلك إذا كان هناك دليل عليه . قال تعالى : (وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ[1]) ، أي : شيئًا ...)) . [2]

وهذا استقراء وصفيٌّ لكلام العرب كثيرًا ما يرجع أبو الفتح له فالسماع – كما هو معلوم - أقوى من القياس ، وقد قدم السماع المقترن بالقرآن الكريم على غيره ليكون أبلغ بالحجة ، وليحمل هذه القراءة على نظيرتها المشهورة ؛ فقد يكتفي الفعل بالفاعل إذا دل دليل على المفعول . والفعل (توفى) جاء في القرآن الكريم مع مفعوله في موارد منها قوله عزَّ وجلَّ : (وَلَوْ تَرَى إِذْ يَتَوَفَّى الَّذِينَ كَفَرُوا الْمَلَائِكَةُ[3]) ، وقوله: (اللَّهُ يَتَوَفَّى الْأَنفُسَ حِينَ مَوْتِهَا وَالَّتِي لَمْ تَمُتْ فِي مَنَامِهَا [4]) .

ومنه قراءة تمَّام بن عباس بن عبد المطلب [5] : (إِنَّمَا يُبَايِعُونَ لَلَّهِ [6]) . قال : ((هو على حذف المفعول ، لدلالة ما قبله عليه ، فكأنه قال : إنَّ الذين يبايعونك إنَّما يبايعونك لله ، فحذف المفعول الثاني ؛ لقربه من الأول ، وأنَّه أيضًا بلفظه وعلى وضعه . وهذا المعنى هو راجع إلى معنى قراءة العامة : ﴿ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ أيْ : إنَّما يفعلون ذلك لله ، إلا أنَّها [أي : قراءة العامة] أفخم معنىً من

---

(1) سورة النمل : 27 / 23 .

(6) المحتسب : 1 / 125 .

(3) سورة الأنفال : 8 / 50 .

(4) سورة الزمر : 39 / 42 .

(3) تمام بن العباس بن عبد المطلب ، ولد في عهد رسول اللهﷺ..وكان تمام واليًا لعلي على المدينة . ينظر: الطبقات الكبرى ، محمد بن سعد : 5 / 316، وذخائر العقبى ، أحمد بن عبد الله الطبري(694هـ) : 239-240 ، والوافي بالوفيات للصفدي : 10 / 245 ، والإصابة لابن حجر : 1/ 493-494 ، وأعيان الشيعة للسيد محسن الأمين : 3 /637-638.

(4) قوله تعالى : ﴿ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ . من غير أن يتصل اللام بلفظ الجلالة . سورة الفتح : 48 / 10 . أمَّا قراءة تمام (للهِ) فقد ذكرها ابن عطية في المحرر الوجيز : 5 / 129 ، وابن حيان في البحر : 8 / 92 .

قوله : لله ، أيْ : إنَّما المعاملة في ذلك معه ، فهو أعلى لها وأرجح بها)) . [1] ودليل رجحان قراءة العامة فيما نرى ، هو قوله تعالى في الآية الكريمة نفسها : ﴿ يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيْدِيهِمْ ﴾ فالرسول الكريم) هو باب الله الذي يؤتى منه ، ومن بايع الرسول كأنَّما بايع الله سبحانه وتعالى في عرشه . أمَّا المعنى في قراءة تمَّام فالمبايعة فيه تؤول إلى الله فيما بعد .

5. **حذف المضاف** :

تأمَّل النحاة في حذف المضاف فوجدوه بابًا واسعًا تتسع فيه دلالة الألفاظ ، وقد أشار أبو الفتح إلى هذا المعنى إذ رأى : ((أنَّ حذف المضاف ضربٌ من التوسع . والتوسُّع آخرُ الكلام أولى به من أوله)) [2] ومن توجيهه بحذف المضاف بدلالة المقال قراءة يزيد بن القعقاع :(**بِمَا حَفِظَ اللَّهَ** [3]) بالنصب في اسم تعالى . قال : ((هو على حذف المضاف ، أي بما حفظ دين الله وشريعة الله ، وعهود الله ، ومثله(**إِنْ تَنْصُرُوا اللَّهَ يَنْصُرْكُمْ** [4]) ، أيْ : دين الله ، وعهود الله ، وأولياء الله ، وحذف المضاف في القرآن والشعر وفصيح الكلام في عدد الرَّمل سِعَةً وأستغفر الله)) . [5]

---

(5) المحتسب : 2 / 275 ، وينظر : المحرر الوجيز : 141/5 .

(1) المحتسب : 2 / 217 .

(2) قراءة الجمهور بالرفع ، قال تعالى : ﴿ **بِمَا حَفِظَ اللَّهُ** ﴾ .سورة النساء : 4 / 34 .

(3) سورة محمد) : 47 / 7 .

(4) المحتسب : 1/ 188 . وقد ذهب معظم المفسرين مذهب ابن جني في تقدير مضاف محذوف في هذه الآية فذهب السمرقندي (383ه) والقرطبي(671ه) والثعالبي (875 ه) والشوكاني(1255ه) على أن التقدير(إن تنصروا دين الله) ينظر: تفسير السمرقندي :3/ 284، وتفسير القرطبي: 16/ 232 وتفسير الثعالبي : 5/ 232، وفتح القدير للشوكاني 31/5 وذهب آخرون إلى تقدير قريب منه هو(إن تنصروا رسوله ودينه) تفسير الواحدي : 2/ 1001وتفسير السمعاني : 5/ 170، وتفسير البغوي: 4/ 179، وتفسير أبي السعود : 8/ 93 .

ثانياً : الحذفُ بدلالة المقام (الحال) :

الحذف بدلالة الحال على المحذوف موضوع توزع بين علمي النحو و البلاغة . قال سيبويه في (باب ما ينتصب من الأسماء التي أُخذت من الأفعال انتصاب الفعل) في قولك : أقائمًا وقد قعد الناسُ ، و أَقاعدًا وقد سار الرَّكبُ : ((... وذلك أنه رأى رجلاً في حال قيام أو حال قعودٍ ، فأراد أن ينبِّهَه ، فكأنَّه لفظ بقوله : أتقوم قائمًا و أتقعُدُ قاعدًا ، ولكنه حذف استغناءً بما يرى من الحال ...)) . [1] ، وقال عبد القاهر الجرجاني في الغاية من حذف المفعول : ((أنْ يكونَ له مفعولٌ مقصودٌ قَصْدهُ معلومٌ . إلاّ أنَّه يُحْذَفُ من اللفظ لدليلِ الحالِ عليه)). [2] واعتمد ابن جني في توجيه الحذف والإضمار على دلالة المقام (الحال) ، وسار في توجيهه هذا على النحو الآتي :

1. الحذف استغناء بعلم المخاطب:

حذف الفعل :

ومنه قراءة الأعرج : **(شَهَادةٌ بَينَكُم**[3]**)** . قال : ((وأمَّا **(شَهَادةٌ بَينَكُم)** بالنصب والتنوين فنصبها على فعل مضمر ، أيْ ليُقِم شهادةً بينكم اثنان ذوا عدلٍ منكم)) . [4] واعتمد في تقدير المحذوف على دلالة المقام اعتمادًا على فهم المخاطب لضرورة إقامة الشهادة ، وتبعه في هذا التقدير الزمخشري (ت538هـ) [5] ، والطبرسي (ت548هـ) [6] ، والقطب الراوندي (ت573هـ) .[7]

---

(5) كتاب سيبويه : 1 / 340 – 341 .

(1) دلائل الإعجاز : 128 .

(2) قوله تعالى : ﴿ **شَهَادَةُ بَيْنِكُمْ** ﴾ بالرفع . سورة المائدة : 5 / 106 .

(3) المحتسب : 1 / 220 .

(4) ينظر : الكشاف : 1 / 650 .

(5) ينظر : مجمع البيان : 3 / 436 .

(6) ينظر : فقه القرآن : 1/ 417 .

ومنه توجيهه قراءة ابن مسعود : **(هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا قَالَ هُودٌ بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ [1])** بزيادة **(قال هود)** . قال : ((كثر عنهم حذف القول ؛ لدلالة ما يليه عليه ، كقوله تعالى :﴿ **وَالْمَلَائِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ سَلَامٌ عَلَيْكُم[2]** ﴾ ، أي : يقولون : سلامٌ عليكم ، وكذلك هذه القراءة مفسرة لقراءة الجماعة : ﴿ **بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ** ﴾)) . [3]

حذف الفاعل :

قال في توجيهه قراءة الأعمش : (**وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ[4]**) (سورة آل عمران: من الآية 145) بالياء فيهما : ((وجهه على إضمار الفاعل لدلالة الحال الحال عليه ، أي يؤته الله ، يدل على ذلك قراءة الجماعة : (**نُؤْتِهِ مِنْهَا**) بالنون . **وحديث إضمار الفاعل للدلالة عليه واسع فاشٍ عنهم...**)) .[5] فالذي يؤتي ثواب الدنيا والآخرة هو الله سبحانه وتعالى وهو معلوم للمخاطب وقد أُضمر الفاعل استغناء بعلم المخاطب به .

حذف المفعول :

---

(7) قوله تعالى : ﴿ **هَذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا بَلْ هُوَ مَا اسْتَعْجَلْتُم بِهِ** ﴾ من غير أن يتضمن الرسم القرآني جملة القول (قال هود) التي وردت في قراءة ابن مسعود . سورة الأحقاف : 46 / 24.

(1) سورة الرعد : 13 / 23 ، 24 .

(2) المحتسب : 2 / 265 .

(**3**) قوله تعالى : ﴿ **وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الدُّنْيَا نُؤْتِهِ مِنْهَا وَمَن يُرِدْ ثَوَابَ الْآخِرَةِ نُؤْتِهِ مِنْهَا وَسَنَجْزِي الشَّاكِرِينَ**) بالنون في (نؤته) . سورة آل عمران : 3 / 145.

(4) المحتسب : 1 / 170 .

ومن ذلك توجيهه قراءة ابن السَّمَيفَع[1] : (فَبَهَتَ الَّذِي كَفَرَ [2])، بفتح الباء والهاء والتاء . قال : ((... وقد يمكن أن يكون متعدِّيًا ويكون مفعوله محذوفًا ، أي : فَبَهَتَ الذي كفر إبراهيم (π) ، فَإِن قيل : فكيف على هذا أن يجتمع معنى القراءتين ؟ أَلا ترى أن بُهتَ قد عُرفَ منه أَنه كان مبهوتاً لا باهتاً , وأنت على هذا القول تجعله الباهت لا المبهوت . قيل : قد يمكن أن يكون معنى قوله : بَهَتَ أي رام أن يبهت إبراهيم (π) ...)) . [3]

ومن ذلك قراءة الحسن : (أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ [4]) ، وقد وجهها بحذف المفعول على تقدير : (أَنْ يُؤْتَىٰ أَحَدٌ أَحَدًا مِثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) . [5]

ومن ذلك ما وجه به قراءة الأعرج ، وشيبة (ت130هـ) [6] ، ومجاهد(ت103هـ) [7] ، وعاصم(ت128هـ) [1]: ﴿ لَخَسَفَ بِنَا [2]﴾ . قال : ((الفاعل : اسم الله ، والمفعول محذوف ، أي :

---

(1) محمد بن السميفع اليماني . أحد القراء له قراءة شاذة منقطعة السند . قاله أبو عمرو الداني وغيره ، روى عنه أخباره إسماعيل بن مسلم المكي ، وذكر سبط الخياط أنَّ وفاة ابن السميفع في سنة 90هـ في خلافة الوليد بن عبد الملك . ميزان الاعتدال : 3 / 575 .

(2) قوله تعالى : (فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ) ببناء الفعل (بهت) للمجهول . سورة البقرة : 2 / 258.

(2) المحتسب : 1 / 135 ، وينظر : المحرر الوجيز : 1 / 346 ، والبحر المحيط : 2 / 300 .

(3) قوله تعالى : (أَن يُؤْتَى أَحَدٌ مِّثْلَ مَا أُوتِيتُمْ) بالبناء للمجهول . سورة آل عمران : 3 / 73 .

(4) ينظر : المحتسب : 1/ 163 .

(5) شيبة بن نصاح بن يعقوب المدني المقرئ الإمام وأحد شيوخ نافع ، قرأ على عبد الله بن عياش ، وقرأ عليه نافع وإسماعيل بن جعفر وسليمان بن مسلم ، توفي سنة 130هـ . معرفة القراء : 64/1 .

(6) هو مجاهد بن جبر أبو الحجاج المكي أحد أعلام التابعين والمفسرين ، قرأ على عبد الله بن السائب وابن عباس ، وأخذ القراءة عنه عرضًا ابن كثير وابن محيصن وأبو عمرو بن العلاء ، وله اختيار في القراءة . غاية النهاية : 2 / 41 .

لخسف الله بنا الأرض)) . [3] فالقادر على الخسف وغيره من الابتلاءات هو الله سبحانه . والمخاطب على علم به ؛ فالحذف له ما يسوغه لدلالة المقام عليه .

ومن الحذف لدلالة المعنى عليه استغناءً بعلم المخاطب قراءة الإمام علي بن أبي طالبA : (**أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خَلَقْتُ.وَإِلَى السَّمَاء كَيْفَ رَفَعْتُ.وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نَصَبْتُ.وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سَطَحْتُ)**[4] , بفتح أوائل هذه الحروف كلها . قال في توجيهها : ((المفعول هنا محذوف لدلالة المعنى عليه ، أيْ كيف خلقتها ، ورفعتها ، ونصبتها ، وسطحتها)) . [5] فالمخاطب يعلم بهيأة خلق الإبل ، وأن السماء هي المرفوعة ، وأن الجبال هي المنصوبة ، وأن الأرض هي المسطحة . ومنه توجيهه قراءة ابن مسعود وعلقمة ويحيى[6] ومجاهد وطلحة : **(أَيْنَمَا يُوَجِّهْ[7])**. قال أبو الفتح : ((أمَا (يُوَجِّهْ) ، بكسر الجيم فعلى حذف المفعول ، أي أَينما يُوَجِّهْ وِجهَه ؛ فحُذف للعلم به)) . [8]

---

(7) هو عاصم بن حمزة السلولي من قيس عيلان ، روى عن علي وتوفي بالكوفة ، وكان ثقة وله أحاديث . الطبقات الكبرى : 222/6 ، وينظر : معرفة الثقات ، للعجلي (261هـ) : 9/2 .

(8) سورة القصص : 28 /82 .

(1) المحتسب : 2 / 157 .

(4) قوله تعالى : (**أَفَلَا يَنظُرُونَ إِلَى الْإِبِلِ كَيْفَ خُلِقَتْ . وَإِلَى السَّمَاء كَيْفَ رُفِعَتْ . وَإِلَى الْجِبَالِ كَيْفَ نُصِبَتْ . وَإِلَى الْأَرْضِ كَيْفَ سُطِحَتْ**) ببناء أواخر الآي للمجهول . سورة الغاشية : 88 / 17 – 20 .

(3) المحتسب : 2 / 356 .

(4) هو يحيى بن محمد بن قيس ، وقيل : ابن محمد بن عليم ، أبو محمد العليمي الأنصاري الكوفي ، شيخ القراءة بالكوفة مقرئ حاذق ثقة ، ولد سنة 150هـ ، أخذ القراءة عن أبي بكر بن عياش وحماد بن أبي زياد عن عاصم ، توفي سنة 243هـ عن 93 سنة . غاية النهاية : 1 / 443 .

(5) قوله تعالى : ﴿ **أَيْنَمَا يُوَجِّهْهُ** ﴾ . سورة النحل : 16 / 76 .

(6) المحتسب : 2 / 11-12.

حذف المضاف :

ومن توجيهه بالحذف استغناءً بعلم المخاطب بالمحذوف قراءة مسروق[1] :(نَشَرًا) بفتح النون والشين . إذ وجهها على حذف المضاف ، أي ذوات نشر . قال : ((والنَّشَرُ أن تنتشر الغنمُ بالليل فترعى ، فهذا على تشبيه السَّحاب في انتشاره وعمومه من هاهنا ومن هاهنا بالغنم إذا انتشرت للرعي)) . [2]

واكتفِيَ في هذه القراءة بوصف إرساله تعالى للرياح بأنها تأتي منتشرةً انتشار الغنم بالليل للرعي وهذا الوصف يُبقي الرَّحمة على هيأتها العامة . أما اقتران إرسال الرياح في القراءة المشهورة بالبشارة فهو أكثر طمأنة للنفوس المستشرفة لرحمة الله جلَّ وعلا ؛ لأنه خبرٌ محفوف بالبشارة ، وأيُّ بشارةٍ !؟ تلك التي تكون بين يدي رحمة الباري جل وعلا ، فهذا خبر آثر إلى النفوس مما نمَّت عليه قراءة (نَشَرًا) التي اكتفت بوصف الرياح المرسلة بالصورة الحسية المعهودة في البيئة العربية ، وهي صورة انتشار الغنم للرعي في الليل .

وقد وردت لفظة : (بُشْراً) في القرآن الكريم في قوله تعالى : ﴿ وَهُوَ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ [3]﴾، وفي قوله : ﴿ وَمَنْ يُرْسِلُ الرِّيَاحَ بُشْراً بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ [1]﴾. فلم تأتِ (بُشْرًا) إلاّ مسبوقة بذكر بذكر الرياح ، ومقفُوَّةً بقوله تعالى : ﴿ بَيْنَ يَدَيْ رَحْمَتِهِ ﴾ .

---

(1) مسروق بن الأجدع الإمام أبو عائشة الهمداني الكوفي الفقيه أحد الأعلام ، أخذ عن عمرو عن معاذ وابن مسعود وأبيّ . توفي سنة 63هـ . طبقات ابن سعد: 6/ 76 ، وأخبار القضاة لابن حيان: 2/ 398 ، وتذكرة الحفاظ للذهبي : 1/ 49 .

(2) المحتسب : 1/ 256

(3) سورة الفرقان : 25 / 48.

وممّا وجههُ بالحذف لدلالة الحال استغناءً بعلم المخاطب قراءة سِمَاك بن حرب [2] : (وَغَرَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ [3]) ، بضم الغين . قال : ((هو كقوله : وغركم بالله الاغترار ، وتقديره على حذف المضاف ، أي : وغرَّكم بالله سلامة الاغترار ، ومعناه سلامتكم منه مع اغترارکم)) . [4] ومن ذلك قراءة الحسن[5] والأعمش والثقفي ، ورويت عن أبي عمرو: (يَوْمَ الزِّينَةِ [6]) بالنصب ، وقد وجهها على ثلاثة أوجه ما يعنينا منها هو الوجه الأول . قال : ((هو عندي على حذف المضاف ، أي : إنجاز موعدنا إياكم في ذلك اليوم)) [7] . وقد اعتمد فيه على فهم المخاطب من أن المراد بالموعد هو إنجاز الموعد لا الموعد نفسه ، والقصة معروفة قبل نزول القرآن الكريم ، وهو ما يفصح عنه السياق القرآني :﴿ قَالَ أَجِئْتَنَا لِتُخْرِجَنَا مِنْ أَرْضِنَا بِسِحْرِكَ يَا مُوسَى. فَلَنَأْتِيَنَّكَ بِسِحْرٍ مِثْلِهِ فَاجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِداً لَّا

---

(1) سورة النمل : 27 / 63 .

(1) سماك بن حرب البكري من أهل الكوفة ، كنيته أبو المغيرة يروي عن جابر بن سمرة والنعمان بن بشير ، روى عنه الثوري وشعبة . مات في آخر ولاية هشام بن عبد الملك . ينظر: الثقات ، ابن حبان : 339/4 ، ومشاهير علماء الأمصار: 177 ، وسير أعلام النبلاء : 245/5-249 .

(2) قوله تعالى : ﴿ وَغَرَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ ﴾ بفتح الغين . سورة الحديد : 57 / 14.

(3) المحتسب : 2 / 311-312 .

(4) هو الحسن بن محمد بن عبيد الله بن أبي يزيد المكي مقرئ متصدر قرأ على شبل بن عباد عن ابن كثير وابن محيصن جميعًا ، أمَّ المسجد الحرام ، وروى عن الشافعي رحمه الله . ينظر : تهذيب الكمال : 567/6 ، وغاية النهاية : 101/1 ، وتهذيب التهذيب : 276/2 .

(5) قوله تعالى : ﴿ يَوْمُ الزِّينَةِ ﴾ بالرفع . سورة طه : 20 / 59 .

(6) المحتسب: 2 / 53 ، وقد قال في هذه القراءة الزمخشري: ((...وأما قراءة الحسن فالموعد فيها مصدر لا غير . والمعنى: إنجاز وعدكم يوم الزينة . وطباق هذا أيضاً من طريق المعنى)). ينظر: الكشاف :2 / 541 ، وقريب من هذا ما ذكره الشيخ الطبرسي . ينظر: مجمع البيان : 7 / 30 وينظر: التسهيل لعلوم التنزيل ، للغرناطي الكلبي (741هـ): 3/ 15. وقال في هذه القراءة أبو حيان: ((...وأما قراءة الحسن فالموعد فيها مصدر لا غير ، والمعنى إنجاز وعدكم يوم الزينة وطابق هذا أيضاً من طريق المعنى)) البحر المحيط : 6 / 236 .

﴿ نُخْلِفُهُ نَحْنُ وَلَا أَنتَ مَكَاناً سُوًى . قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى[1] ﴾ ؛ ففرعون هو مَن طلب تحديد الموعد لحسم الأمر مع موسى A ، وهو يتوقع منه إنجازه . أي أن يوم الزينة لم تكن له تلك الأهمية عند فرعون ، وما كان له أن يستعد لحول الموعد نفسه . وإنما لإنجاز ذلك الموعد .

2. الحذف استغناء بالحال المدركة بالحسّ :

ومن توجيهه بالحذف استغناءً بالحال المدركة بالحِسِّ قراءة يحيى وإبراهيم: (فَيَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ [2]) بالياء . قال : ((فاعل يرى مضمر دلت عليه الحال ، أي فيرى رائيهم ومتأمِّلُهُم . والذين في موضع نصب كقراءة الجماعة ...)) . [3] فالذي يرى هؤلاء هو الشخص المراقب بحواسه أفعال هؤلاء المنافقين . وكأن دلالة الحال على إضمار الفاعل لم تكن كافية عنده فراح يلتمس فيما نقله سيبويه – وإن لم يُشِر إليه - من أقوال العرب دليلاً آخر ليشفع هذا الدليل العقلي بدليل نقلي . قال : ((وقد كثر إضمار الفاعل لدلالة الكلام عليه ، كقولهم : إذا كان غدًا فأتني ، وهو كثير)) . [4] وهنا يتضافر عنده دليلان على الفاعل المضمر ، واستقراء أكثر من دليل على إضمار الفاعل له ما يسوغه ؛ فالفاعل ركن من أركان الجملة وفي حذفه يختل بناؤها ، فهو مضمر هنا لدلالة الحال عليه من جهة ، ولتوافق أهل اللغة على إضماره في مواضع معينة من جهة أخرى.

---

(1) سورة طه : 20 / 57 ، 58 ، 59 .

(1) قوله تعالى : (فَتَرَى الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٌ) بالتاء . سورة المائدة 5 / 52 .

(2) المحتسب : 1 / 213 ، وينظر : 1 / 170 .

(3) المصدر نفسه : 1 / 213 ، وقد قال سيبويه في إضمار ما كان مُظهرًا استخفافًا : ((وإنما أضمروا ما كان مظهرًا استخفافًا ، ولأن المخاطب يعلمُ ما يعني فجرى بمنزلة المثل ... وقد تقول : إذا كان غدًا فأتني ، كأنه ذكر أمرًا إمَّا خُصومةً وإمَّا صُلحًا ، فقال : إذا كان غدًا فأتني)) : الكتاب : 1 / 224 .

ومنه قراءة ابن عباس : (**يَوْمَ تَكْشِفُ عَن سَاقٍ** [1]) . قال في توجيهها : ((أي : تكشف الشدة والحال الحاضرة عن ساق)) [2] ، وتبع فيه أبا جعفر النحاس(ت338هـ) .[3] و يقال : كشفت الحرب عن ساق إذا اشتد الأمر فيها .

ومن توجيهه بحذف المضاف قراءة أبي السَّمَّال : (**خَطَوَاتِ**[4]). قال في توجيهه استغناءً بالحال المشاهدة بالإدراك الحسِّي : ((لا تتبعوا خطوات الشيطان ، أي آثاره ، لا تقتدوا به ، وتقديره على هذا حذف المضاف ، أي لا تتبعوا مواضع خطوات الشيطان)) .[5] فما يمكن أن يدرك بالحس أن لكل خطوة أثرًا وموضعًا ؛ والخطوة لا تتبع بنفسها إنما يُتَّبعُ موضعها وأثرها وهو ما يدركه العقل بواسطة الحواس ، وقد استغني عن ذكر المضاف بما هو مدرك محسوس من السامع المعني بالخطاب القرآني الكريم .

3. **الترجيح بين تقدير محذوف والوصف بالمصدر على سبيل المبالغة**:

قال في الخصائص : ((إنَّ مَن وَصَف بالمصدر فقال : هذا رجل زَوْر وصَوم ونحو ذلك فإنَّما ساغ ذلك له لأنَّه أراد المبالغة وأنْ يجعله هو نفس الحَدَث لكثرة ذلك منه)) [6] ومن ترجيحه بين تقدير محذوف والوصف بالمصدر المذكور نفسه على سبيل المبالغة ما وجَّه به قراءة السُّلَمِيّ : (

---

(1) قوله تعالى : ﴿ **يَوْمَ يُكْشَفُ عَن سَاقٍ** ﴾ ببناء الفعل للمجهول . سورة القلم : 68 / 42 .

(2) المحتسب : 2 / 362 .

(3) ينظر : إعراب القرآن للنحاس : 3 / 490 .

(4) قوله تعالى :﴿ **خُطُوَاتِ** ﴾ على وزن (غُرُفَات) بضم فائها وعينها . سورة الأنعام : 6 /142 . وقد ردت في القرآن الكريم في مواضع متعددة هي : سورة البقرة : 2 / 168 ، 208 ، وسورة النور : 24 /21 .

(5) المحتسب : 1 / 233 .

(6) الخصائص : 3 / 189 .

شَيْئًا أَدًّا [1]) ، بالفتح . قال : ((... فهو إذاً على حذف المضاف ، فكأنه قال : لقد جئتم شيئا ذا أَدٍّ ، أي : ذا قوة . فهو كقولهم : رجل زَوْر [2] وعَدْل وضيف ، تصفه بالمصدر إنْ شئت على حذف المضاف ، وإنْ شئت على وجه آخر أصنع من هذا وألطف ، وذلك على أنْ تجعله نفسه هو المصدر للمبالغة ...)) . [3]

ومنه توجيهه قراءة الأعمش : (مَسْكَنُهُمْ [4]) . قال : ((... وإن شئت جعلته مصدرًا وقدَّرت حذف المضاف ، أي : لا تُرى إلاّ آثار مسكنِهم . فلمّا كان مصدرًا لم يَلِقْ لفظ الجمعيَّة)) . [5]

والظاهر أنَّ الوصف بالمصدر هو من الاتساع في المعنى الذي يدخل في باب المجاز ؛ لذلك نجد ابن جني يستشهد ببيت الخنساء الذي لا يكاد يخلو منه كتاب من كتب علم المعاني ، وهو قولها : [6]

تَرْتَعُ ما غَفَلَتْ حتى إذا ادَّكَرَت فإنَّما هي إقْبَالٌ وإدْبَارُ

وقال معلِّقًا عليه : ((إن شئت على ذات إقبالٍ وإدبار ، وإن شئت جعلتها هي الإقبال والإدبار ، أيْ : مخلوقة منهما ، ويدلُّك على هذا معنى عندهم لا على حذف المضاف ، بل لأنهم جعلوه الحدث نفسه ... ويكفي من هذا كلِّه قوله (سبحانه) : (خُلِقَ الْأِنسَانُ مِنْ عَجَلٍ [7]) (سورة الأنبياء : من الآية37) ، أيْ

---

(1) قوله تعالى : (لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا) بكسر همزة (إد) . سورة مريم : 89 .

(2) رجل زَوْر : زائر .

(3) المحتسب : 2 / 45 - 46.

(4) قوله تعالى : (فَأَصْبَحُوا لَا يُرَى إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ) بالجمع . سورة الاحقاف : 46 /25 .

(5) المحتسب : 2/ 266 ، وينظر : مجمع البيان : 149/9 .

(6) ينظر : المحتسب : 2 / 43 ، 46 .

(7) سورة الأنبياء : 21 / 37 .

أيْ : من العَجَلة لا من الطِّين ...)) . [1] فقول الخنساء : (فإنَّما هي إقْبَالٌ وإدْبَارُ) يراد به المبالغة على معنى أنَّ الناقة تحولت إلى حدث وانمحى عنها الذات ؛ وذلك لوقوع الحدث منها على سبيل الكثرة . وأمَّا تقدير الكلام إنها ذات إقبال وإدبار ، أو على تأويل المصدر باسم الفاعل ، أي : على مقبلة مدبرة فلا يفيد الكثرة ولا المبالغة بل يُقال ذلك وإنْ حدث مرَّة واحدة . [2]

ثالثاً : الحذف الذي تقتضيه الصنعة الإعرابية :

ذهب ابن هشام الأنصاري (ت761هـ) إلى أنَّ الحذف نوعان : أحدهما : غير صناعي ، وينقسم على حالي ومقالي ، وقد تقدم كلامنا فيه على وفق ما استقصيناه في المحتسب من أمثلة ، والآخر : صناعي ، وهذا ما يختص بمعرفته النحويون ؛ لأنَّه إنَّما عُرف من جهة الصناعة . [3] . وبناء على هذا النوع من الحذف وجه قراءة جعفر بن محمد الصادقA (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ وَيَزِيدُونَ[4]) ليس فيها (أو) . قال : ((في هذه الآية إعراب حسن ، وصنعة صالحة ؛ وذلك أنْ يُقال : هل لقوله (وَيَزِيدُونَ) موضع من الإعراب ، أو هو مرفوع اللفظ لوقوعه موقع الاسم حَسْبُ ، كقولك مبتدِئًا : يزيدون ؟ والجواب أنَّ له موضعًا من الإعراب ، وهو الرَّفع ؛ لأنَّه خبرُ مبتدإٍ محذوف ، أيْ : وهم يزيدون على المِئة . والواو لعطف جملة على جملة ، فهو كقولك : مررت برجلٍ مثل الأسد ، وهو واللهِ أَشجع . ولقيت رجلاً جوادًا ، وهو والله فوق الجواد ... وكذلك قراءة الجماعة : (أَوْ يَزِيدُونَ) ، وتقديره : أو هم يزيدون ، فحذف المبتدأ لدلالة الموضع عليه)). [5] يعني برفع المبتدأ : الضمير (هم) المقدر مبتدأً ، إذ افترضت الصنعة الإعرابية تقدير مبتدأ محذوف لجملة (ويزيدون) .

---

(1) المحتسب : 2 / 46 .

(2) ينظر : الجملة العربية تأليفها وأقسامها : 101 – 102.

(3) ينظر : مغني اللبيب : 2 / 362.

(4) قوله تعالى : (وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ) سورة الصافات : 37 / 147 .

(5) المحتسب : 2 / 226 – 227.

وقد يرد قراءة شاذةً ويسِمُها بالضعف إذا عارضتها الصنعة ، فيرفض تقدير محذوف إن لم يجد في الكلام شروط الحذف ومسوغاته ، ومن ذلك تضعيفه قراءة ابن يَعمَر[1] :﴿ **تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ**[2]﴾ (سورة الأنعام من الآية:154) . قال : ((هذا مستَضعف في الإعراب عندنا ؛ لحذفك المبتدأ العائد على الذي ؛ لأنَّ تقديره : تماما على الذي هو أحسن ، وحذف (هو) من هنا ضعيف ؛ وذلك أنَّه إنَّما يُحذف من صلة الذي – الهاءُ المنصوبة بالفعل الذي هو صلتها ، نحو مررت بالذي ضربتَ أي ضربته ، وأكرمت الذي أهنتَ أيْ أهنتَه ، فالهاء ضمير المفعول ومن المفعول بدٌّ ، وطال الاسم بصلته ، فحذفت الهاء لذلك ، وليس المبتدأ بنيِّف ولا فضلة فيحذف تخفيفًا ، ولا سيما وهو عائد الموصول)) .[3]

وهذا رأي سيبويه ، فالعائد عنده هو بعض الصلة ؛ لذا فإنَّ في حذفه ضعفٌ . قال : ((واعلم أنَّ كفى بنا فضلاً على مَن غيرُنا أجودُ وفيه ضعفٌ إلا أنْ يكون فيه هو ، [لأن هو من بعض الصلة] ، وهو نحو مررتُ بأيُّهم أفضلُ ، وكما قرأ بعض الناس هذه الآية : ﴿ **تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنُ** ﴾ ... زعم الخليل رحمه الله أنَّه سمع من العرب رجلاً يقول : ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءًا ، وما أنا بالذي قائلٌ لك قبيحًا)) .[4]

وقد وضع النحاة شروطًا ثلاثة لحذف العائد ، وذكرها ابن يعيش كالآتي :

1. أنْ يكون العائد ضميرًا منصوبًا لا ضميرًا مرفوعًا ولا مجرورًا ؛ لأنَّ المفعول عندهم كالفضلة ، والمستغنى عنه .
2. وأنْ يكون العائد متصلا لا منفصلا ؛ لكثرة حروف المنفصل .

---

(1) أبو سليمان العدواني البصري ، تابعي جليل ، عرض على ابن عمر وابن عباس ، وعرض عليه أبو عمرو بن العلاء وابن أبي إسحاق . غاية النهاية : 2/ 381 .

(2) قوله تعالى : ﴿ **تَمَاماً عَلَى الَّذِيَ أَحْسَنَ** ﴾ بنصب (أحسن) . سورة الأنعام : 6 / 154.

(3) المحتسب : 234/1 ، وينظر : المحرر الوجيز : 365/2 ، ومجمع البيان : 196/4 ، وتفسير ابن كثير : 67/1-68 .

(4) كتاب سيبويه : 2 / 107 – 108 .

3. وأنْ يكون على حذفه دليل . [1]

ولم يخرج أبو الفتح عما قعّده النحاة في مسألة ضعف حذف العائد المرفوع ، فهو يوجه حذف العائد المرفوع على أساس الصنعة النحوية التي لا ترفض هذا الحذف ، وإنَّما تضعّفه ، فوجه الجواز في الحذف موجود ، ولكنَّه غير راجح ، وقد أفصح عن هذا الرأي في توجيه قراءة رؤبة [2] : **(مَثَلاً مَّا بَعُوضَةٌ [3])** بالرفع . قال في توجيهها : ((وجه ذلك أنَّ (ما) ها هنا اسم موصول بمنزلة الذي ، أي : لا يستحي أن يضرب الذي هو بعوضةٌ مثلاً ، فحذف العائد على الموصول ، وهو مبتدأ ... وحذف الضمير من هنا ضعيف ؛ لأنه ليس فضلة كالهاء في نحو قولك : ضربت الذي كلمت ، أي : كلمته)) . [4]

ولم يعدم القياس في حذف الضمير العائد إذا جاء خبرًا في قراءة يحيى وإبراهيم والسُّلميّ : **(أَفَحُكْمُ الْجَاهلِيَّةِ يَبْغُون[5])** بالياء ورفع الميم . وجهها بحذف عائد الخبر وهو ليس بفضلة ، ووجه القياس عنده هو تشبيه عائد الخبر بعائد الحال ، أو الصفة . والحال عنده أقرب إلى الخبر ؛ لأنَّها ضرب من الخبر ، وبناءً على هذا القياس النحوي المتكلف وصل إلى أنّ حذف عائد الخبر جائز هنا ، وأقرَّ بوجود الصنعة في الحذف بقوله : ((**وهذا وإن كانت فيه صنعة فإنه ليس بخطأ**)) . [6]

---

(1) ينظر : شرح المفصل ، المجلد الثاني : 3 / 119 .

(2) مرت ترجمته في الفصل الثالث : 106.

(3) تمام الآية : ﴿ مَثَلاً مَّا بَعُوضَةً ﴾ بنصب (بعوضة) . سورة البقرة : 2 / 26.

(4) المحتسب : 1 / 64 ، وينظر : المحرر الوجيز : 111/1 ، وتفسير القرطبي : 243/1 .

(5) قوله تعالى : (أَفَحُكْمَ الْجَاهِلِيَّةِ يَبْغُونَ) . بنصب (حكم) . المائدة : 5 / 50 .

(6) المحتسب : 1 / 211 ، وينظر : المحرر الوجيز : 202/2 . والبحر : 516/3 .

وبناءً على هذا الدليل ، أي : ما تقتضيه الصنعة الإعرابية وجه قراءة الحسن ، ومجاهد ، وطلحة بن مصرّف ، وعيسى الهمداني : (**وُقُودُهَا النَّاسُ**[1]) . قال : ((هذا عندنا على حذف المضاف ، أي : ذو وُقودِها ، أو أَصحابُ وُقودِها الناسُ ، وذلك أنَّ الوُقودَ بالضَّمِّ هو المصدر ، والمصدر ليس بالناس لكن قد جاء عنهم الوَقود بالفتح في المصدر ، لقولهم : وَقَدَت النَّارُ وَقودًا ، ومثله أُولِعْتُ به وَلُوعًا ، وهو حُسنُ القَبُولِ منك ، كله شاذ والباب هو الضم ، وكان أبو بكر يقول في قولهم : توضَّأْت وَضوءًا : إنَّ هذا المفتوح ليس مصدرًا ، وإنَّما هو صفة مصدرٍ محذوفٍ ... لأنَّ الوَضوءَ عنده صفة من الوَضاءَة . وقرأت على أبي عليّ في نوادر أبي زيد : رجلٌ ساكوتٌ بيِّنُ السَّاكوتةِ . فقال : قياسُ مذهبِ أبي بَكرٍ في الوَضوء أنْ يكون هذا على أنَّه أراد رجلٌ ساكوتٌ بيِّنُ السَّكتة السَّاكوتة)) [2] .

الحَمْلُ على المعنى

قال أبو الفتح في الحمل على المعنى : ((إعلمْ أنَّ هذا الشرجَ غَوْرٌ من العربيةِ بعيدٌ ومذهبٌ نازحٌ فسيحٌ . قد ورد به القرآنُ وفصيحُ الكلام منثورًا ومنظومًا كتأنيث المذكر وتذكير المؤنث وتصور معنى الواحد في الجماعة والجماعة في الواحد وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا وغير ذلك ...)) . [3]

والحمل على المعنى يراد به حمل الاسم على معنى متوهم يتصوره العربي ، ويحمل كلامه عليه ؛ لذا قال النحاة عنه : (الحمل على التوهُّم) غير أنهم يفضلون مصطلح (الحمل على المعنى) في النصوص القرآنية تأدُّبًا ، وقد صرح النحاة بأنَّ الأصلَ هو الحمل على اللفظ ، وفضَّلوه في التوجيه على الحمل على المعنى . قال المبرِّد : ((ما يحمل على المعنى وحمله على اللفظ أجود)) [4] [4] . وللحمل على المعنى مظاهر كثيرة سنقتصر على ما وظفه ابن جني منها في توجيهه النحوي.

---

(1) قوله تعالى : (**وَقُودُهَا النَّاسُ**) بفتح الواو . سورة البقرة : 2 / 24 .

(2) المحتسب : 1/ 63 .

(13) الخصائص : 2 / 411 .

(4) المقتضب : 112/4 ، 371 .

والكثير في القرآن الحمل على اللفظ ، ولم يجيء الحمل على المعنى ابتداء إلاّ في بعض المواضع [1] ، ومراعاة المعنى تصير واجبة إذا حصل لبس بمراعاة اللفظ ، فلا تقول : (أعطِ من سألك) إذا كان السائل أنثى ؛ بل تقول : (أعطِ من سألتك) لئلا يلتبس المذكر بالمؤنث ، وتقول : (استقبلت من زارتني) إذا كان الزائر أنثى ، ولا تقول : (استقبلت من زارني) . أما إذا كان هناك قرينة فإنه يجوز عند ذاك مراعاة اللفظ . وفيما عدا ذلك يجوز مراعاة اللفظ ومراعاة المعنى ، [2] وقيل : إنَّ مراعاة اللفظ أحسن وأولى عند العرب ، وإذا اجتمع الحملان ، فالأولى تقديم الحمل على اللفظ ، ثم الحمل على المعنى كما هو شأن أكثر ما ورد في القرآن الكريم ، [3] ولكنَّنا ينبغي لنا أنْ نولي خصوصية التركيب القرآني ودقّته وتفردَّه انتباهنا قبل أنْ نقطع بأفضلية أيٍّ من الحملين على صاحبه ، فالكثرة لا تكون دليلا على الأفضلية دائمًا ، والرأي فيما نرى هو ما قاله الدكتور خليل بنيان الحسُّون ، وهو أنَّ ((الأوفق في هذا الشأن أنْ يُستخلص الحكم بذلك مما جاء في القرآن نفسه ، فيقال إنَّ تقديم الحمل على اللفظ جاء في القرآن أكثر من تقديم الحمل على المعنى)) . [4]

والحمل على المعنى لا يعني العدول عن الحمل على اللفظ في كلِّ الأحوال إنَّما يُلجأ إليه للتعبير عن معنىً آخر غير المعنى الأول الذي يؤدِّيه الحمل على اللفظ . [5]

وأبو الفتح الذي خصص للحمل على المعنى بابًا في كتابه (الخصائص) [6] شغل هذا الباب جانباً مهمًّا من توجيهه النحوي في كتابه المحتسب ، ورأى أنَّه يُعدُّ مذهبًا ((من أسدّ وأدمث مذاهب العربية ؛ وذلك أنَّه يملك فيه المعنى عنان الكلام فيأخذه إليه ، ويصرِّفه بحسب ما يُؤثِرُهُ عليه ...)) [7] ؛ لذا فقد التمس فيه ، وفي غيره مما حفلت به القراءات القرآنية عقد أواصر متينة بين النحو

---

(2) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول ، 3 / 289 .

(3) ينظر : معاني النحو : 1 / 123 ، 124 .

(4) ينظر : دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، القسم الأول : 3 / 289 .

(5) النحويون والقرآن : 177 .

(6) ينظر : نظرية المعنى في الدراسات النحوية : 294 .

(7) ينظر : الخصائص : 2 / 416 – 435 .

(1) المحتسب : 1 / 52 .

والمعنى في كلِّ ما يعرض من آراء وتوجيهات ، حتى بدا كأنَّه يريد أنْ يثبت أنَّ النحو معنى قبل كل شيء . [1]

وعلى وفق الحمل على المعنى وجَّه جملة من القراءات القرآنية التي ذكرها في كتابه المحتسب ، ومن هذه القراءات قراءة أبي طالوت عبد السلام بن شداد(ت68هـ) [2] : (**وَمَا يُخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ** [3])، بضم الياء وفتح الدال . قال : ((هذا على قولك : خدعت زيدًا نفسه ؛ ومعناه عن نفسه ، فإنْ شئت قلت على هذا : حذف حرف الجر ، فوصل الفعل ، كقوله (عزَّ اسمه) : (**وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ سَبْعِينَ رَجُلاً** [4])، أي : من قومه ، وقوله :

أمرتُك الخيرَ [5]

أي : بالخير . وإنْ شئت قلت : حمله على المعنى ، فأضمر له ما ينصبه...)) . [6]

---

(2) ينظر : القراءات القرآنية وتوجيهها النحوي : 267 .

(3) روى القراءة عن أبيه ، وروى عن الحسن بن دينار . (ينظر : الثقات لابن حبان 5/ 131 ، الجرح والتعديل للرازي : 6/ 45) .

(3) قوله تعالى : (**وَمَا يَخْدَعُونَ إِلَّا أَنْفُسَهُمْ وَمَا يَشْعُرُونَ**) بفتح ياء المضارعة في(يخدعون) . سورة البقرة :2 /9.

(4) سورة الأعراف : 7 / 155 .

(6) من قول عمرو بن معد يكرب :

أمرتُكَ الخَيرَ فافعَلْ ما أُمِرْتَ به قد تركتُكَ ذا مالٍ وذا نَشَبِ ينظر : الكتاب : 1 / 37 .

(7) المحتسب : 51 – 52 .

ومن ذلك قراءة الحسن : (لَيَقُولَنَّ [1]) بضمّ اللام على الجمع . وقد وجَّه هذه القراءة بقوله : ((أعاد الضمير على معنى (مَن) لا على لفظها الذي هو قراءة الجماعة ، لكنَّ معناه أنَّ هناك جماعة هذا وصف كلِّ واحدٍ منهم ، فما كان جمعًا في المعنى أُعيد الضمير على معناه دون لفظه كقوله : (وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ [2]) الحال فيهما واحدة وكأنَّ الموضع لحقه احتياط في اللفظ خوفاً من إشكال معناه ، فضُمَّ اللام من (لَيَقوُلُنَّ) ليُعلم أنَّ هذا حكمٌ سارٍ ، ولا يُرى أنَّه واحد ولا أكثر منه ، فاعرفه)) . [3]

ومن ذلك قراءة يحيى وإبراهيم : (مِمَّنْ كَذَبَ بِآيَاتِ اللَّهِ [4]) خفيفة الذال . قال في توجيهها : ((ينبغي أنْ يكون الباء هنا حملاً على المعنى ، وذلك لأنَّه في معنى مكر بها ، وكفر بها ، وما أكثر هذا النحو في هذه اللغة...)) . [5]

ومنه قراءة محمد بن علي ، وجعفر بن محمد (H) : (يَحْكُمُ بِهِ ذُو عَدْلٍ مِنكُمْ[6]) قال : ((لم يوحِّدْ يوحِّدْ ذو لأنَّ الواحد يكفي في الحكم ، لكنَّه أراد معنى مَنْ ، أيْ يحكم به مَن يعدل ، ومَن تكون للاثنين كما تكون للواحد)) . [7] ورأى الطبرسي (ت548هـ) أنَّ هذا الوجه الذي ذكره أبو الفتح بعيدٌ

---

(1) في القراءة المشهورة : ﴿ لَيَقُولُنَّ ﴾ ، بفتح اللام . سورة النساء : 4 / 73 .

(2) سورة يونس : 10 / 42.

(3) المحتسب : 1 / 192 .

(4) قوله تعالى: (مِمَّنْ كَذَّبَ بِآيَاتِ اللَّهِ) بتضعيف الذال . سورة الأنعام : 6 / 157 .

(5) المحتسب : 1 / 235 ، وينظر : إعراب القرآن للنحاس : 132/2 ، وتفسير البحر المحيط : 3 / 303 . ووصف الآلوسي في تفسيره الحمل على المعنى في مثل هذه القراءة بقوله : ((وذلك سائغ شائع)) . تفسير الآلوسي : 5 /80 .

(6) قوله تعالى : ﴿ يَحْكُمُ بِهِ ذَوَا عَدْلٍ مِنكُمْ ﴾ بتثنية (ذو) . سورة المائدة : 5 /95.

(7) المحتسب : 1 / 219 ، وينظر : فقه القرآن للقطب الراوندي (573هـ) : 313 .

غير مفهوم . [1] في حين جاءت (ذو) في القرآن الكريم بمعنى الجماعة في قوله تعالى :(وَإِذَا أَنْعَمْنَا عَلَى الْإِنسَانِ أَعْرَضَ وَنَأَى بِجَانِبِهِ وَإِذَا مَسَّهُ الشَّرُّ فَذُو دُعَاء عَرِيضٍ [2])، وفي قوله تعالى : ﴿ وَالْحَبُّ ذُو الْعَصْفِ وَالرَّيْحَانُ [3]﴾ ، والمراد من الآية الأولى جنس الإنسان ، ومن الآية الثانية جنس الحَبّ .

ومن ذلك قراءة عمرو بن فائد الأسواري ، ورويت عن يعقوب : (يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن تَأْتِ مِنكُنَّ [4]) بالتاء . قال : ((هذا حملٌ على المعنى ، كأنَّ (مَن) هنا امرأة في المعنى ، فكأنَّه قال : أيَّة امرأة أتت منكن بفاحشة ، أو تأت بفاحشة . وهو كثير في الكلام ...)) . [5]

ومنه قراءة الجحدري ، وابن السميفع ، وأبي حيوة [6] : (أَثَرِ رَحْمَةِ اللَّهِ كَيْفَ تُحْيِي [7]) . ((وجملة (كَيْفَ تُحْيِي) منصوبة الموضع على الحال ، حملا على المعنى لا على اللفظ ، وذلك أنَّ اللفظ استفهام ، والحال ضربٌ من الخبر ، والاستفهام والخبر معنيان متدافعان ، وتلخيص كونه حالا أنَّه كأنه قال : فانظر إلى أثر رحمة الله محيية للأرض بعد موتها)). [8] فالحال هنا يخبر عن صاحب

---

(1) ينظر : مجمع البيان :417/3

(2) سورة فصلت : 41 / 51 .

(3) سورة الرحمن : 55 / 12 .

(4) قوله تعالى : ﴿ يَا نِسَاء النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ ﴾ بالياء . سورة الأحزاب : 33 / 30 .

(5) المحتسب : 2 / 179 .

(6) شريح بن يزيد أبو حيوة الحضرمي الحمصي صاحب القراءة الشاذة ، ومقرئ أهل الشام ، روى القراءة عن أبي البرهسم عمران بن عثمان والكسائي ، وروى عنه قراءته ابنه حيوة وآخرون . توفي سنة 203هـ . غاية النهاية : 1 / 325 .

(7) قوله تعالى : ﴿ فَانظُرْ إِلَى آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ ﴾ بالياء في (يُحْيِي) . سورة الروم : 30 / 50.

(8) المحتسب : 2 / 165 ، وينظر : المحرر الوجيز : 342/4 .

صاحب الحال ، والاستفهام غير حقيقي ، والمراد منه التدبُّر في آثار رحمة اللهﷻ عزَّ وجلّ كيف يحيي الأرض الميتة ، ويجعلها تنطق بالحياة ، وتخضرّ ، فهذه الرحمة صورة تقرب إلى الأذهان إحياء الموتى من جديد ، وهو على كلِّ شيء قدير ، فهو جل وعلا كما يبث الحياة في الأرض أمام الأنظار قادرٌ في يوم البعث على بث الحياة في الأجساد التي تكتنفها هذه الأرض ، وكما تنشقُّ الأرضُ الصُّلبة للنبات فيخرج بإذن ربِّه ستنشق في يوم القيامة لشيء آخر هو : أجساد الموتى .

ومعلوم من قول ابن جني : (الحال ضرب من الخبر) أراد به أنْ يبعد شبهة كون الجملة الاستفهامية في لفظها أنْ تكون هي الحال ، وذلك لا يجوز في كنْهِ الأحوال ؛ لأنَّها تصف الهيئات . والهيأة لا توصف بالاستفهام ، فلا مناص من حمل لفظ الاستفهام على معناه.

ومن توجيهه بالعطف على المعنى ، وهو الشطر الآخر من الحمل على المعنى قراءة الحسن والأعمش والثقفي ، ورويت عن أبي عمرو : **(يَوْمَ الزِّينَةِ** [1]**)** بالنصب ، وقد وجَّهها على وجهين :

الأول : على حذف المضاف . وقد مرَّ في موضعه ، والآخر : على العطف على المحل ، وسيأتي بيانه إنْ شاء الله ، ولكنَّه وجَّه القراءة بالرفع بالعطف على المعنى . فأعاد (أَن يُحْشَرَ) إلى معنى المصدر الصريح (حَشْر) ، فأجراه مجرى الظرف ؛ ((وذلك أنَّ لفظ المصدر الصريح أشبه بالظرف من (أنْ) وصلتها التي بمعنى المصدر ، إذا كان اسمًا لحدث ، والظرف اسم للوقت ، والوقت يكاد يكون حدثاً... ولما تدانيا هذا التداني ساغ وقوع أحدهما موقع صاحبه)) [2] ، وعلى الرغم من هذه القياسات المتلاحقة : المصدر المؤول على المصدر الصريح ، ثم المصدر الصريح على المصادر التي تجري مجرى الظروف ، ثم شَبَهُ الوقت بالحدث ، إلا أنَّه عاد ليضعِّف هذا التوجيه ، وكأنَّه شعر بحسِّه اللغوي بمدى هذا التمحُّل في القياس ، والمبالغة في الصنعة على حساب المعنى ، فأعادنا إلى توجيهه الأول الذي وجَّه به القراءة الشاذة ، فحمل هذه على حذف المضاف أيضًا . [3]

---

(1) قوله تعالى : ﴿ **قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ الزِّينَةِ وَأَن يُحْشَرَ النَّاسُ ضُحًى**﴾ برفع (يوم) . سورة طه : 20 / 59 .

(2) المحتسب : 2 / 54 .

(3) ينظر: المحتسب : 2 / 54 .

الحديث عن الجمع بلفظ المفرد:

مجيء معنى الجماعة بلفظ الواحد ، أو لفظ المثنى يعدُّ من مظاهر الحمل على المعنى ، وهو مظهر طارئ على التركيب ؛ إذ إنَّ الأصل في التركيب النحوي هو الحمل على اللفظ.

وقد شاعت هذه الظاهرة في العربية ، ونزل بها القرآن الكريم في قراءاته المشهورة منها والشاذة على حدٍّ سواء ، وقد فُسِّر كلُّ عدولٍ تفسيرًا خاصًّا بالحالة التي ورد في إطارها . فقد فُسِّر على سبيل المثال في قوله تعالى في سورة الجن : (**وَأَنَّا لَمَسْنَا السَّمَاءَ فَوَجَدْنَاهَا مُلِئَتْ حَرَسًا شَدِيدًا وَشُهُبًا** [1]) بأنَّ الحرس اسمٌ مفرد في معنى الحراس كالخدّام ؛ ولذا وُصف بشديد ، فهو من باب رعاية اللفظ دون رعاية المعنى ، ولو ذهب إلى المعنى لقيل : (شِدَاد) . [2]

وممَّا ذكره ابن جني في المحتسب ممَّا قرئ على هذه الظاهرة قراءة الأعمش : (**لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكْرَى**[3]) مضمومة السين ، ساكنة الكاف من غير ألف ، وقراءة إبراهيم: (**سَكْرَى**) ، وفي قراءته أيضًا : (**وَتَرَى النَّاسَ سَكْرَى وَمَا هُمْ بِسَكْرَى** [4]) [5] . قال : ((... وجاز أن يوقع على الناس كلهم صفة مفردة تصوُّرًا لمعنى الجملة والجماعة وهي بلفظ الواحد كما جاز للبيد أنْ يشير أيضًا إلى الناس بلفظ الواحد في قوله :

---

(1) سورة الجن : 72 / 9 .

(2) ينظر : الكشاف : 4 / 146 ، والإعجاز الصرفي : 175.

(3) قوله تعالى : (**لا تَقْرَبُوا الصَّلاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى**) مضمومة السين ، مفتوحة الكاف بألف . سورة النساء : 4 / 43 .

(4) سورة الحج : 22 / 2 .

(5) ينظر : المحتسب : 1 / 188 – 189 ، وحجة القراءات : عبد الرحمن أبو زرعة : 472 .

وَلَقَد سَئِمْتُ منَ الحَيَاةِ وَطُولِهَا وَسُؤَالِ هَذا الناسِ كيفَ لبيدُ [1])) . [2]

وقد شاع التعبير بالمفرد عن الجماعة في القراءات القرآنية فهذا أُبيُّ بن كعب قرأ : (**إِلَّا مَنْ كَانَ يَهُودِيّاً أَوْ نَصْرَانِيًّا**)[3] . ومن قراءاته ما ذكره ابن جني في المحتسب من غير أنْ ينسبها إليه : (**فَادْخُلِي فِي عَبْدِي**[4]) . وقد نسبها إلى ابن عباس وعكرمة والضحاك وأبي شيخ الهُنائيّ والكلبيّ وابن السَّمَيفع .

قال : ((هذا لفظ الواحد ، ومعنى الجماعة ، أَيْ : عبادي كالقراءة العامة ... ، وأَنَّه إنَّما خرج بلفظ الواحد ليس اتساعًا واختصارًا عاريًا من المعنى ، وذلك أنَّه جعل عباده كالواحد ، أيْ : لا خلاف بينهم في عبوديَّته ، كما لا يخالف الإنسان نفسه ، فيصير كقول النبيّ 0 : وهم يَدٌ على مَن سواهم ، أي: متضافرون متعاونون ، لا يقعد بعضهم عن بعض ، كما لا يخون بعض اليد بعضًا ، وضد هذا قوله (تعالى) : ﴿ **تَحْسَبُهُمْ جَمِيعاً وَقُلُوبُهُمْ شَتَّى** [5]﴾)) . [6]

وفي نصِّ ابن جني المتقدم أمور نجملها في ما يأتي :

---

(1) ينظر : ديوانه : 25 .

(2) المحتسب : 189/1.

(3) قوله تعالى : (**إِلَّا مَنْ كَانَ هُوداً أَوْ نَصَارَى**) بلفظ الجمع . سورة البقرة : 2 /111 . أمَّا القراءة بلفظ المفرد فقد ذكها طائفة من المفسرين . ينظر: تفسير الطبريّ : 508/2 ، وتفسير الثعلبيّ : 259/1 ، والكشاف : 304/1 ، وتفسير الرازي :3/4. ويذكر أن لأُبيّ اثنتا عشرة قراءة خالف فيها جمهور القراء في التعبير بالمفرد عن الجمع ، أو العكس . ينظر : قراءة أبي بن كعب دراسة نحوية ولغوية ، د. خولة عبيد خلف الدليميّ : 88 -90 .

(4) قوله تعالى : ﴿ **فَادْخُلِي فِي عِبَادِي** ﴾ بلفظ الجماعة . سورة الفجر : 89 / 29 .

(5) سورة الحشر: 59 / 14.

(6) المحتسب : 360- 361 ، وينظر : مجمع البيان : 345/10 .

1. إرادة لفظ الجماعة من لفظ الواحد .

2. إنَّه حمل هذه القراءة من حيث المعنى على نظيرتها العامة ، واستشهد على صحة مذهبه بالحديث الشريف .

3. القول بسنِّية القراءة وقصديَّتها . أمَّا ما تفيده بعض القراءات من اتِّساع واختصار فهي فوائد ثانوية إذا ما قِيسَت بالمعاني الكبيرة التي تفيدها الوجوه المختلفة للقراءات .

ومنه قراءة الأعمش : **(إِلاَّ مَسْكَنَهُمْ[1])** . قال في توجيه هذه القراءة: ((... وأمَّا (مسكنهم) فإنْ شئت قلت : واحد كفى من جماعته ، وإنْ شئت جعلته مصدرًا وقدَّرت حذف المضاف ، أيْ : لا ترَى إلا آثار مسكنِهم . فلما كان مصدرًا لم يلقَ لفظ الجمعيَّة...)) . [2] وعلل مجيء معنى الجماعة بلفظ الواحد بأنَّ المقام مقام تقليل لهم وذكر العفاء عليهم ، فناسب هذا المقام ذكر الواحد ، ورأى أنَّ منه قوله تعالى : **(ثُمَّ نُخْرِجُكُمْ طِفْلاً [3])** ، أيْ : أَطفالا ، ((وحسُن لفظ الواحد هنا ؛ لأنَّه موضع تصغير لشأن الإنسان ، وتحقير لأمره ، فلاقَ به ذكر الواحد لذلك لقلَّته عن الجماعة ، ولأنَّ معناه أيضًا نخرج كلَّ واحدٍ منكم طفلا)) .[4]

وقد لمح في الحديث عن الواحد بلفظ الجماعة فضلاً عمّا لمحه غيره فيه من إرادة الاتساع في اللغة أنَّ فيه ((حفظ المعنى ومقابلة اللفظ به ؛ لتقوى دلالته عليه ، وتنضمّ بالشبه إليه)) . [5]

وقد يرادُ من الحديث عن الجماعة بلفظ المفرد معنى الجنس ، أو يرادُ منه انسجام اللفظ المفرد مع السياق فيزيده حُسنًا وجمالاً ، وهذا ما يتجلى من توجيه ابن جني لقراءة : **(فَكَسَوْنَا العَظْم [6])** بلفظ

---

(1) قوله تعالى : ﴿ **إِلَّا مَسَاكِنُهُمْ** ﴾ بلفظ الجمع . سورة الأَحقاف : 46 / 25.

(2) المحتسب : 2 / 266 .

(3) سورة الحج : 22 / 5 .

(4) المحتسب : 2 / 267 .

(5) المصدر نفسه ، والصفحة نفسها .

(6) قوله تعالى : في القراءة المشهورة : ﴿ **فَكَسَوْنَا الْعِظَامَ لَحْماً** ﴾ بلفظ الجماعة . سورة المؤمنون : 23 /14 .

بلفظ الواحد . قال: ((أمَّا مَن وحَّدَ فإنه ذهب إلى لفظ إفراد الإنسان والنُّطفة والعَلَقَة . ومَن جمَع فإنَّه أراد أنْ هذا أمرٌ عامٌّ في جميع النَّاس . وقد شاع عنهم وقوع المفرد في موضع الجماعة ، نحو قول الشاعر : [1]

كُلُوا في بعضِ بَطْنِكُمُ تَعِفُّوا فَإنَّ زَمَانَكَمُ زَمَنٌ خَمِيصُ

وقول طُفيل : [2]

في حَلقِكُم عظمٌ وقد شَجِينا

إلا أنَّه مَن قدَّم الإفراد ثم عقَّب بالجمع أشبهُ لفظًا ؛ لأنَّه جاور بالواحد لفظ الواحد الذي هو (إنسان) و (سُلالة) و (نُطفة) و (عَلَقة) و (مُضغة) ، ثم عقَّب بالجماعة ؛ لأنَّها هي الغرض . ومن قدَّم الجماعة بادر إليها إذ كانت هي المقصود ، ثمَّ عاد فعامل اللفظ المفرد بمثله ، والأول أجرى على قوانينهم ... فمعاودة اللفظ بعد الانصراف عنه تراجعٌ وانتكاث ، فاعرفهُ وابن ِعليه فإنَّه كثير جدًّا)) [3] .

ومع التماس ابن جني توجيها مقبولا للقراءة بالمفرد **(فَكَسَوْنَا العَظْم)** غير أنَّه هنا يرجح قراءة العامة ، ويرى أنَّها أجرى على قوانين العربية .

واستدل على صحة مذهبه بأنَّ لفظ الواحد يأتي لمعنى الجمع والكثرة بقراءة علي وابن عباسX : **(أَمْثَالُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ** [4]**)** .

---

(1) ينظر: كتاب سيبويه : 1/ 210 ، والبيت من الخمسين التي لم يعرف لها قائل ، والأصول في النحو : 1/ 313 ، والمفصَّل : 1/ 268 ، وشرح الرضي على الكافية : 3/ 362 ، وخزانة الأدب : 7/ 525 . يقال : أكل في بعض بطنه ، إذا كان دون الشبع ، وأكل في بطنه إذا أكل وشبع ، والخميص : الجائع ، أيْ : زمان جدْبٍ ومخمصة .

(2) ينظر : الأصول في النحو : 1/ 313 .

(3) المحتسب : 2/ 87-88 .

(4) قوله تعالى : ﴿ **مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ**) بلفظ المفرد . سورة T) : 47 / 15 .

قال : ((هذه القراءة دليل على أنَّ القراءة العامة التي هي (مَثَلُ) بالتوحيد – بلفظ الواحد ومعنى الكثرة ؛ وذلك لما فيه من معنى المصدرية ، ولهذا جاز مررت برجلٍ مثل رجلين وبرجلين مثل رجال ، وبامرأة مثل رجل ، وبرجلٍ مثل امرأة . ألا ترى أنَّك تستفيد في أثناء ذلك معنى التشبيه والتمثيل؟)) . [1] فهو هنا يفسِّر القراءة المشهورة بالقراءة الشاذة .

الحديث عن الجماعة بلفظ التثنية :

ومن ذلك قراءة زيد بن ثابت ، وابن مسعود والحسن- بخلاف- وعاصم الجحدريّ : (فَأَصْلِحُوا بَيْنَ إِخْوَانِكُمْ [2]) . قال ابن جني : ((هذه القراءة تدلُّ على أنَّ قراءة العامَّة التي هي : (بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ) لفظُها لفظُ التثنية ، ومعناها معنى الجماعة ، أيْ : كلُّ اثنين فصاعدًا من المسلمين اقتتلا فأصلِحُوا بينهما . ألا ترى أنَّ هذا حكمٌ عام في الجماعة ، وليس يختصُّ به اثنان مقصودان ؟ ففيه إذاً شيئان : أحدهما لفظ التثنية يراد به الجماعة . وآخر لفظ الإضافة لمعنى الجنس...)) . [3]

وجاء في فتح القدير للشوكانيّ (ت1255هـ) : ((قال أبو عليّ الفارسي في توجيه قراءة الجمهور : أراد بالأخوين : الطائفتين ؛ لأنَّ لفظ التثنية قد يَرِدُ ، ويرادُ به الكثرة . وقال أبو عبيدة : أي : أصلِحُوا بين كلِّ أخوين...)) . [4] وهذا المذهب في العربية عمومًا ، وفي القرآن الكريم على وجه الخصوص مذهب شائع ، وهو يدخل ضمن باب الاتساع في اللغة , وأبو الفتح في توجيهه هذه القراءات يسعى جاهدًا على حملها على المعنى الذي جاءت به قراءة الجماعة .

العطف على المحل

---

(2) المحتسب : 2/ 270 .

(3) قوله تعالى : ﴿ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ بلفظ التثنية . سورة الحجرات : 49 / 10 .

(4) المحتسب : 2 / 278.

(1) فتح القدير ، للشوكانيّ : 5 / 63 .

أقسام العطف عند النحاة ثلاثة [1] :

أحدها : العطف على اللفظ ، وهو الأصل ، نحو : (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٍ) بالخفض ، وشرطه إمكان توجه العامل إلى المعطوف ، فلا يجوز في نحو : (ما جاءني من امرأةٍ ولا زيدٍ) إلا الرفع عطفًا على الموضع ؛ لأنَّ (مِن) الزائدة لا تعمل في المعارف .

والثاني : العطف على المحل ، نحو : (ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدًا) ، بالنَّصب ، وله عندهم ثلاثة شروط :

1. إمكان ظهوره في الفصيح ، فلا يجوز : مررت بزيدٍ وعمرًا ؛ لأنَّه لا يجوز : مررت زيدًا .
2. أنْ يكون الموضعُ بحق الأصالة ، فلا يجوز (هذا الضَّاربُ زيدًا وأخيه) ؛ لأنَّ الوصف ، وهو اسم الفاعل مستوفٍ لشروط العمل ، والأصل إعماله لا إضافته .
3. وجود المُحرز ، أيْ : الطالب لذلك المحل ، فلا يجوز : (إنَّ زيدًا وعمرٌ قائمانِ) ؛ لأنَّ الطالب لرفع عمرو هو الابتداء ، وهو قد زال بدخول (إنَّ) .

والثالث : هو عطف التوهُّم ، نحو : (ليس زيدٌ قائمًا ولا قاعدٍ) بالخفض ، على توهم دخول الباء في الخبر ، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهَّم ، وشرط حُسْنِه كثرة دخوله هناك ، وقد سبق أنْ أشرنا إلى أنَّ النحاة يفضلون تسمية هذا النوع من العطف إذا ورد له شاهدٌ في القرآن الكريم بالعطف على المعنى .

ووجه بالعطف على المحل قراءة الحسن والأعمش والثقفي ، ورويت عن أبي عمرو : **(يَوْمَ الزِّينَةِ[2])** بالعطف على المحل . قال : ((وقد يجوز أنْ يكون مرفوع الموضع عطفا على الموعد ، فكأنَّه قال : إنجاز موعدكم وحشر الناس ضحى في يوم الزينة ، أيْ : هذان الفعلان في يوم الزينة ، فكأنه جعل الموعد عبارة عن جميع ما يتحدد في ذلك اليوم : من الثواب ، والعقاب ، وغيرهما سوى الحشر ، ألا تراه عطفه عليه ؟)) . [3]

---

(2) ينظر : مغني اللبيب : 2 /165- 179 ، والإتقان : 2/164-167 .

(1) قوله تعالى : (يَوْمُ الزِّينَةِ) بالرفع . سورة طه : 20 / 59 .

(2) المحتسب : 2 / 53 .

وممَّا وجهه بالعطف على المحل ما روي عن أبَان بن تغلب : (وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى [1]) بالجزم . قال : ((هو معطوف على قوله :﴿ فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا ﴾ ، وموضع ذلك جزم ؛ لأنَّه جواب الشرط الذي هو قوله : ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِي ﴾ ، فكأنَّه قال : ومَن أعرض عن ذكري يعِشْ عيشة ضنْكا ونحشره ، كما تقول : مَن يزرْني يجبْ له دِرهم عليَّ . وعليه قراءة أبي عمرو بن العلاء : (فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ [2]))) [3] . ومعلومٌ أنَّ قراءة أبي عمرو بن العلاء التي ختم بها توجيهه العطف فيها على ظاهر اللفظ ، وليس على المحل كما في القراءة المشهورة ، والقراءة المروية عن أبان .

ومنه قراءة أبي نهيك[4] وأبي مجلز[5] : (وَبِرًّا) ، بكسر الباء . وقد وجهها بالعطف على المحل بقوله : ((هو معطوف على موضع الجار والمجرور من قوله :﴿ وَأَوْصَانِي بِالصَّلَاةِ ﴾ ، فكأنَّه قال : وألزمني برًّا بوالدتي ، وأشعرني برًّا بوالدتي ؛ لأنَّه إذا أوصاه به فقد ألزمه إيَّاه . وعليه بيت الكتاب :

---

(3) قوله تعالى : ﴿ وَنَحْشُرُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَعْمَى ﴾ برفع الفعل (نحشرُ) . سورة طه 20 / 124 .

(4) قوله تعالى : ﴿ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُن مِّنَ الصَّالِحِينَ ﴾ بجزم الفعل (أكن) . سورة المنافقون : 63 / 10 .

(5) المحتسب : 2 / 60 ،

(1) هو عثمان بن نهيك أبو نهيك الأزدي الفراهيدي ، صاحب القراءات ، بصري يختلف إلى خراسان روى عن ابن عباس ، وعمرو بن أخطب ، روى عنه قتادة ، وزياد بن سعد الخراساني ، والحسين بن واقد . الجرح والتعديل للرازي(327هـ) : 6 / 171 , وينظر : تهذيب الكمال للمزي : 19 / 501 ، وتهذيب التهذيب لابن حجر : 7 / 142 - 143.

(2) هو لاحق بن حميد أبو مجلز السَّدوسي بصري تابعيٌّ ثقة وكان يحب عليًّا رضي الله تعالى عنه ، روى عن ابن عمرو ابن عباس ، وأنس ، وجندُب ، روى عنه قتادة ، وآخرين . مات بالكوفة سنة 110هـ . ينظر : معرفة الثقات للعجلي : 2 / 230 , والجرح والتعديل : 124/9 ، ومشاهير علماء الأمصار لابن حبان : 147.

* يَذْهَبْنَ مِن نَجْدٍ وَغَوْرًا غَائِرَا [1]*

أي : ويسلكن غورًا)) . [2]

ونرى أنَّه عندما يجد قراءةً ما لم ترد على أصلٍ نحويٍّ ؛ بل على فرع من فروع الأبواب النحوية ، كما هي الحال في توجيهه قسمًا من القراءات بالعطف على المحل ، فهو يضع بإزاء هذا الوجه وجهًا آخَر ، أو أكثر ، ويخيِّر القارئ بينهما ؛ فالأصل في العطف هو ما ذكرناه العطف على اللفظ . أمَّا ما يمكن حمله على المعنى ، أو على المحل ، فجُلُّه يدخل في باب التوسع في المعنى ، وهو ما يجد فيه النحاة والمفسرين - ومنهم أبو الفتح - أُفقا واسعًا للاجتهاد في عرض الأوجُه الدلالية التي يحتملها التركيب ، وهذا ما نجده لدى الزمخشري [3] ، والرازي [4] ، والبيضاوي [5] ، وأبي حيان [6] ، والآلوسي[7] ، وغيرهم ؛ فما لا يأتي على أصله في التعبير يفتح باب الدلالة الاحتمالية للتركيب ولاسيما في الأساليب الأدبية الرفيعة . فما بالك بأسلوب القرآن المحكم ؟ وهذه النظرة مبنية أساسًا على فكرة أنهم لا يعللون ما يأتي على أصله من الكلام ؛ فيتبعون في درسه المنهج الوصفي . أما ما لم يأت على أصله ، فيعملون فيه قياساتهم ومعاييرهم ، فهم لا يعللون البناء في الفعل الماضي ، في حين يعللون إعراب الفعل المضارع ؛ لأنَّ الأول جاء على أصله ، وهو البناء ، والآخر جاء

---

(3) وصف ضعائن مرة يأتين نجدًا ، وهو ما ارتفع في بلاد العرب ، وأخرى يسلكن الغور ، وهو تهامة ، وهي ما انخفض من بلاد العرب ، والبيت في الكتاب منسوب إلى العجاج . ينظر : كتاب سيبويه : 94/1 .

(4) المحتسب : 2 / 43 .

(1) ينظر : الكشاف : 2 / 17 ، 562 في توجيهه قراءة ابن أبي عبلة (ولا طائرٌ) بالرفع ، و(محدثٌ) بالرفع أيضًا ، وقراءة : **(ما لكم من إله غيرُه)** بالرفع أيضا . ينظر : 2 / 85 .

(2) ينظر : توجيهه نصب (وقومَ) في قوله تعالى : **(وقوم نوح إنهم كانوا فاسقين)** : التفسير الكبير (مفاتح الغيب) 225/28 .

(3) ينظر : توجيهه رفع (ولا طائر) : تفسير البيضاوي : 2 / 406 .

(4) ينظر: البحر المحيط : توجيهه نصب : (وبشرى) : 8 /60 .

(5) ينظر : تفسير الآلوسي : (وذكرى للمؤمنين) : 8 /77 ، و (محدث) بالرفع : 17 /7 .

معرَبًا على خلاف الأصل عندهم .[1] ولو جاءت القراءة بالعطف على اللفظ كما هو الأمر في معظم ما يأتي على العطف في اللغة لما وجد أبو الفتح وغيره هذا المتسع في ذكر الوجوه النحوية ، وترجيح وجه منها على آخر .

ومتدبر المحتسب إذا أراد أنْ يستقصي فيه ما جاء من مسائل نحوية يجدُ مسائل أُخَر غير التي ذكرناها في بحثنا هذا ، ولكنها مسائل نحوية تقليدية مما عكف عليه الدارسون منذ نشأة هذا العلم ، واستقصاؤها لا يدخل ضمن الإطار الذي ألزمنا به أنفسنا في خطة البحث هذه .

الخـــاتمـــة

(6) ينظر في سبيل المثال : شرح المفصل : المجلد الثالث : 7 /235 وما بعدها .

ونحن نصل إلى نهاية المطاف في هذه البحث الذي تناولنا فيه التوجيه النحوي للقراءات القرآنية الشاذة في كتاب المحتسب لابن جني نعرض في خاتمته أهم النتائج التي خرجنا بها منه ، وهي على النحو الآتي :

1. التقط الباحث ما وجده في كتاب المحتسب من إشارات صوتية وصرفية وظفها أبو الفتح بن جني في توجيهه النحوي من أجل فك رموز التركيب ، وهي دعوة إلى النظر إلى النحو من منظار جديد يكون أقرب إلى واقع اللغة من غيره ، فهو يرتبط بما يُفهم من النص ، لا بما درج عليه معظم الباحثين من اقتفاء أسلوب القدماء في التبويب على موضوعات النحو التقليدية التي يحكم جلَّها الإعراب .
2. وقف الباحث مع الرأي القائل بإنكار تواتر القراءات - مشهورها وشاذها - ؛ إذ إن القرآن الكريم في رأينا هو المتواتر ليس القراءات ؛ لأنَّ ((القرآن والقراءات حقيقتان متغايرتان)) ، فالقرآن هو الوحي المنزل علىT) ، للبيان والإعجاز ، والقراءات هي اختلاف قراءة ألفاظ الوحي المذكور في كتابة الحروف أو كيفيتها ؛ من تخفيف وتثقيل . أمّا تواترها عن النبي) ففيه نظر .
3. منهج ابن جني في توجيه القراءات القرآنية لا يختلف عن منهجه الحرّ في اللغة عامة ، ذلك المنهج الذي ينم على عقلية فذة لا تتأثر بالماضي ؛ لذا وجدناه يوظف معرفته بدقائق

العربية ، وإحاطته بأسرارها ، للكشف عن المعاني البلاغية الرائعة التي تقف وراء اختلاف القراءات القرآنية ؛ وابن جني لا يقنع بالمعاني التي ألفها النحاة ، وتعارفوا عليها ؛ بل نجده قد وظَّف مقدرته العلمية المعروفة في اللغة عامة ، وفي النحو والصرف خاصة ، وبراعته في التحليل والتعليل والقياس ، وكان همُّه أنْ يستطلع اللغة ، ويستكشف فيها أسرارَها الجديدة . وعلى هذا نجده يؤكد ارتباط النحو بالمعاني .

4. دأب ابن جني في حمل القراءة الشاذة على نظيراتها من القراءات الفاشية أو الشاذة ؛ فهو مع تسليمه بتقديم القراءة الفاشية على رسيلتها الشاذة في الأعمِّ الأغلب غير أنَّه كان يرى أنَّ من الإنصاف ألاّ تُطرح الأخيرة بحجة أنَّ الأولى أقوى منها ، وقد يحمل القراءة على النظير من كلام العرب المنثور مثلما فعل في توجيه جملة من القراءات الشاذة في كتابه المحتسب .

5. نظر أبو الفتح بن جني إلى القراءات باعتدال ، وقد سلك مسلك سيبويه في نقل ما يرد مخالفاً للجمهور من دون أنْ يقطع بتخطئته ما وجد له تأويلاً . والفرق بين موقف الرجلين – فيما نرى – أنَّ أبا الفتح تصدى إلى البحث في موضوع القراءات الشاذة ليصنِّف فيها كتابًا مستقلاً ، فكان لا بدَّ له من المقارنة والترجيح ، والتوجيه ، ومناقشة آراء من سبقه ؛ والنحو علمٌ قائمٌ على سوقه ، تصدى إلى تأسيسه سيبويه ، ولم يكن آنذاك للقراءات القرآنية ما لها من الجدل والاختلاف في عصر ابن جني ؛ فتمايزَ الموقفان لتمايز الغايتين من التأليف . فسيبويه كانت غايته أنْ يؤسس لعلم العربية ، وابن جني أراد أن يُبيِّن أوجُه الصحَّة في طائفة من القراءات التي سمّاها أهل زمانه شاذة لا لشيء إلا لأنَّها خرجت عن سبعة ابن مجاهد ؛ فموقف ابن جني في كتابه المحتسب كان موقف المدافع ، والمدافع مُلزم بإثبات الحجة ؛ لذا فهو يلجأ إلى تسمية الأشياء بمسمياتها ، فيرجح قراءة على أخرى ، ويورد أدلة هذا الترجيح أو ذاك بما امتلكه من ناصية اللغة وعلم بأسرارها .

6. كان يحرص على اختيار أعلى الوجوه وأحسنها لحمل القراءة عليه ؛ فليس كل ما يجوز في العربية يجوز في القراءة ، فكان يعلق على توجيه الأخفش لأحدى القراءات بقوله : ((يجوز على هذا في العربية لا في القراءة ؛ لأنَّها سنة لا تخالف)) . فهو يؤمن بسنيَّة القراءة ، لذا ينبغي أن يُصْطَفى لتوجيهها أعلى مذاهب العربية ، فالقراءة عنده يصونها السند الذي يضفي عليها سِمة القداسة فضلا عن أنَّ بعضها يمثل صور اختلاف ألفاظ الوحي القرآني المنزل علىT بن عبد الله) ، وبعضها الآخر يمثل تفسيرًا وتبيينًا للقرآن

الكريم سجله الصحابة الكرام (ع) لإيضاح مقاصد الوحي ومراميه لمن يأتي من بعدهم ، وهو ما اصطلح عليه بالقراءات التفسيرية .

7. إذا وجد أبو الفتح في القراءة وجهًا مقبولاً ، كان لا يتوانى في بيانه ، وقد عبر عن هذا قوله : ((ليس ينبغي أن يقال على شيءٍ له وجه من العربية قائم وإنْ كان غيره أقوى منه أنَّه غلط)) ؛ لذا فهو يعتمد في توجيهه القراءات الشاذة على التماس الوجوه المقبولة التي تليق بحمل ما جاء في هذه القراءة أو تلك عليها ، وكان يقدم هذه الشواذ في الاحتجاج على الشعر ، ويلجأ إليها أولا إنْ وجدت ، ثم يعطف عليها بعض الأساليب الأخرى .

8. تباين ظاهر موقفه من تخيُّر بعض القراء قراءته من غير التفات إلى السند ، ففي حين أنكر ذلك ، وراح يدافع عن القراء في مواضع من كتابه المحتسب ، منها دفاعُه عن قراءة الأعمش التي رواها عن أنس : (لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمِزونَ) لقوله تعالى : (لَوَلَّوْا إِلَيْهِ وَهُمْ يَجْمَحُونَ) (سورة التوبة :9 /57) . ورأى أنَّ القراءات جميعها مسموعة عن النبيT) ؛ لقوله:: نزل القرآن على سبعة أحرف كلها شافٍ كافٍ ... لا نجد نَّفَس الدفاع عن القراءة الشاذة ، والذب عنها عنده في تعليقه على قراءة أبي السَّمّال : (**فحاسوا**) ، بالحاء ، فقال :(((حاسوا وجاسوا) واحد وهذا يدل على أنَّ بعض القراءة يُتخيّر بلا رواية ، ولذلك نظائر)) ، والظاهر من كلامه (بعض القراءة يُتَخيَّر) أنَّ التخيير يكون من القراء اجتهادًا من عند أنفسهم ؛ وليس هو من المنقول الصحيح عن الرسول الأكرمT)!، فهو يصرح بأنَّ بعض القراءة يُتَخيَّرُ بلا رواية .

9. كان أبو الفتح حريصًا على ترسيخ ما يرتضيه من أصول النحو البصري ، فحفلت توجيهاته النحوية بذكر تلك الأصول التي قام عليها النحو ، فيعللها ، أو يعلل بها ، وقد ذكرناها في مواضعها .

10. على الرغم من إنصاف ابن جني للقراءات الشاذة كان موضوعيًا في نظرته إلى القراءات المشهورة ، إذ غالبًا ما كان يرجحها على رسيلتها الشاذة ، ودليل الباحث على صحة ما ذهب إليه غلبة عدد القراءات المشهورة التي فضلها على عدد القراءات الشاذة في كتابه المحتسب .

11. من آرائه التي لم يقفوه بها أحد ، ويرى الباحث صوابها ودقتها ما فرق به بين بنائي (فَعْل وفِعال) لدى توجيهه قراءة : (**وَفَصْلُهُ فِي عامين**) إذ قال : ((الفَصْلُ أعَمّ منَ الفِصَال ؛ لأنَّهُ

مستعمل في الرّضاع وغيره ، والفصالُ هنا أوقع ؛ لأنه موضع يختص بالرضاع)). وقوله : (والفصال هنا أوقع) ترجيح بيِّن للقراءة المشهورة على نظيرتها الشاذة معتمدا فيه على معرفته العميقة بدلالات الألفاظ ، والاستقراء يؤيد ما ذهب إليه لما في بناء فِعَال المزيد على (فَعِل) من تخصيص ، فالصيام أخص من الصوم ، والقتال أخص من القتل ، وهذا المعنى يغنينا عما ذكر من معاني (فِعال) التي ذهب إليها علماء اللغة من امتناع ، وقرب ، وحينونة ، ووسم ، وكلها فيها التخصيص. وهذا في حدود ما اطلعنا عليه من مصادر لم يُسبق إليه ابن جني ، ولم يقفوه به أحد ، وهو أقرب إلى واقع اللغة مما ذكر عند غيره .

12. لم يكن الوضوح في التوجيه النحوي سمة عامة في منهجه ، ففي حين رأى أنَّ حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه ... ليس بمستحسن في القياس ، وأكثر مأتاه إنَّما هو في الشعر ، عاد في مواطن أخرى إلى التوجيه بحذف الموصوف ، فنقض رأيه هذا في الكتاب نفسه من دون الإشارة لا إلى خصوصية التعبير القرآني ، ولا إلى ما توافق عليه النحاة الذين استقرؤا أساليب العرب ، فوجهوا طائفة من التراكيب الفصيحة على حذف الموصوف وإقامة الصفة مقامه . فقد كان حذف الموصوف وإقامة الصفة جائز في التوجيه النحوي عنده ، ولكنه تشدد في القياس على حساب ما يحتمله المسموع ولاسيما أنَّه قد بدأ كتابه بالدفاع عن هذا المسموع ، وقد استقرأ الباحث هذه الظاهرة عنده وعند طائفة من نحاة العربية إغناءً للموضوع .

13. استعانة أبي الفتح بالفاصلة النطقية (الوقف) لتوجيه طائفة من القراءات القرآنية التي أوردها في كتابه المحتسب يعد معلمًا من معالم الاتجاه الصوتي الذي يمم وجهه إليه في توجيهه النحويّ ، بدليل كثرة الأمثلة التي نحا فيها هذا المنحى .

14. رجح الباحث ما ذهب إليه الخليل وسيبويه ووجد أنَّ مذهبهما أسلم وأقرب إلى واقع اللغة ؛ وذلك أنَّهما حملا جزم الجواب بالطلب على جزم جواب الشرط ، فتعليق الثاني بالأول وعدم استغنائه عنه في الطلب مقيس على تعليق الثاني بالأول في الشرط . فهما أُسلوبان متعادلان على رأي الخليل وسيبويه ، ولا داعي إلى التقدير الذي ذهب إليه أكثر من جاء بعدهم من النحاة فيما ذكره المبرد وابن السراج .

15. رجَّح الباحث أنْ السَّكت يتحقق في سياق الطلب حتى مع جزم الجواب ، ليس مع رفعه فحسب كما ذهب إليه الدكتور مصطفى النحاس .

16. لعل ما ميَّز ابن جني من غيره أنَّه كان يبحث دائمًا عن سرٍّ جديد بين الأشياء المألوفة ، فكان يكفيه أنْ يقول إن قراءة علي بن أبي طالب وابن مسعود(Π)ويحيى والأعمش: (

يَامَال ِ) لقوله تعالى : (وَنَادَوْا يَا مَالِكُ) (سورة الزُّخرُف :77/43) . جاءت على الترخيم ،

والترخيم في الأسماء الرباعية مذهب شائع في العربية ، ولكنَّه يأبى إلاّ أنْ يؤكد أصالته في البحث اللغوي ، فراح يربط بين صغر الكلمة بالترخيم واختصارها ، وضعف القوى وذلِّ الأنفس ، بإزاء هول الموقف ، وشدة العذاب ، الذي يكسر شوكة المعاندين ، فيتيقَّنوا من خُسرانهم المبين ، فتذلُّ أنفسهم ، ويصغُر كلامهم ، وربط الباحث بين هذا الانكسار وحركة الكسرة في قولهم : **(يا مالِ)** ، ورأى أنَّ التغاير في العلامة الإعرابية في اللفظ الواحد قرينة على اختلاف المعنى .

17. كان أبو الفتح يميل إلى تقويه القراءة بالرفع ، وترجيحها حتى على نظيرتها المشهورة ، وهذا يدلُّ – في الأرجح – على رسوخ قاعدة الإسناد في النحو العربي في ذهنه ، فهو ينظر إلى كلام العرب عامة بمنظار المسند والمسند إليه ، وما خرج عن دائرة الإسناد فهو فضلة حقه أن يكون دون ركني الإسناد في الاهتمام .

هذه هي أهم النتائج التي تمخض عنها هذا البحث ، وفيه نتائج أُخَر تركنا ذكرها اعتمادً على حكمة القارئ الكريم ، ونظره الثاقب . والحمد لله ربِّ العالمين .

المصـــادر والمراجـــع

القرآن الكريم

- أبحاث في أصوات العربية ، د. حسام سعيد النعيميّ ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، العراق – بغداد 1998 م .
- إبراز المعاني من حرز الأماني في القراءات السبع ، لعبد الرحمن بن إسماعيل أبي شامة المقدسي (ت590ه) ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وشركاه ، مصر 1349 ه .
- ابن جني النحوي ، د. فاضل صالح السامرائي ، ساعدت جامعة بغداد على نشره ، طبع بمطابع دار النذير للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد 1389ه - 1969م .
- إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل ، محمد علي بن علان الصديقي ، تحقيق إبراهيم شمس الدين ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية - بيروت - 2001م
- إتحاف فضلاء البشر فى القراءات الأربعة عشر ، شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي الشهير بالبناء(ت1117ه) ، تحقيق أنس مهرة ، الطبعة الأولى دار الكتب العلمية ، لبنان ، 1419ه - 1998م .
- الإتقان في علوم القرآن ، تأليف الإمام جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي(ت911ه) ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، مكتبة فخر الدين عن طبعة مصر 1387ه - 1967م .
- أثر اختلاف اللهجات العربية في النحو ، تأليف د. يحيى علي يحيى المباركي ، ط1 ، دار النشر للجامعات ، القاهرة 2007م .

- أثر القراءات في الأصوات والنحو العربي ، د. عبد الصبور شاهين ، ط1 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1408هـ - 1987م.
- أثر النحاة في البحث البلاغي ، الدكتور عبد القادر حسين ، القاهرة 1975م .
- أحكام القرآن ، للجصاص الحنفي (ت370هـ)، مطبعة دار الأوقاف الإسلامية 1335هـ .
- أخبار القضاة ، لمحمد بن خلف بن حيان (ت306هـ) عالم الكتب ، بيروت - (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- أساس البلاغة ، جار الله الزمخشري (ت538هـ) ، دار صادر ، بيروت 1979 م .
- أساليب الطلب عند النحويين والبلاغيين ، الدكتور قيس إسماعيل الأَوسي ، وزارة التعليم العالي ، بيت الحكمة ، بغداد 1988م .
- الإصابة ، لابن حجر (ت852هـ) ، تحقيق الشيخ عادل حمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1415هـ .
- الأصوات اللغوية ، د. إبراهيم أنيس ، مطبعة الأنجلو المصرية ، طبعة 1937 م .
- أصول الفقه ، للشيخ محمد رضا المظفر (ت1388هـ) ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المقدسة ، (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- الأصول في النحو ، أبو بكر بن السّراج النحوي البغدادي(ت316هـ) ، تحقيق د. عبد الحسين الفتلي ، ط 3 ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1988م .
- أضواء البيان للشنقيطي (ت1393هـ) ، دار الفكر للطباعة والنشر ، بيروت 1415هـ -1995م.
- الإعجاز الصرفي في القرآن الكريم ، دراسة نظرية تطبيقية التوظيف البلاغي لصيغة الكلمة ، الدكتور عبد الحميد أحمد يوسف هنداوي ، المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت ، صيدا 1423 – 2002 م .
- إعراب القرآن ، لأبي جعفر أحمد بن محمد النحاس(ت338هـ) ، تحقيق د. زهير غازي زاهد ، مطبعة العاني ببغداد 1980 م .

- الأعلام ، لخير الدين الزركلي(ت1410ه) ، ط 5 ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان 1980 م .
- أعلام الفكر اللغوي ، كيس فير ستيج ، ترجمة الدكتور أحمد شاكر الكلابي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب الجديدة المتحدة ، بيروت 2007م .
- أعيان الشيعة السيد محسن الأمين تحقيق وتخريج حسن الأمين دار التعارف للمطبوعات - بيروت – لبنان .
- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911ه) ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، ط1 ، مطبعة السعادة بالقاهرة ، 1976م .
- أمالي السيد المرتضى ، تصحيح وتعليق محمد بدر الدين النعساني الحلبي ، الطبعة الأولى ، منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي ، 1325ه - 1907 م .
- إملاء ما من به الرحمن ، أبو البقاء العكبري (ت616ه) ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، 1399 هـ- 1979 م .
- الإنصاف فيما تناوله الكشاف ، ابن منير الاسكندري (ت683ه) ، شركة مكتبة ومطبعة الخانجي الحلبي وأولاده بمصر ، عباس ومحمد ومحمود الحلبي وشركاهم ، مصر 1385 ه - 1966 م .
- البحث اللغوي عند العرب مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، د.أحمد مختار عمر ، الطبعة الثامنة ، عالم الكتب ، القاهرة 2003م .
- البرهان في علوم القرآن , للإمام بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت794ه) , تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، ط1 ، دار إحياء الكتب العربية ، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه مصر 1376ه - 1957م .
- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي(ت911ه) ، ط 1 ، مطبعة السعادة ، بجوار محافظة مصر ، 1326 ه .

- بلاغة الكلمة في التعبير القرآني ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، دار الشؤون الثقافية العامة ، منشورات دار الزهراء ، بغداد 2000م .
- البلاغة تطور وتاريخ ، للدكتور شوقي ضيف ، مصر 1965م .
- البلغة فى تراجم أئمة النحو واللغة ، لمحمد بن يعقوب الفيروزأبادي(ت817ه) ، تحقيق محمد المصري ، الطبعة الأولى ، جمعية إحياء التراث الإسلامي ، الكويت 1407ه .
- البنى النحوية ، نعوم جومسكي ، ترجمة يوئيل يوسف عزيز ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1987م
- البيان في تفسير القرآن للإمام الأكبر زعيم الحوزة العلمية السيد أبو القاسم الخوئي(ت1411ه) , ط3 , مؤسسة الأعلمي للمطبوعات , بيروت ، لبنان-1394 ه .
- تاج العروس في من جواهر القاموس ، لمحمد مرتضى الزَّبيدي(ت1205ه) ، تحقيق علي شيري ، ط1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت 1414ه-1994م .
- تاريخ الإسلام ، للذهبي (ت748ه) ، تحقيق : د. عمر عبد السلام تدمري ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العربي ، لبنان – بيروت 1407ه - 1987 م .
- تاريخ اللغات السامية ، تأليف أ. ولفنسون (أبو ذؤيب) مدرس اللغات السامية في الجامعات المصرية ، دار القلم للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان (من دون ذكر لتاريخ النشر).
- التبيان ، لأبي جعفر محمد بن الحسن بن علي الطوسي (ت460ه) ، تحقيق أحمد حبيب قصير العاملي ، ط 1 ، أوفسيت من الطبعة البيروتية 1409 ه.
- التبيان في إعراب القرآن ، العكبري(ت616ه) ، أبو البقاء محب الدين عبدالله بن أبي عبدالله الحسين بن أبي البقاء عبدالله بن الحسين العكبري تحقيق : علي محمد البجاوى إحياء الكتب العربية ، مصر .
- التبيان للشيخ الطوسي(ت460ه) تحقيق وتصحيح : أحمد حبيب قصير العاملي ، الطبعة الأولى مكتب الإعلام الإسلامي ، الحوزة العلمية ، قم 1409ه .

- تذكرة الحفاظ ، للذهبي ، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت748هـ) ، تحقيق الشيخ زكريا عميرات ، ط 1 ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1419هـ - 1998 م .
- التسهيل لعلوم التنزيل ، الغرناطي الكلبي (ت741هـ) ، الطبعة الرابعة ، دار الكتاب العربي ، لبنان 1403هـ - 1983م .
- التصريف الملوكي , تحقيق محمد بن سعيد النعسان , ط1 ، مطبعة التمدن الصناعية بمصر1310هـ - 1913م.
- تفسير ابن زمنين ، لأبي عبد الله محمد بن عبد الله بن أبي زمنين(ت399هـ) تحقيق أبي عبد الله حسين بن عكاشة ، محمد بن مصطفى الكنز ، الطبعة الأولى ، مطبعة الفاروق الحديثة مصر، القاهرة ، 1423هـ - 2002م .
- تفسير أبي السعود ، لأبي السعود محمد بن محمد بن مصطفى العمادي (ت951هـ) ، دار إحياء التراث العربي – بيروت (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- تفسير البحر المحيط ، لأبي حيان الأندلسي (ت745هـ) ، تحقيق الشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، والشيخ علي محمد معوض ، شارك في التحقيق د. زكريا عبد المجيد النوفي ، ود. أحمد النجولي الجمل ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت 1422هـ - 2001م .
- تفسير البغوي (معالم التنزيل)، لأبي محمد الحسين بن مسعود البغوي (ت510هـ ، أو 516هـ) تحقيق : خالد عبد الرحمن العك ، بيروت - دار المعرفة (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- تفسير البيضاوي , ناصر الدين أبو الخير عبد الله بن عمر بن محمد البيضاوي (ت682هـ) ، دار الفكر ، بيروت ، (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- تفسير الثعالبي ، [الجواهر الحسان في تفسير القرآن] لأبي زيد عبد الرحمن بن محمد بن مخلوف الثعالبي(ت875هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الفتاح أبو سنة ، الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان 1418هـ .

- تفسير الثعلبي ، للإمام أبي محمد بن عاشور الثعلبي (ت427هـ) ، مراجعة وتدقيق الأستاذ نظير الساعدي ، الطبعة الأولى ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان 1422هـ - 2002م . (7 أجزاء)
- تفسير الرازي (مفاتيح الغيب) للإمام أبي بكر المعروف بالفخر الرازي (ت606هـ) الطبعة الثالثة ، مصر.
- تفسير السمرقندي ، أبو الليث السمرقندي(ت383هـ) ، تحقيق : د. محمود مطرجي ، بيروت ، دار الفكر .
- تفسير السمعاني (ت489هـ) ، تحقيق ياسر بن إبراهيم وغنيم بن عباس بن غنيم ، الطبعة الأولى ، دار الوطن ، الرياض 1418هـ - 1997 م .
- تفسير القرطبي (الجامع لأحكام القرآن) ، محمد بن أحمد الأنصاري القرطبي (ت671هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان 1405هـ - 1985م . (12 جزءًا)
- تفسير المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي(ت546هـ) ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان 1423هـ - 1993 م .
- تفسير الميزان السيد الطباطبائي (ت1412هـ) ، منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية - قم المقدسة(من دون ذكر لتاريخ النشر).
- تفسير الواحدي ، الواحدي (ت468هـ) تحقيق : صفوان عدنان داودي ، الطبعة الأولى ، دار القلم , الدار الشامية ، دمشق , بيروت سنة الطبع : 1415هـ .
- تفسير جوامع الجامع الشيخ الطبرسي(ت548هـ) تحقيق مؤسسة النشر الإسلامي ، الطبعة الأولى ، منشورات مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة ، 1421هـ .
- تفسير زاد المسير ، لابن الجوزي (ت597هـ) ، تحقيق محمد عبد الرحمن عبد الله ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت 1407هـ - 1987 م .

- تفسير مجمع البيان الشيخ الطبرسي (ت548ه) تحقيق وتعليق لجنة من العلماء والمحققين الأخصائيين ، تقديم : السيد محسن الأمين العاملي ، الطبعة الأولى ، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت – لبنان ، 1415ه - 1995 م .
- التمهيد في علوم القرآن , تأليف محمد هادي معرفة , ط2, مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرّسين بقم المشرّفة 1425ه .
- التنغيم اللغوي في القرآن الكريم ، سمير إبراهيم العزاوي ، ط1 ، دار الضياء للنشر ، عمان ، الأردن 1421ه - 2000م .
- تهذيب التهذيب ، ابن حجر (ت852 ه) ، ط 1 ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان .
- تهذيب الكمال ، للمزي (ت742ه) ، تحقيق وضبط وتعليق : الدكتور بشار عواد معروف ، الطبعة الرابعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان 1406ه - 1985 م .
- توجيه النظر إلى أصول الأثر ، طاهر الجزائري الدمشقي ، تحقيق عبد الفتاح أبو غدة الطبعة الأولى ، مكتبة المطبوعات الإسلامية – حلب 1416هـ - 1995م .
- تيسير الكريم الرَّحمن من كلام المنَّان ، عبد الرحمن بن ناصر السعدي (ت1376ه) ، تحقيق ابن عثيمين ، مؤسسة الرسالة ، بيروت 1421ه-2000م .
- التيسير فى القراءات السبع ، الامام أبو عمرو عثمان بن سعيد بن عثمان بن سعيد بن عمرو الداني(ت444ه) ، الطبعة الثانية ، دار الكتاب العربي - بيروت - 1404ه - 1984م.
- الثقات ، لابن حبان ، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت354ه) ، تحقيق : السيد شرف الدين أحمد ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، 1395 - 1975 .
- جامع البيان عن تأويل القرآن ، محمد بن جرير الطبري (ت310ه) ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان 1415ه- 1995م .
- الجرح والتعديل ، للرازي (ت327ه) ، ط 1 ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت 1372ه - 1952 م .

- ❖ الجملة العربية تأليفها وأقسامها ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الأولى ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان 2002 م - 1422هـ .
- ❖ الجملة العربية نشأة وتطورًا وإعرابًا ، د. فتحي عبد الفتاح الدُّجَنيّ ، مكتبة الفلاح ، الكويت (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- ❖ حاشية الصبان على شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه شرح الشواهد للعيني ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان 1424 هـ - 2003 م .
- ❖ الحاشية على الكشاف ، للشريف الجرجاني(ت531هـ) ، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، عباس ومحمد ومحمود الحلبي وشركاهم 1358هـ - 1966م.
- ❖ حجة القراءات ، عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة (ت403هـ) تحقيق : سعيد الأفغاني ، الطبعة الثانية مؤسسة الرسالة - بيروت 1402 – 1982.
- ❖ حقائق التأويل في متشابه التنزيل ، للشريف الرضي ، مطبعة الغري بالنجف 1355هـ .
- ❖ خزانة الأدب ، لعبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق محمد نبيل طريفي ، أميل بديع اليعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1998م .
- ❖ الخصائص ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق محمد علي النجار ، عالم الكتب ، بيروت (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- ❖ خلاصة تهذيب تهذيب الكمال ، الخزرجي الأنصاري اليمني(ت923هـ) ، قدم له واعتنى بنشره عبد الفتاح أبو غده ، الطبعة الرابعة ، مكتب المطبوعات الإسلامية بحلب ، دار البشائر الإسلامية 1411هـ ، طبعة مصورة عن طبعة بولاق في القاهرة 1301هـ .
- ❖ الدُرُّ المنثور ، لجلال الدين السيوطي (ت911هـ) ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان .
- ❖ الدراسات اللهجية والصوتية عند ابن جني ، الدكتور حسام سعيد النعيمي ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام ، دار الرشيد للنشر ، الجمهورية العراقية 1980م .
- ❖ الدراسات النحوية في تفسير ابن عطية - المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز , الدكتور ياسين جاسم المحيمد , دار إحياء التراث العربي , بيروت ، لبنان1422هـ-2001م .

- دراسات في علم اللغة ، أ. د فتح الله سليمان ، دار الآفاق العربية ، مدينة نصر ، القاهرة 1429هـ - 2008م .
- دراسات في كتاب سيبويه ، د. خديجة الحديثي ، دار غريب للطباعة ، القاهرة 1980م.
- دراسات قرآنية ، تاريخ القرآن , تأليف الدكتور محمد حسين الصغير , ط 2 ، مكتب الإعلام الإسلامي , الحوزة العلمية- قم , 1413هـ
- دراسات لأسلوب القرآن الكريم ، تأليف محمد عبد الخالق عضيمة ، دار الحديث ، القاهرة (من دون ذكر لتاريخ النشر).
- دروس في شرح الألفية ، عبدُه الراجحي ، دار النهضة العربية ، بيروت 1980 م .
- دلائل الإعجاز في علم المعاني ، الإمام عبد القاهر الجرجاني ، صحح أصله الشيخ محمد عبده والشيخ محمد محمود ، وقف على تصحيح طبعه وعلق حواشيه السيد محمد رشيد رضا ، مكتبة القاهرة بالأزهر 1961 م .
- ديوان الأعشى الكبير ميمون بن قيس ، شرح د. محمد حسين ، المطبعة النموذجية ، مكتبة الآداب بالجماهير ، مصر 1950م .
- ذخائر العقبى ، احمد بن عبد الله الطبري (ت694هـ) ، مكتبة القدسي لصاحبها حسام الدين القدسي – القاهرة 1356هـ
- رجال الطوسي ، للشيخ الطوسي (ت460هـ) ، تحقيق جواد القيومي الأصفهاني ، الطبعة الأولى ، مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين بقم المشرفة 1415هـ .
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الآلوسي (ت1270هـ) ، ط 1 ، دار الفكر ، بيروت 1987م .
- سر صناعة الإعراب ، لأبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، تحقيق حسن هنداوي ، ط1 ، دار القلم ، دمشق 1985 م .

- سير أعلام النبلاء ، للذهبي (ت748ه) ، شرح وتخريج شعيب الأرناؤوط ، تحقيق مأمون الصاغرجي ، الطبعة التاسعة ، مؤسسة الرسالة ، بيروت – لبنان 1413ه - 1993م . (10 أجزاء) .
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، لقاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمداني المصري ، مكتبة الهداية ، العراق - أربيل (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- شرح الرضي على الكافية ، رضيّ الدين الاستراباذي (ت686ه) ، تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر ، مؤسسة الصادق ، طهران 1395 ه - 1975 م .
- شرح ألفية ابن معطي ، عبد العزيز بن جمعة الموصلي (ت663ه) ، حققه علي موسى الشوملي ، مكتبة الخريجي ، الرياض 1405ه - 1985 م.
- شرح المفصل ، للشيخ العالم العلامة جامع الفوائد موفق الدين ابن يعيش بن علي بن يعيش النحوي (ت 643ه) ، تحقيق وضبط وإخراج أحمد السيد سيد أحمد ، راجعه ووضع فهارسه إسماعيل عبد الجواد عبد الغني ، المكتبة التوفيقية ، القاهرة – مصر (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- شرح شافية ابن الحاجب ، تأليف الشيخ رضي الدين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت686ه) مع شرح شواهده للعام الجليل عبد القادر البغدادي صاحب خزانة الأدب ت عام 1093 من الهجرة ، حققها وضبط غريبها ، وشرح مبهمهما الأساتذة محمد نور الحسن ، محمد الزفزاف ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان 1315 ه - 1975م .
- الصحاح ، للجوهري (ت393ه) ، تحقيق أحمد عبد الغفور العطار ، الطبعة الرابعة ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان 1407ه - 1987 م .
- الضعفاء الكبير ، أبو جعفر محمد بن عمر بن موسى العقيلي (ت322ه) ، تحقيق الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت 1404ه - 1984م.
- طبقات الفقهاء ، هذبهُ : محمد بن جلال الدين المكرم ابن منظور أبو إسحاق الشيرازي(ت711ه) ، تحقيق إحسان عباس ، الطبعة الأولى ، دار الرائد العربي ، بيروت - لبنان 1970م .

- الطبقات الكبرى ، محمد بن سعد (ت168ه) ، تحقيق إحسان عباس ، ط1 ، دار صادر ، بيروت 1968م .
- ظاهرة الإعراب في النحو العربي وتطبيقها في القرآن الكريم ، تأليف دكتور أحمد سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية 1993 م .
- الظواهر اللغوية في قراءة الحسن البصري ، د. صاحب أبو جناح ط1 ، مطبعة جامعة البصرة 1408ه - 1987م .
- عدَّة الأصول ، للشيخ الطوسي (ت460ه) ، تحقيق محمد رضا الأنصاريّ القمِّيّ ، الطبعة الأولى ، قم 1417ه .
- علم الأصوات ، دكتور كمال بشر ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة - 2000 م .
- علم الأصوات العام (أصوات اللغة العربية) ، د. بسام بركة ، مركز الإنماء القومي ، بيروت ، لبنان ،
- علم الدلالة ، د.أحمد مختار عمر ، الطبعة الأولى ، مكتبة دار العروبة للنشر والتوزيع ، الكويت 1402هـ– 1982 م .
- علم اللسان العربي – فقه اللغة العربية , عبد الكريم مجاهد , دار أسامة للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى , عمان – الأردن 2005 م .
- عمدة القاري ، لبدر الدين العيني (ت855ه) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- غاية النهاية في طبقات القراء ، لابن الجزري(ت833ه) ، تحقبق ج . برجستراسر ، ط 1 ، مطبعة الخانجي بمصر ، 1351ه - 1932 م .
- فتح القدير بين فني الرواية والدراية من علم التفسير ، للشوكاني محمد علي بن محمد(1255ه ، أو1250ه) ، طبعة عالم المعرفة (من دون ذكر لتاريخ النشر) .

- فقه القرآن القطب الراوندي (ت573هـ) ، تحقيق : السيد أحمد الحسيني ، الطبعة الثانية ، مكتبة آية الله العظمى النجفي المرعشي 1405هـ .
- الفهرست ، لابن النديم ، المطبعة الرحمانية بمصر ، نشر المكتبة التجارية الكبرى ، القاهرة 1348هـ .
- في الأدب الجاهلي ، د. طه حسين ، 1962م .
- في اللهجات العربية ، د. إبراهيم أنيس ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة 1973م .
- القراءات الشاذة دراسة صوتية ودلالية ، تأليف الدكتور حمدي سلطان حسن أحمد العدوي ، الطبعة الأولى ، دار الصحابة للتراث بطنطا ، 1427هـ - 2006م .
- القراءات الشاذة وتوجيهها النحوي ، الدكتور محمود أحمد الصغير ، الطبعة الأولى ، دار الفكر بدمشق 1419هـ - 1999م .
- القراءات القرآنية في ضوء علم اللغة الحديث ، د. عبد الصبور شاهين ، ط3 ، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1427هـ - 2007م .
- قراءة أُبيِّ بن كعب ، دراسة نحوية ولغوية ، تأليف الدكتورة خولة عبيد خلف الدليميّ ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 2007م - 1428هـ .
- القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية ، د. عبد العال سالم مكرم ، دار المعارف بمصر 1968م .
- قضايا نحوية ، د. مهدي المخزومي ، المجمع الثقافي في أبو ظبي ، ط1 ، أبو ظبي – الإمارات العربية المتحدة 2002 م .
- القطع والائتناف ، لأبي جعفر النحاس (ت338هـ) ، تحقيق : أحمد خطاب العمر ، مطبعة العاني ، بغداد 1398هـ .
- كتاب الأفعال ، لأبي القاسم علي بن جعفر السعدي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، بيروت 1983 م .

❖كتاب السبعة في القراءات ، أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التميمي البغدادي (ت243ه) ، تحقيق : د. شوقي ضيف ، الطبعة الثانية ، دار المعارف ، القاهرة 1400ه .

❖ كتاب الطبقات عن أبي عمرو خليفة بن خياط (ت230ه) ، حققه الاستاذ الدكتور سهيل زكار ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع 1414 ه-1993م

❖ كتاب العين لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت 175ه)، تحقيق : د. مهدي المخزومي ود.إبراهيم السامرائي دار ومكتبة الهلال . (عدد الأجزاء : 8)

❖ كتاب اللامات ، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي ، تحقيق : مازن المبارك الطبعة الثانية ، دار الفكر ، دمشق 1985م .

❖ كتاب سيبويه ، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر(ت180ه) ، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون ، ط1 ، دار الجيل ، بيروت ، (من دون ذكر لتاريخ الطبع) .

❖ كتاب معاني القراءات ، تصنيف الشيخ الإمام العلامة أبي محمد بن أحمد الأزهري (ت 370ه) ، حققه و علق عليه الشيخ أحمد فريد المزيدي ، الطبعة الأولى ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1420 ه - 1999 م .

❖ الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل ، جار الله الزمخشري (ت538ه) ، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر ، عباس ومحمد محمود الحلبي وشركاهم ، مصر 1385 ه- 1966 م .

❖ الكشف الحثيث عمن رمي بوضع الحديث ، إبراهيم بن سبط العجمي أبو الوفا الحلبي الطرابلسي(ت841ه) ، تحقيق صبحي السامرائي ، الطبعة الأولى ، عالم الكتب ، مكتبة النهضة العربية ، بيروت 1407ه - 1987م .

❖ لسان العرب ، للإمام العلامة أبي الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور الإفريقي المصري ، نشر أدب الحوزة ، قم - إيران 1405ه .

❖ اللغات السامية ، ثيودور نولدكه ، ترجمه رمضان عبد التواب ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1963 م .

- اللغة ، ج. فندريس ، تعريب عبد الرحمن الدواخلي ، محمد القصاص (من دون ذكر لمكان النشر وتاريخه) .
- اللغة بين المعيارية والوصفية ، الدكتور تمام حسان ، ط 4 ، عالم الكتب ، القاهرة 1421هـ - 2001 م .
- اللغة معناها ومبناها ، تأليف الدكتور تمام حسان ، الطبعة الثالثة ، عالم الكتب ، القاهرة 1418هـ - 1998م .
- اللغة وعلم النفس ، موفق الحمداني ، مطابع مديرية دار الكتب ، الموصل ، العراق .
- لمع الأدلة لابن الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، دمشق 1957م .
- اللهجات العربية في القراءات القرآنية ، تأليف الدكتور عبدُه الراجحي ، دار المعارف بمصر 1969م .
- لهجة قبيلة تميم وأثرها في الجزيرة في الجزيرة العربية ، غالب فاضل المطلبي ، الطبعة الأولى ، الدار العربية للموسوعات ، بيروت ، لبنان 2007 م – 1427 هـ .
- مباحث في علم اللغة واللسانيات ، أ.د رشيد عبد الرحمن العبيدي ، ط1 ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 2002م .
- المبني للمجهول في الدرس النحوي والتطبيق في القرآن الكريم ، دكتور محمود سليمان ياقوت ، الطبعة الأولى ، دار المعرفة الجامعية ، إسكندرية (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- محاضرات في اللغة ، الدكتور عبد الرحمن أيوب ، ط بغداد 1966 م .
- المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها ، تأليف أبي الفتح عثمان بن جني (ت392هـ) ، بتحقيق علي النجدي ناصف والدكتور عبد الحليم النجار والدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلبي ، لجنة إحياء كتب السنة ، القاهرة 1424هـ - 2004م .
- المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي (ت546هـ) ، تحقيق عبد السلام عبد الشافي محمد ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية ، لبنان – بيروت 1413هـ - 1993م . (4 أجزاء)

- مختصر شواذ القراءات من كتاب البديع ، لابن خالويه (370هـ) ، عني بنشره ج برجستراسر ، المطبعة الرحمانية ، مصر 1934 م .
- مدخل إلى دراسة الصرف العربي على ضوء الدراسات اللغوية المعاصرة , الدكتور مصطفى النحاس , الطبعة الأولى , مكتبة الفلاح , الصفاة - الكويت1401هـ -1981م .
- المدخل إلى علم اللغة ومناهج البحث اللغوي ، الدكتور رمضان عبد التواب ، الطبعة الثالثة ، مكتبة الخانجي بالقاهرة 1405 هـ - 1985 م .
- مشاهير علماء الأمصار ، محمد بن حبان بن أحمد أبو حاتم التميمي البستي (ت354هـ) ، تحقيق : م. فلايشهمر ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، - 1959م .
- مصطلحات علم القراءات القرآنية وما يتعلق به ، د. عبدالعلي المسئول ، الطبعة الأولى ، دار السلام ، جمهورية مصر العربية ، القاهرة – الإسكندرية 1428هـ - 2007م .
- معاني الأبنية في العربية ، تأليف فاضل صالح السامرَّائي ، الطبعة الأولى ، جامعة الكويت – كلية الآداب 1401 – 1981م .
- معاني القرآن ، لأبي زكريا يحيى بن زياد الفراء(ت207هـ) ، (الجزء الأول) تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ط 2 ، 1980 م ، (الثاني والثالث) طبع عالم الكتب ، بيروت .
- معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق: عبد الجليل عبدة شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، 1408هـ-1988م .
- معاني النحو ، الدكتور فاضل صالح السامرائي ، الطبعة الثانية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، عمان 1423هـ - 2003 م .
- معجم القراءات القرآنية مع مقدمة في القراءات وأشهر القراء ، إعداد الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم ، ط1 ، مطبوعات جامعة الكويت ، 1408هـ-1988م .
- معجم رجال الحديث ، للسيد أبي القاسم الخوئي ، الطبعة الخامسة (طبعة منقحة ومزيدة) 1423هـ - 1992م

- معجم علم اللغة النظري ، د. محمد علي الخولي ، مكتبة لبنان ، 1982م .
- معجم مقاييس اللغة ، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا (ت395ه)، تحقيق : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الإعلام الإسلامي 1404ه .
- معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار ، محمد بن أحمد بن عثمان بن قايماز الذهبي(ت748ه) ، تحقيق بشار عواد معروف ، شعيب الأرناؤوط ، صالح مهدي عباس ، مؤسسة الرسالة بيروت 1404ه .
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام الأنصاري (ت671ه) ، قدم له ووضع حواشيه وفهارسه حسن حمد ، أشرف عليه وراجعه د. أميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان 1418ه - 1998 م .
- المفردات في غريب القرآن للراغب الأصفهاني أبي القاسم الحسين بن محمد (ت502ه) ، تحقيق صفوان عدنان داودي ، ط2 ، دار القلم بدمشق والدار الشامية ببيروت 1422ه - 1997 م.
- المفصَّل في صنعة الإعراب ، تأليف أبي القاسم جار الله محمود بن عمر الزمخشري (ت 538ه) ، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور أميل بديع يعقوب ، الطبعة الأولى ، دار الكتب العلمية 1420ه - 1999م .
- المقتضب ، المبرد أبو العباس محمد بن يزيد (ت285ه) ، تحقيق : محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ، بيروت ، (من دون ذكر لتاريخ النشر) .
- المقرب ، ابن عصفور الإشبيلي (ت669ه) ، تحقيق أحمد عبد الستار الجواري ، عبد الله الجبوري ، ط1 ، مطبعة العاني ، بغداد 1972 م .
- من قضايا اللغة ، تأليف أ.د مصطفى النحاس ، الطبعة الأولى ، مطبوعات جامعة الكويت ، الكويت 1415ه - 1995م .
- مناهج البحث في اللغة ، تمام حسان ، ط 1 ، دار الثقافة ، المغرب 1979 م .
- المنصف (شرح تصريف أبي عثمان المازني النحوي) ، لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين ، ط 1 ، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر 1373ه

- 1954 م .

❖ منهج البحث اللغوي بين التراث وعلم اللغة الحديث ، د. علي زوين ، الطبعة الأولى ، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد 1986 م .

❖ ميزان الاعتدال ، للذهبي (ت748هـ) ، تحقيق علي محمد البجاوي ، دار المعرفة للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان .

❖ النحو العربي نقد وتوجيه ، د. مهدي المخزومي ، ط2 ، دار الرائد العربي ، بيروت – لبنان 1406هـ - 1986 م .

❖ نحو القراء الكوفيين ، خديجة أحمد مفتي ، الطبعة الأولى ، دار الندوة الجديدة ، بيروت – لبنان 1406هـ - 1985م .

❖ نحو القرآن ، أحمد عبد الستار الجواري ، مطبعة المجمع العلمي العراقي ، بغداد 1394هـ - 1974 م .

❖ النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي ، د. محمد حماسة عبد اللطيف ، ط1 ، 1983م .

❖ النشر في القراءات العشر ، لابن الجزري (ت833هـ)، أشرف على تصحيحه ومراجعته علي بن محمد الضبع شيخ عموم المقارئ المصرية ، دار الكتب العلمية ، بيروت لبنان (من دون ذكر لتاريخ النشر) .

❖ نظرية المعنى في الدراسات النحوية ، د. كريم حسين ناصح ، ط1 ، دار صفاء للنشر والتوزيع ، عمان 1427هـ - 2006م .

❖ همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية ، لجلال الدين عبد الرحمن السيوطي ، عني بتصحيحه محمد بدر الدين النعساني ، ط 1 ، مطبعة السعادة بمصر 1327هـ .

❖ الوافي بالوفيات ، للصفدي ، تحقيق أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى ، دار إحياء التراث ، بيروت 1420هـ - 2000م .

❖ وسائل الشيعة ، للحر العاملي ، تحقيق وتصحيح الشيخ عبد الرحيم الرباني الشيرازي ، الطبعة

الخامسة ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان 1403هـ - 1983م .

❖ وفيات الأعيان ، لابن خلكان (ت681هـ) ، تحقيق إحسان عباس ، لبنان ، دار الثقافة .

❖ الوقف في العربية على ضوء اللسانيات ، د. عبد الكريم النيرباني ، دمشق 2006 م .

الرسائل الجامعية :

❖ أثر القرائن النحوية في التوجيه النحوي عند سيبويه ، (رسالة دكتوراه) ، لطيف حاتم عبد الصاحب الزاملي ، كلية الآداب ، الجامعة المستنصرية ، بغداد 2003م .

❖ القرينة في اللغة العربية ، (رسالة دكتوراه) ، كوليزار كاكل عزيز ، كلية التربية ، جامعة بغداد 1422هـ 2002م .

البحوث والدوريات :

❖ التحول الداخلي في الصيغ الصرفية ، مصطفى النحاس ، مجلة اللسان العربي ، مج 18 ، ج1 ، الدار البيضاء 1980 م .

❖ عاصم بن أبي النَّجود مقرئ العراق والآفاق وأصول قراءته ، د . محمد نصيف الجنابي ، المورد : 1992م .

❖ المبرِّد والقراءات القرآنية ، بحث للدكتور علي ناصر غالب ، مجلة المورد ، المجلد التاسع والعشرون ، العدد الرابع ، 2001م - 1421هـ .

❖ النحاة والقراءات ، بحث منشور في مجلة الموسم ، المكتبة الملكية ، لاهاي ، العدد 59 ، السنة 17 ، 1427هـ 2006م .

المصادر الأجنبية

❖ Lectures of the theory of syntax. London . Longman. 1990.

❖ A Comprehensive Grammar of the English Language 1986 . Quirk , R. etal Leech , G . Svartvik , J . London: Longman

❖ Communicative Grammar of English . Leech , & Sbartvik , G . 1990 . London: Longman :

Grammatical Justification of the Irregular Quraanic Recitation in Ibn- Jenny's Book (Almuhtasib)

Ghanim Kamel Saud Al Hassnawi

Summary

To compose a literary work in any language and its grammar is something has special importance and special influence on the life of societies , and especially in Arabic language ; because it is considered a sacred language by its users ; because its the language used in their holly book - Alquraán - .

Quraánic recitations represent the ways in which the holly Quraán is recited . Many books and writings are composed to deal with this topic ,

but the first one who tries to justify the irregular recitations is Abu Alfateh Uthman bin Jenny (died in 392h.) .

In his Last years , Ibn Jenny composes a book in titled (Almuhtasab in the interpretation of the irregular Quraánic recitations) . Him aim is to justify these recitations which are considered irregular by the people at that time .

Ibn Jenny's book is considered very important ; because of many reasons , among them are :

The importance of the topic and the negotiations aroused on that book besides the scientific importance of the author . The other reason is represented in the stylistics in that book .

Because of what is mentioned , the researcher chooses this book to be the subject of his dissertation .

The research covers three directions , the phonological direction , the morphological direction and the syntactic direction .

In accordance with such directions , the research contains for chapters with an introduction and prologue sheds light on the Quraánic recitations and their importance and Ibn Jenny's openions about the irregular recitations .

The first chapter investigates the methodology which Ibn Jenny follows in the grammatical justification for such irregular recitations .

The second chapter deals with the phonological direction that Ibn Jenny follows to discover the secrets of grammatical structure to these recitations . He investigates the effect of phonological aspects on the grammatical justification to discriminate , after that , between the phonological aspects which Ibn Jenny considers the base for his grammatical justification . He based on the relationship between the origin

supposed for the vowels and the real implementation of these vowels to analyze the symbols of the grammatical structure .

The researcher in this chapter gives due attention to such phenomena as **'silence'** and **'pause'** in structural analyzing and meaning , by defining each term and shows how Ibn Jenny uses such phenomena in his grammatical justification . The researcher ends this chapter by section on intonation and how Ibn Jenny uses intonation in his grammatical justification .

The third chapter intitled the morphological direction in the grammatical justification . In this chapter , The researcher sheds light on Ibn Jenny's awarance of the relationship between morphology and syntax and the internal changing of the words and its effects in the grammatical justification .then the researcher investigates the active and passive voice which is considered as morphological matter that has a syntactic effect which Ibn Jenny manipulates in his grammatical justification for the irregular Quraánic recitations . this chapter deals with phenomena each as 'delition' joining one word to another by a conjunction with accordance with the examples of the recitations found in Almuhtasab book .

The fourth chapter deals with a number of the most important syntactic issues , i . e . those that do not have adirect relevance with either the phonological or the syntactic side .

In all what is mentioned , The researcher consolidates the opinions and compares between them and analyzes and discussed those that need analyzing . The researcher adopts a descriptive and analytic techniques .

The researcher ends his research with a conclusion mentioning in the most important results he obtain . Among them are :

1. The need for a new look to grammar based on its relevance with actual use of the language . This look most be based on what is understood from the text and must not follow what most of the traditional researches do by following what old grammarians use in dealing with such topics .
2. The researcher agrees with the opinion that there is a difference between Quraán and the recitation of Quraánic verse . So Quraán is something fixed and divine while Quraánic recitation are not .

3. There is a controversy in his opinion concerning the way reciters recite Quraán . Sometimes he criticizes this and in other places of his book , Almuhtasab , he applauses such recitations .
4. Although Ibn Jenny approves the irregular recitations but he prefers the known recitation when he makes a comparison between the two , and the approve for that is the number of the preferred known recitation is greater than the number of the irregular ones in his book .
5. One of Ibn Jenny's opinions , which the researcher finds very accurate , is his differentiation between the structure of the two infinitives (FASL) , and (FISAL) in his justification for the recitation ((wa fasluhu fi áamain)) (the weaning of the baby after two years) . He says: ((the infinitive (FASL) is more restricted to the nursing a child)) .
6. Clarity in Ibn Jenny's justification is not something always fixed . In one place he sees that omitting the described noun and putting the adjective in his place is something not preferable . In other places he sees that the described noun must be omitted .
7. The researcher found that using the pause justify some of the recitations in his book "Almuhtasab" is something belong to the phonological justification which he adopts in his book .

University of Kufa

college of Arts

Dept Of Arabic Language

Grammatical Justification of the Irregular Quraanic Recitation in Ibn- Jenny's Book (Almuhtasib)

A thesis submitted

to the Council of the College of Arts/ University of Kufa in a partial Fulfillment of Ph.D in Arabic Language and its Literature .

by

Ghanim Kamel Saud Al Hassnawi

Supervised by

Prof. Abdul Kadhim Muhsin Al-yassiri (Ph.D)

2009 A.D **1430 A.h**